BBK
بنك البحرين والكويت

خدمات مصرفية
بلا حدود

التقرير السنوي ٢٠١٧

المحتويات

القسم الأول – بيان عن ٢٠١٧

١ الرؤية، والرسالة، والقيم
٤ لمحة عن العام ٢٠١٧
٥ المؤشرات المالية
٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة
٧ تقرير مجلس الإدارة
١٢ أعضاء مجلس الإدارة
١٤ تقرير الرئيس التنفيذي
٢٠ الإدارة التنفيذية
٢٣ المسئولية الاجتماعية للبنك

القسم الثاني – التقارير والإفصاحات

٢٦ تقرير حوكمة الشركات
٣٧ الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٤٢ معلومات عن المؤسسة

القسم الثالث – البيانات المالية

٤٦ استعراض النتائج المالية
٤٩ تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
القائمة الموحدة لـ:
٥٢ • المركز المالي
٥٣ • الأرباح أو الخسائر
٥٤ • الدخل الشامل
٥٥ • التغيرات في الحقوق
٥٦ • التدفقات النقدية
٥٧ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٤ إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

القسم الرابع – محاضر الاجتماعات

٩٦ محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي
٩٩ محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

للإطلاع على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي ٢٠١٧، تفضل بزيارة: **www.bbkonline.com/annualreport2017**
بنك البحرين والكويت مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي
تصميم وطباعة أورجن

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الإبتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية إحتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله فنحن لن نساوم على إلتزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والإحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة إتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق إلتزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجدّين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على إستخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية بإستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنـا

الإبـداع · الحمـاس · الريـادة · الجدارة

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

لطالما تبوأ بنك البحرين والكويت مركز الريادة في مجال التقنيات المصرفية. فلدى البنك سلسلة طويلة من الإنجازات التقنية التي تتميز بأسبقية تطبيقها عبر كافة مجالات العمل المصرفي، بدءًا من أجهزة الصراف الآلي وصولًا إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف. ومع ثورة التقنيات الرقمية الهائلة التي طالت جميع جوانب حياتنا وبشكل كبير، غدت سهولة التواصل أمراً ضرورياً لعملائنا ليتسنى لهم الاستفادة من كافة الخدمات المصرفية التي تجسد أحدث الابتكارات.

وعلى مدار العام الماضي، تمكن البنك مرة أخرى من قيادة الصناعة المصرفية في المملكة، من خلال استحداث وتقديم التقنيات العالمية التي توفر لعملائنا أحدث مزايا الصيرفة الرقمية.

المؤشرات المالية

صافي دخل الفوائد

+٥,٩٪

صافي دخل الفواءد بقيمة ٩٠,٩ مليون دينار بحريني.

مجموع الموجودات

+١,٦٪

زيادة في مجموع الموجودات بقيمة ٣,٧٦٣ مليون دينار بحريني.

صافي الربح

+٤,٠٪

زيادة في صافي الربح بقيمة ٥٨,٧ مليون دينار بحريني.

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
صافي دخل الفوائد	٦٨,٩	٧٢,٣	٧٢,٧	٨٥,٨	**٩٠,٩**
إيرادات أخرى	٤٣,٥	٤٥,٢	٤٨,٤	٤٧,٧	**٥٢,٢**
مصروفات تشغيلية	٥٤,٤	٤٦,٢	٤٩,٨	٥٣,١	**٥٤,٠**
صافي الربح	٤٥,١	٥٠,١	٥٣,٢	٥٦,٤	**٥٨,٧**
أرباح أسهم نقدية	٪١٠	٪٢٠	٪٢٥	٪٣٠	**٪٣٥**
توزيعات أسهم	٪١٠	٪٥	–	–	**–**
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
مجموع الموجودات	٣,٢٣١	٣,٥٠١	٣,٦٤٦	٣,٧٠٣	**٣,٧٦٣**
قروض وسلف	١,٦١٩	١,٨٤٦	١,٧٦٥	١,٧٦٧	**١,٧٤١**
استثمارات	٨٠٢	٨٢٤	٧٩٤	٨١٢	**٧٩٦**
ودائع العملاء	٢,٣٥٣	٢,٤٧١	٢,٦٤٣	٢,٤٩٤	**٢,٦٢٤**
اقتراضات لأجل	٢٣٩	٢٤١	٢٠٥	٢٠٦	**١٩٩**
مجموع الحقوق	٣٣٣	٣٥٩	٣٦١	٤٧٤	**٥٠١**
الربحية					
العائد على السهم الواحد (فلس)	٤٤	٤٧	٥٠	٤٩	**٤٨**
نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات	٪٤٨,٤١	٪٣٩,٣٣	٪٤١,١٤	٪٣٩,٨٠	**٪٣٧,٧٥**
نسبة العائد على متوسط الموجودات	٪١,٤٣	٪١,٤٩	٪١,٤٤	٪١,٥١	**٪١,٦٢**
نسبة العائد على متوسط الحقوق	٪١٤,٥٦	٪١٣,٩٣	٪١٤,٧٩	٪١٣,٢٣	**٪١٢,٠٧**
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	٤٥,٢٣٢	٤٨,٨٢٦	٥٢,١٦٩	٥٤,١٣٦	**٥١,٤٣٣**
رأس المال					
ملاءة رأس المال	٪١٥,٣٣	٪١٥,٦٣	٪١٤,٨٧	٪١٨,٤٨	**٪٢٠,٠١**
نسبة الحقوق إلى مجموع الموجودات	٪١٠,٣١	٪١٠,٢٦	٪٩,٨٩	٪١٢,٨١	**٪١٣,٣١**
نسبة المطلوبات إلى الحقوق	٪٧١,٩٤	٪٦٧,٠٥	٪٥٦,٧٤	٪٤٣,٤٦	**٪٣٩,٧٤**
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات	٪٥٠,١٠	٪٥٢,٧٤	٪٤٨,٤٠	٪٤٧,٧٣	**٪٤٦,٢٦**
نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء	٪٦٨,٧٩	٪٧٤,٧٢	٪٦٦,٧٨	٪٧٠,٨٦	**٪٦٦,٣٥**
نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات	٪٢٤,٨٢	٪٢٣,٥٣	٪٢١,٧٧	٪٢١,٩٣	**٪٢١,١٥**
نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات	٪٣٣,٢٥	٪٢٩,١٩	٪٣٢,٠٤	٪٣٢,٦١	**٪٣٤,٦٩**
هامش الربح الصافي	٪٢,٣٩	٪٢,٣٢	٪٢,١٢	٪٢,٤٦	**٪٢,٦٩**
عدد الموظفين	٩٩٦	١,٠٢٦	١,٠٢٠	١,٠٤٢	**١,١٤١**

كلمة رئيس مجلس الإدارة

المساهمون الأعزاء

يشرفني أن أستعرض معكم التقرير السنوي لبنك البحرين والكويت للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتي كانت مليئةً بالإنجازات الهامة على الرغم من بيئة العمل الصعبة. فقد حافظنا خلال العام الماضي على معدلات النمو السنوي في الربحية، وواصلنا تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للبنك.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر والتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، كما أتقدم بالشكر الجزيل لحكومتي البلدين والجهات التنظيمية والرقابية فيهما على دعمهم وتوجيهاتهم الرشيدة لنا.

كما يسرني أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الإدارة وجميع الأطراف المعنية على مساهماتهم البارزة خلال العام. وإني على ثقة تامة من أن توجيهاتهم وإرشاداتهم سيكون لها بالغ الأثر في تحقيق رؤيتنا نحو مزيدً من النمو بينما نستهل العام الختامي لدورتنا الاستراتيجية ٢٠١٦ - ٢٠١٨.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

كان اعتماد المعيار ٩ الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) واحداً من عدة أولويات تم انجازها خلال العام ٢٠١٦ من دورة البنك الاستراتيجية الممتدة لثلاث سنوات.

ملاءة رأس المال

٢٠,٠٪

ارتفعت ملاءة رأس المال من ١٨,٥ بالمائة إلى ٢٠,٠ بالمائة في عام ٢٠١٧.

يتشرف مجلس الإدارة بأن يقدم لكم التقرير السنوي السادس والأربعين والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

المناخ الاقتصادي

شهدت بيئة الأعمال بعض التحسن خلال العام الماضي، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط الذي يُعد قوة مؤثرة في اقتصاداتنا الإقليمية بشكل كبير. الا أن القضايا السياسية الإقليمية - وإلى حد ما القضايا الاقتصادية – اجتمعتا معاً لتُبقي ظروف السوق صعبة في الآونة الأخيرة، وربما بشكل أكبر من العام الماضي.

في نهاية عام ٢٠١٧، استقرت أسعار النفط عند مستوى أعلى، وبشكل غير متوقع، إذ ارتفع السعر من ٣٦ دولاراً أمريكيًا للبرميل في مثل هذا الوقت من العام الماضي، إلى نحو ٥٥-٦٠ دولاراً أمريكيًا في الوقت الحالي، وهو تحسن كبير بالفعل.

ولكن لا ينبغي اعتبار ذلك مؤشراً على أن منطقتنا بإمكانها أن تخفف أو تتباطأ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي بدأتها عند انخفاض عائدات النفط. إن لعملية إعادة الهيكلة أهمية كبرى، ولا سيما بالنسبة لمملكة البحرين. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إعادة الهيكلة التدريجية لدعم مجموعة من المنتجات مثل المواد الغذائية والوقود، ما أسفر عن تقليل النفقات الحكومية وزيادة إيراداتها في ذات الوقت.

وبالمثل، فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) سيشكل تغيراً كبيراً في المشهد الضريبي لدول مجلس التعاون الخليجي، وسيساعد على زيادة الإيرادات الحكومية. حيث سيُطلب من المؤسسات والشركات العاملة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الامتثال لنظام ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من يناير ٢٠١٨. فيما تتأهب مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لتطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال العامين ٢٠١٨-٢٠١٩ ريثما يتم استصدار قواعد احتسابها ووضع المبادئ التوجيهية بشكل رسمي. كما إنه سيتم تعزيز الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال فرض ضرائب على منتجات انتقائية مثل التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٨.

من المتوقع أن يتراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين ٢,٥٪ إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠١٧، ما يمثل نموًا أقل عما كان متوقعاً وأقل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى تقرير البنك الدولي الذي يشير إلى ضعف الطلب الكلي والعجز المالي المتراكم. وعلى الرغم من إجراءات التقشف، أفاد البنك الدولي أن مملكة البحرين لا تزال معرضة لمخاطر التمويل بسبب مدخراتها المحدودة، وارتفاع مستويات الدّين، فضلًا عن انخفاض أسعار النفط والبوكسايت.

السياسة الاقتصادية

كما هو متوقع، لجأت حكومة مملكة البحرين إلى الاقتراض من مصادر تمويل محلية وإقليمية ودولية نظرًا لأنها تمر بفترة إعادة هيكلة. وعلى الرغم من أن المملكة لم تعد تمتلك تصنيفاً محلياً عالياً على مستوى الاستثمار، إلا أنه تم تغطية كافة الإصدارات بشكل كامل، وهو ما يمثل نتيجة إيجابية للغاية بالنسبة للحكومة وللاقتصاد البحريني على حد سواء.

مع ارتفاع أسعار الفائدة تدريجياً في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الفارق مع إصدارات البحرين لم يكن كبيراً، وبالتالي لم يكن من الضروري أن تحمل تلك الإصدارات معدلات عوائد مرتفعة لجذب المستثمرين.

كما تقوم الحكومة حالياً بإصدار أذون خزينة وصكوك مباشرة للجمهور، بشكل ينافس البنوك على استقطاب الودائع. وتعمل البنوك كوسطاء لتلك المعاملات التي تمتلك حد أدنى من الاستثمار يبلغ نحو ١٠,٠٠٠ دينار بحريني وتم إدراجها في بورصة البحرين لتسهيل تداولها. وحتى الآن، لم تتأثر عمليات إيداع الودائع المصرفية بالإصدارات العامة، حيث تجاوزت نتائج بنك البحرين والكويت للعام نتائج عام ٢٠١٦.

لقد ساعدت الاستجابة لتلك الإصدارات المؤسسية والعامة الحكومة على إدارة إعادة هيكلة الاقتصاد، على الرغم من وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات.

المبادرات الاستراتيجية

قام مجلس الإدارة بتحليل دقيق لإجراءات التخطيط الاستراتيجي الشامل للبنك بهدف التأكد من استمرار مواكبتها لبيئة السوق المتغيرة. ونتيجة لذلك، تتم مراجعة استراتيجيات البنك مرة كل ستة أشهر بدلًا من مراجعتها سنويًا.

وكان اعتماد المعيار ٩ الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) واحداً من عدة أولويات تم انجازها خلال العام ٢٠١٦ من دورة البنك الاستراتيجية الممتدة لثلاث سنوات. لقد شهد العام العديد من الإنجازات أهمها تطوير مكتبنا التمثيلي في تركيا، الذي تم افتتاحه في ديسمبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى تأسيس شركة أجيلا (Aegila) لإدارة رأس المال، وهي شركة مشتركة بين بنك البحرين والكويت وشركة ادارة الاصول [اصول] متخصصة في تقديم خدمات الاستشارات والاستثمارات مقرها الرئيسي مدينة لندن بالمملكة المتحدة فضلاً عن فروع جديدة للبنك في البحرين، واستكمال التحضيرات لتدشين مبادرة BBK *Lite*، عن طريق افتتاح فروع BBK *Lite* لتقديم منتجات وخدمات مصرفية للعمالة الوافدة في مملكة البحرين، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في المبادرات التقنية بشكل أكبر.

إن تركيزنا على التقنيات ينصب، وبشكل رئيسي، على تحقيق هدفين وهما: تطوير الخدمات التي نقدمها لعملائنا، وزيادة الأمن الإلكتروني.

أرباح أسهم نقدية

٣٥ فلس

قد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع ٣٥ فلساً للسهم الواحد.

لقد قمنا بمراجعة متطلبات تقنية المعلومات لما تمثله من أهمية خاصة في الوقت الراهن، وهي مبادرة رئيسية تتوافق مع أهدافنا الرامية إلى تزويد البنك بأفضل وأحدث التقنيات المتاحة. يمثل العام ٢٠١٨ العام الثالث والأخير للدورة الاستراتيجية الحالية للبنك الممتدة لثلاث سنوات، وسوف يتم إعطاء الأولوية للتكنولوجيا، ولا سيما, آن معظم التطور التقني في العالم قد حدث في الخمس سنوات الاخيرة، وبالتالي فإن الحفاظ على مركز الصدارة يُعد أمرًا حتميًا بالنسبة لبنك البحرين والكويت في المملكة.

إن تركيزنا على التقنيات ينصب، وبشكل رئيسي، على تحقيق هدفين وهما: تطوير الخدمات التي نقدمها لعملائنا، وزيادة الأمن الإلكتروني. وهما يتجليان بوضوح. هناك امثلة كثيرة لتطوير هذه الخدمات منها اجهزة الايداع واجهزة الصراف الالي التفاعلية الجديدة ومن جهة اخرى زيادة آلهجمات والقرصنة الالكترونية على مستوى العالم. وعلى الرغم من أن بنك البحرين والكويت لم يتأثر بأي اختراقات تهدد الأمن الإلكتروني للبنك، إلا أننا على أتم الاستعداد لمواجهة مثل تلك التهديدات التي تستهدف القطاع المصرفي ضمانًا لحماية أنظمتنا المصرفية على أكمل وجه ممكن.

سجل فرع البنك لدى جمهورية الهند تحسنا في الاداء وهو ما نتوقع استمراره ويتم التركيز على تحسين اداء فرع البنك في دولة الكويت. ولا يزال مكتبنا التمثيلي في الجمهورية التركية في مرحلة مبكرة من بدء نشاطه، إلا أن المؤشرات تبدو جيدة بأن يتم تحقيق المساهمات المتوقعة في الإيرادات، فيما يواصل مكتبنا التمثيلي في إمارة دبي أداءه الجيد.

لاتزال كريدي ماكس، الشركة التابعة بالكامل للبنك والمتخصصة بالبطاقات الائتمانية، تمارس أدائها بشكل جيد للغاية، حيث تشهد تزايد الطلب على خدماتها نظراً لجودتها العالية. وقد أوقفت كريدي ماكس خططها الرامية للتوسع الخارجي إلى مصر، إلا أننا سنبقي خياراتنا مفتوحة حيال ذلك.

قامت إنفيتا، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك البحرين والكويت، ومتخصصة في خدمات الاتصال، ومن خلال فرعها الذي أنشئ في دولة الكويت، بتنويع خدماتها لتشمل قطاعي التدريب والتأمين.

المؤشرات المالية

في ظل عام آخر من النتائج الممتازة، حقق بنك البحرين والكويت أرباحاً صافية بلغت ٥٨,٧ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٤,٠ بالمائة عن أرباح العام السابق البالغة ٥٦,٤ مليون دينار بحريني، ما يعادل ربحاً بقيمة ٤٨ فلساً للسهم الواحد. ارتفع صافي دخل الفوائد بمبلغ ٥,١ مليون دينار بحريني، أي بزيادة قدرها ٥,٩ بالمائة مقابل ٨٥,٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦. فيما ارتفع مجموع حقوق المساهمين بنسبة ٥,٦ بالمائة ليبلغ ٥٠٠,٨ مليون دينار بحريني.

وقد أظهر البنك مجددًا أداءً ثابتاً في مجالات أعماله الرئيسية، ما يؤكد على سلامة استراتيجيته وأداء فريق إدارته. وارتفع إجمالي الميزانية العمومية إلى ٣,٧٦٣,١ مليون دينار بحريني، بزيادة قدرها ١,٦ بالمائة.

بلغت نسبة ملاءة رأس المال ٢٠ بالمائة، وهي نسبة غير مسبوقة، حيث ارتفعت من ١٨,٤٨ بالمائة في العام السابق، وهي نسبة تفوق بشكل ملحوظ الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى النجاح في إصدار سندات دائمة بقيمة ٨٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦. وقد تعززت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول لتصل إلى ٣٤,٦٩ بالمائة، مقارنة بـ ٣٢,٦١ بالمائة في العام الماضي. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع ٣٥ فلساً للسهم الواحد.

الالتزام بالأنظمة

كان بنك البحرين والكويت أحد البنوك القليلة على المستوى الإقليمي الذي التزم بتطبيق المعيار ٩ من معايير المحاسبة الدولية (IFRS 9) قبل الأول من يناير ٢٠١٨، قبل أن تصبح متطلباته فعالة بشكل رسمي. وفي الواقع يعتبر بنك البحرين والكويت ضمن البنوك العالمية تطبيقاً للمعيار قبل بدء تنفيذه، وهو معيار يحدد كيفية قيام المؤسسة بتصنيف وقياس مختلف الأصول المالية، والمطلوبات المالية، وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية.

يعتبر المعيار ٩ أهم تطور محاسبي للبنوك اليوم؛ إذ يتطلب تغييرات جوهرية في عمليات البنك التشغيلية وإدارة المخاطر. وإدراكا لأهمية هذا المعيار، باشر البنك في التخطيط لتنفيذه قبل سنتين من تاريخ بدء سريانه، وهو قرار أثبت أنه ذو قيمة كبيرة.

وبدلاً من تكوين مخصص عام لخسائر الائتمان المقدرة، يتم الآن عمل تقييم للمحفظة بأكملها بناءً على علامات الضعف، ويتم أخذ العوامل الاستثمارية أو عوامل أخرى في الاعتبار عند تقييم الحاجة إلى المخصصات. وقد نتج عن ذلك زيادة في المخصصات، إلا أن البنك تمكن من التعامل مع ذلك، وتمكن من استيعاب تكلفة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، مع تحقيق ربح أعلى في الوقت نفسه.

أفضل بنك في قطاع التجزئة في البحرين
للسنة الخامسة على التوالي

بيان الأعمال المصرفية والمالية العالمية

التوزيعات

يوصي مجلس الإدارة بالتوزيعات التالية لصافي أرباح البنك للحصول على موافقة المساهمين عليها:

	ألف دينار بحريني
أرباح مستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٧	١٢٢,٨٣٠
أرباح عام ٢٠١٧	٥٨,٦٨٥
توزيعات مقترحة للتبرعات الخيرية	(١,٤٠٠)
توزيع على أوراق رأس مالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال من الفئة ١	(٧,١٠٣)
التغيرات السلبية الأخرى في الأرباح المستبقاة	(٦١٩)
أرباح مستبقاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة)	**١٧٢,٣٩٣**
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (٣٥ بالمائة من رأس المال المدفوع، بعد خصم أسهم الخزينة)	٣٧,٧٦١
أرباح مستبقاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)	**١٣٤,٦٣٢**

وكالة فيتش للتصنيف العالمي

	التصنيف
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل	BB+
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل	B
معدل الاستمرارية	bb+
معدل الدعم	3
الحد الأدنى لمعدل الدعم	BB+
التطلعات	سلبية

تاريخ إصدار التقرير: ٢ نوفمبر ٢٠١٧

وكالة فيتش للتصنيف العالمي

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

BB+

وكالة موديز للتصنيف العالمي

	التصنيف
ودائع البنك	B2/NP
تقييم خط الائتمان	b1
تقييم خط الائتمان المعدل	b1
تقييم مخاطر الطرف المقابل	Ba3(cr)/NP(cr)
ائتمان ممتاز بدون ضمان	B1
الديون الثانوية	(P)B2
التطلعات	سلبية

تاريخ إصدار التقرير: ٧ أغسطس ٢٠١٧

وكالة موديز للتصنيف العالمي

ودائع البنك طويلة الأجل

B2

ستبقى الأعمال المصرفية للشركات هامة بالنسبة لنا، لكنها في الأحوال الراهنة تحمل في طياتها مخاطر أكبر، كما يتضح من المخصصات المقدمة لعام ٢٠١٧.

العائد على السهم الواحد

٤٨ فلس

بلغت ربحية السهم لعام ٢٠١٧، ٤٨ فلساً.

كما أن البنك مستعد بشكل جيد للتبليغ عن حالات الإقامة الضريبية، والوفاء بمعايير التقارير المشتركة، فضلاً عن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات المالية الأجنبية. وتعد ضريبة القيمة المضافة مشروعاً حيوياً آخر يعمل البنك على استكماله قبل التنفيذ.

دعم المجتمع

كما هو مفصل في قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا التقرير السنوي، يواصل بنك البحرين والكويت الاستثمار في مجموعة من المبادرات المجتمعية، ما يدل على التزامنا الكامل بدعم مملكة البحرين وشعبها.

نظرة مستقبلية

في العام القادم، سيبقى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) موضع تركيزنا، ما سيمكن البنك من تحقيق أقصى استفادة من الاستثمار في تبني التطبيق مبكراً. إننا في وضع جيد يمكّننا من تحديد نقاط الضعف المحتملة وحل المشاكل في حال حدوثها.

ستبقى الأعمال المصرفية للشركات هامة بالنسبة لنا، لكنها في الأحوال الراهنة تحمل في طياتها مخاطر أكبر، كما يتضح من المخصصات المقدمة لعام ٢٠١٧. تجربتنا ليست فريدة من نوعها، ولكننا لا نبالغ إن قلنا إنها نموذجية بالنسبة للقطاع المصرفي الإقليمي، ولن نتردد في مساعدة عملائنا من الشركات ومد يد العون لهم للتغلب على مختلف التحديات التي يواجهونها.

لم يكن للأحداث العالمية مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية والاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الأوروبي سوى تأثير محدود أو بالأحرى معدوم على مملكة البحرين، ولا نتوقع أن يتغير ذلك في العام ٢٠١٨. وعلى الجانب الإيجابي، فإن الاقتصاد الأمريكي قوي لا سيما مع التحرك التصاعدي التدريجي لأسعار الفائدة. ولايفوتنا هيمنة التحديات السياسية والاقتصادية في المنطقة في ظل تسارع التغيير السياسي وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

لا يمكننا سوى توقع تحقيق نمو معتدل في الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل، ولكننا واثقون من قدرة البحرين على تخطي تلك المرحلة. هناك التزام واضح بالإصلاح الاقتصادي، كما تؤكد التغطية المتزايدة في الاكتتابات والمعنويات الإيجابية لدى المستثمرين.

تعيين مدقق الحسابات

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في ٢٩ مارس ٢٠١٧، تمت إعادة تعيين شركة إرنست ويونغ كمدقق خارجي لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

التصنيف

في نوفمبر ٢٠١٧، أكدت مؤسسة فيتش على تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل لدى بنك البحرين والكويت عند +BB مع نظرة مستقبلية سلبية، وهو نفس تصنيف مملكة البحرين السيادي. وتقول الوكالة إن هذا التصنيف يشير إلى قوة البنك المستقلة وأدائه المالي المرن، كما هو واضح في تصنيفات البنك الخاصة بمعدل الاستمرارية ومعدل الدعم، والحد الأدنى لمعدل الدعم.

وحافظ البنك على هوامش ربح قوية و ربحية ثابتة من خلال أداءه المتميز في البحرين. ولا يزال وضع التمويل والسيولة مُرضيين، وهما داعمان مؤثران هامان في التصنيف، كما أن مقاييس جودة الأصول سليمة، ومدعومة بمستوىً كافٍ من المخصصات. لا تتوقع فيتش زيادة حادة أخرى في القروض المشكوك في تحصيلها. ومع ذلك، فإنه يُلاحظ أن البيئة التشغيلية في البحرين لا تزال صعبة ومن الممكن أن تفرض ضغوطاً إضافية على مقاييس جودة أصول البنك.

أشارت موديز في شهر أغسطس ٢٠١٧ إلى أن تصنيفها للودائع بالعملة المحلية والديون غير المضمونة من الدرجة الأولى في بنك البحرين والكويت هو Not-Prime/(سلبي)B2، الأمر الذي يؤكد على متانة وقوة البنك الائتمانية المستقلة، وكما هو موضح في تقييم الائتمان الأساسي b1، وهو نفس مستوى التصنيف السيادي للبحرين عند B2 سلبي.

ويشير تقييم الائتمان الأساسي BCA عند b1 إلى قوة حقوق الامتياز المحلية للبنك التي تدعم الربحية، ومركز السيولة القوي، ومكانة التمويل المرنة، ومستويات رأس المال السليمة خصوصًا بعد التحسينات الحديثة التي تم إدخالها على الكفاءة. إن تصنيف البنك طويل الأجل للودائع بالعملات الأجنبية (B2) مُقيد بسقف تصنيف البحرين (B2) لمثل تلك الودائع التي تأخذ في الاعتبار مخاطر تحويل العملات الأجنبية والقابلية للتحويل.

شكر وتقدير

يسر مجلس الإدارة أن يتوجه بالشكر لمساهمي بنك البحرين والكويت على ثقتهم المستمرة، ولعملاء البنك على ولائهم المتواصل، ولإدارة البنك وموظفيه على عملهم الدؤوب والتزامهم المستمر الذي أثمر عن عام آخر من النتائج المتميزة.

نيابة عن مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

رئيس لجنة التدقيق والالتزام

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢١ مارس ١٩٩٩ (مستقل)

الشهادات والخبرات
شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)، لندن، المملكة المتحدة. أكثر من ٤٥ عاما في القطاع المصرفي و ١٥ عاماً في العمل الخاص.

عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ١ ابريل ٢٠٠٣ (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
ماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية. ٣٣ عاماً في القطاع الحكومي.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢ مارس ٢٠٠٨ (مستقل)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية، جامعة حلب، سوريا. أكثر من ٤٠ عاماً في القطاع المصرفي.

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ (مستقل)

الشهادات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونس هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية.

ماجستير في السياسة الاجتماعية والعامة، جامعة جورج تاون، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ١٠ أعوام في القطاع الحكومي (قطاع الاستثمار) و١١ عاما في القطاع الدبلوماسي.

مروان محمد الصالح
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤ (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس في الآداب، جامعة ايكرد، الولايات المتحدة الأمريكية. ٣٣ عاماً في قطاع الاستثمار.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للاستثمار، دولة الكويت.

الدكتور زكريا سلطان العباسي
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٢ فبراير ٢٠١٢ (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
دكتوراه من جامعة ايست انجليا، المملكة المتحدة ٣٢ عاما في القطاع الحكومي (التأمين الاجتماعي).

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

هاني علي المسقطي
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٩ مارس ٢٠١٧ (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة هال، انجلترا. أكثر من ٣٠ عاما في المعاملات المصرفية.

عضو معين يمثل:
بنك الإثمار

ادريس مساعد أحمد
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٩ مارس ٢٠١٧ (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
ماجستير اقتصاد، جامعة الكويت، دولة الكويت. أكثر من ١٢ عاما في القطاع الاستثماري.

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢ مارس ٢٠٠٨ (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ١٧ عاماً في القطاع المصرفي والاستثماري.

أشرف عدنان بسيسو
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٩ مارس ٢٠١٧ (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات
بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية جامعة ساوثرن ميثوديست، الولايات المتحدة الأمريكية، ماجستير في الإدارة ونظم المعلومات، كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة. أكثر من ١٥ عاماً خبرة في إدارة الاستثمارات وما يزيد على ٢٥ عاماً في قطاع التأمين والخدمات المالية.

عضو معين يمثل:
بنك الإثمار

يوسف صالح خلف
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٦ مارس ٢٠١١ (مستقل)

الشهادات والخبرات
عضو معتمد في جمعية المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة وخبرة ٣٧ عاما في قطاع الخدمات المصرفية والمالية.

جاسم حسن علي زينل
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤ (مستقل)

الشهادات والخبرات
ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة الكويت، دولة الكويت. ٣٣ عاماً في القطاع المصرفي، ٤ أعوام في القطاع الحكومي، ٦ أعوام في شركات التمويل، ٢٤ أعوام في شركات الاستثمار، ٩ أعوام في العمل الخاص.

أدى الانتعاش الكبير في أسعار النفط إلى تخفيف الضغط على عائدات الدولة، إلا أنه ومع اعتماد الاقتصاد في دول المنطقة اعتماداً كبيراً على الإنفاق الحكومي، فإن أثر ذلك الانتعاش لا يزال أقل بكثير من المستويات السابقة. ومع ذلك، فقد حقق بنك البحرين والكويت نموا في الأرباح السنوية بلغت نسبته ٤,٠ بالمائة، محافظاً على سجله من التقدم المستمر عامًا بعد عام.

خلال عام ٢٠١٧، أثرت القضايا السياسية والاقتصادية على سوق العمل وأدت إلى بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات. و من المنتظر أن يحقق السوق نموًا في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بشكل أقل من المتوقع، مع انعكاسات سلبية على القطاع المصرفي وعلى العملاء.

تُعد شركة أجيلا امتدادًا لاستراتيجيتنا الرامية إلى التوسع في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية الخاصة.

مجموع حقوق المساهمين

+٥,٦٪

نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات

٣٤,٧٪

ارتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في عام ٢٠١٧ من ٣٢,٦٪ في عام ٢٠١٦.

خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، تعين على جميع البنوك ومن بينها بنك البحرين والكويت، القيام بالاستثمار في الوقت والمال لضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية المحلية والدولية، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في التكاليف ناتجة عن تطبيق الإجراءات الجديدة، والأنظمة الحديثة، والتقنيات المتطورة، فضلًا عن زيادة عدد الموظفين.

ومع ذلك، فقد حصدنا العديد من الجوانب الإيجابية لهذه الاستثمارات، ونحن مستعدون دوماً لتطبيق أية تدابير من شأنها المساعدة على تقليل آثار أي أزمة مالية في المستقبل، فقد كان بنك البحرين والكويت في صدارة البنوك التي تبنّت تطبيق أحد أهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهو المعيار ٩ (IFRS 9).

إذ بدأ البنك في وقت مبكر الإستعداد لتطبيق المعيار الدولي الجديد، ما مكننا من تنفيذه وتطبيقه قبل الموعد الإلزامي المحدد في الأول من يناير ٢٠١٨. وقد كانت تلك التجربة جديرة بالاهتمام، وحققت فوائد واضحة بالفعل، إذ أن المعيار الجديد يتخذ نهجاً أوسع في تحديد المخاطر الائتمانية والمشاكل المحتملة، بما في ذلك تحليل ثلاثي المراحل للمحافظ الإئتمانية الإجمالية للبنك ويُسهم في التخلص من مواضع الضعف في هذه المحافظ، ويقدم تقييماً أكثر تفصيلاً للمخاطر الناشئة عن البيئة السوقية.

وعلى الرغم من التأثيرات المباشرة للمعيار ٩ والذي أصبح مطلباً ملحاً لوضع مخصصات مسبقة لمخاطر الائتمان، إلا أنه أتاح الحصول على معلومات إدارية أكثر دقة وموثوقية حول مستويات المخاطر.

الاستراتيجية

تواصلت عمليات توسعنا في الخارج تماشياً مع أحد المبادئ الأساسية لدورة البنك الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٨، إذ تم إطلاق شركة أجيلا (Aegila) لإدارة رأس المال، وهي شركة دولية متخصصة في تقديم خدمات الاستثمار والاستشارات، يقع المقر الرئيسي لها في لندن بالمملكة المتحدة. تُعد أجيلا شركة مشتركة بين بنك البحرين والكويت وشركة إدارة الأصول (أصول)، وسوف يتركز نشاطها في بداية الأمر على الفرص التي توفرها السوق العقارية التجارية في المملكة المتحدة وأوروبا.

يُشار إلى أن شركة أجيلا معتمدة من قبل هيئة الإدارة المالية البريطانية، وتضم نخبة من المتخصصين وذوي الخبرة ممن عملوا لدى مجموعة من أكبر وأنجح البنوك الاستثمارية، وصناديق الثروات السيادية (Sovereign Wealth Fund)، وشغلوا مناصب كمديرين لصناديق الاستثمار في الملكية الخاصة. (Private Equity Fund).

وتُعد شركة أجيلا امتدادًا لاستراتيجيتنا الرامية إلى التوسع في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية الخاصة، والتي تستهدف بدورها توسيع نطاق خدماتنا، وزيادة قيمة الدخل المتحقق من الرسوم في المجموعة.

كما أحرزنا مزيداً من التقدم في توسعنا الدولي من خلال افتتاح مكتبنا التمثيلي في الجمهورية التركية، والذي يُعد إنجازًا هامًا للبنك، إذ يعزز ذلك من أعمال البنك في الخارج بشكل كبير.

موظفونا

تأتي مبادرات تمكين المرأة في صدارة أولوياتنا في البنك. إن تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات عملية متواصلة ومستمرة، مع التركيز على تطوير القيادات الإدارية النسائية من خلال برامج المسار السريع للتدريب.

لقد نالت إنجازاتنا في هذا المجال في عام ٢٠١٧ الكثير من التقدير من خلال حصولنا على جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية. إذ تُعد هذه الجائزة مبادرة مهمة لدعم وتعزيز وضع المرأة البحرينية. ويتم اختيار الفائزين بالجائزة لالتزامهم بسياسة عدم التمييز الوظيفي والنجاح في دمج المرأة في خطط التنمية الوطنية والحصول على مكانة مهنية مرموقة للمرأة بتوليها مناصب تنفيذية ومناصب اتخاذ القرار.

وعلى الجانب التدريبي، لا تزال منصة بنك البحرين والكويت للتعلم الإلكتروني واحدة من أهم انجازاتنا في مجال تطوير مهارات الموظفين. تشتمل المنصة على أكثر من ٥٠٠ برنامج ودورة تدريبية، بما في ذلك المهارات الإدارية المهنية، وتعتبر المنصة واحدة من أفضل منصات التدريب على مستوى القطاع المصرفي. ومع إمكانية الوصول الى المنصة «في أي وقت ومن أي مكان» فإنها وبهذه المرونة تُسهم بشكل رئيسي في إيصال المهارات التدريبية للموارد البشرية في البنك عبر كافة مناطق تواجدهم في دول مجلس التعاون الخليجي و جمهورية الهند والجمهورية التركية. كما توفر هذه المنصة الدعم بشكل خاص للسيدات العاملات، حيث تتيح لهن الوصول إلى أداة تلبي احتياجاتهن من المعرفة وتوفر لهن وقتاً للدراسة.

إننا نعتبر موظفينا أهم أصولنا على الإطلاق، بما في ذلك موظفونا السابقون؛ لذلك تم تأسيس نادي بنك البحرين والكويت للموظفين السابقين في عام ٢٠١٥ لتعزيز الروابط بين البنك وموظفيه السابقين. ومنذ ذلك الحين لعب النادي دوراً أساسياً في إظهار تقديرنا لمساهمات موظفينا السابقين في مسيرة نجاح البنك عبر تاريخه الطويل.

تقنية المعلومات

لطالما كان الاستثمار المستدام في أحدث التقنيات سمةً تميز بها بنك البحرين والكويت، وهو جزء لا يتجزأ من استراتيجية البنك للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨.

لقد كان بنك البحرين والكويت سباقًا في إدخال أجهزة الصراف الآلي إلى مملكة البحرين، وواصل نهجه في تقديم أحدث التقنيات والابتكارات. ففي سبتمبر ٢٠١٧، قام بإدخال أول أجهزة الصراف الآلي التفاعلية ITM في مملكة البحرين. حيث تُمكن هذه الأجهزة المستخدمين من التحدث مباشرة إلى موظفي الخدمة المتخصصين لمساعدتهم في إنجاز معاملاتهم أو غيرها من المتطلبات، مما يقلل من وقت انتظار العملاء. وقد نال نظام الصراف الآلي التفاعلي الجديد استحسان العملاء ومن المقرر طرح المزيد من تلك الأجهزة خلال العام المقبل.

طرح البنك أيضاً مؤخرًا تقنيات حديثة وجديدة أخرى للحد من وقت انتظار العملاء، مثل «تطبيق كيو آب» (BBK Queue)، نظام الانتظار الافتراضي الجديد، وهو تطبيق مبتكر يتم تحميله على أجهزة الهواتف الذكية و يتيح لعملاء الخدمات المصرفية الأفراد حجز «تذكرة افتراضية» بتاريخ ووقت معين في أي من فروع البنك، وذلك لإنهاء معاملاتهم المصرفية مع تجنب الانتظار. يُعد هذا التطبيق أحدث أسبقيات البنك، وقد تم تطوير هذا التطبيق في البداية لاستخدامات طبية وتم تعديله من قبل البنك ليناسب الاستخدام المصرفي.

كما أن هنالك خدمة رائدة أخرى تم إطلاقها خلال العام تتيح لعملائنا إمكانية سحب أموالهم بشكل آمن ومضمون من أي جهاز صراف آلي تابع لبنك البحرين والكويت دون الحاجة لاستخدام بطاقة الخصم، ما يوفر للعملاء سهولة الحصول على النقد في جميع الأوقات.

ساهمت شركة كريدي مكس بدورها في تزويد البنك بواحدة من أحدث تقنيات الدفع الإلكتروني من خلال إطلاق محفظة كريدي مكس الإلكترونية «MaxWallet»، وهي أول محفظة رقمية في البحرين تعمل عبر الهواتف الذكية وتتيح الدفع ببطاقات الائتمان، تم تدشينها بالتعاون مع ماستركارد، وهي تتيح للعملاء إمكانية دفع ثمن السلع والخدمات عبر هواتفهم النقالة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR).

وتوفر تقنية Masterpass QR من ماستركارد فوائد قيمة لكل من التجار، والمشترين، والمصدرين، والمستخدمين، حيث تتميز بالسرعة والأمان والفعالية من حيث التكلفة، كما توفر بديلاً للنقد دون الحاجة إلى أجهزة نقاط البيع، مما يمكن المستخدمين من سداد قيمة مشترياتهم في المحلات التجارية بأمان باستخدام هواتفهم النقالة.

شهدت طرق الدفع تطورات عديدة وذلك منذ البدء باستخدام البطاقات البلاستيكية منذ عدة سنوات. ومع تحول عمليات الدفع من النقد إلى الدفع الإلكتروني على نحو متزايد، فإن توافر قنوات وأجهزة متعددة يُسهم في تسهيل عمليات الدفع وتعزيز الأمن لكل من العملاء والتجار.

خلال العام ٢٠١٨، سيواصل بنك البحرين والكويت سعيه لطرح المزيد من المبادرات المبتكرة، بما في ذلك مجموعة من العروض الرقمية الجديدة.

خدمة جديدة فريدة

تم الانتهاء من الاعداد لافتتاح أول فرع لخدمة BBK *Lite*، والمقرر افتتاحه فى الربع الاول من العام ٢٠١٨، وهو فرع جديد مخصص لتوفير الخدمات المصرفية الأساسية والبسيطة موجهة أساسًا للعمالة الوافدة التي تحتاج لتحويل رواتبها، أو اجراء التحويلات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى. إن موقع الفرع التجريبي مناسب وسيوفر الوقت والجهد على المستخدمين، حيث لن يضطروا للذهاب الى وسط مدينة المنامة لإجراء معاملاتهم المصرفية. ومن المقرر افتتاح المزيد من فروع بنك BBK *Lite* خلال عام ٢٠١٨.

الشركات التابعة

تُعد كريدي مكس شركة رائدة ومتخصصة في السوق في مجال بطاقات الائتمان، حيث تمتلك وتدير حصة كبيرة من سوق إصدار وقبول البطاقات الائتمانية. رغم المنافسة الشديدة مع أكثر من ١٥ مُصدِّر للبطاقات الئتمانية، وثلاثة مصارف توفر أجهزة قبول البطاقات، بالإضافة إلى ٢٩ مصرفاً عاملًا في المملكة.

تواصل شركتنا التابعة الأخرى، إنفيتا، أداءها بشكل جيد بالإضافة إلى تعزيز نموذج أعمالها. وخلال عام ٢٠١٨، كشفت شركة إنفيتا عن حاجة السوق الى شركة لإدارة مطالبات التأمين في ما يخص حوادث السيارات في البحرين، وتواصلت مع العديد من شركات التأمين ضمن سعيها لتشكيل شركة إدارة مطالبات، وكانت النتيجة تشكيل شركة إنفيتا لإدارة المطالبات (ICMC)، التي لشركة إنفيتا الملكية الأكبر فيها.

توفر شركة إنفيتا لإدارة المطالبات (ICMC) عمليات مطالبة أكثر فاعلية لشركات التأمين وخدمات أفضل للعملاء. وهي تقوم بكافة إجراءات المطالبات نيابة عن شركات التأمين، بدءًا من التسجيل الأولي لتقييم المركبات المتضررة، واختيار ورش التصليح من خلال شبكة من ورش التصليح المعتمدة، وصولًا إلى إجراءات التسوية النهائية.

الرقابة الداخلية

تتمتع المجموعة بنظام وإجراءات رقابة داخلية سليمة مع تطبيقها في جميع دوائر وأقسام بنك البحرين والكويت لضمان خضوع كافة أصول المجموعة لإجراءات الحماية. وقد قامت وحدة الرقابة الداخلية في البنك بتطبيق أنظمة وتدابير شاملة صُممت بعناية لتحمي البنك من المخاطر التي يمكن أن تنشأ في إطار مزاولة أعماله. وتجري مراجعة هذه الضوابط بصورة سنوية على الأقل.

الجوائز

للسنة الخامسة على التوالي، فاز بنك البحرين والكويت بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في مملكة البحرين» من قبل مجلة جلوبال بانكنغ آند فاينانس ريفيو Global Banking and Finance Review، وذلك تقديراً لالتزامه المتواصل بتحقيق التميز في مجال الخدمات المصرفية للأفراد. تشمل معايير الجائزة الربحية، الحصة السوقية، علاقات العملاء، وطرح منتجات مبتكرة. لقد تم اختيار البنك لمنحه هذه الجائزة مرة أخرى نظرًا للإنجازات الملموسة التي حققها البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، وأدائه المتميز بحسب مقاييس التقييم التي وضعتها لجنة التحكيم.

كما حقق البنك إنجازاً مهماً جديداً، حيث تم تصنيفه كمصرف رائد في خدمات إدارة النقد من قبل مجلة جلوبال فاينانس، وذلك ضمن جوائزها السنوية لـ «أفضل بنك ومزود خدمات الخزينة وإدارة النقد لعام ٢٠١٧». فبعد اجتيازه عمليات تقييم متعددة المراحل، انضم بنك البحرين والكويت إلى ٥٥ بنكاً حول العالم باعتبارها الأفضل في البلدان المنتمية لها. يؤكد هذا الاختيار مكانة البنك كمزود رائد لخدمات ومنتجات إدارة النقد في البحرين، كما يؤكد قيمة المنصة الإلكترونية BBKCashlink في البنك. تم تسليم الجائزة خلال ندوة سويفت للعمليات المصرفية الدولية (سيبوس ٢٠١٧) والتي أُقيمت في تورنتو، باعتبارها إحدى أهم الفعاليات المالية في العالم.

وقد حصل البنك على جائزة الجودة ٢٠١٧» مع تقدير «النخبة» من جيه بي موغان تشيس، وذلك تقديراً للأداء المبهر للبنك في تحقيق معدل عالٍ في عمليات المعاملات المباشرة لتحويل الأموال STP بنسبة ٩٨,٨٦٪. يُشار إلى أنها المرة الثامنة على التوالي التي يحصل فيها البنك على هذه الجائزة المرموقة. وجدير بالذكر أن البنك استطاع الحصول على تقدير النخبة «Elite» منذ عام ٢٠١٤ وبالإضافة إلى ذلك، فاز البنك بجائزة بنك باركليز للأداء المتميز في تحقيق نسبة عالية من المعاملات المباشرة بالجنية الإسترليني.

التزام أمني يلبي متطلبات
المعايير الدولية

أجهزة صراف آلي تفاعلية
من ضمن ابتكارات بنك البحرين والكويت

فاز بنك البحرين والكويت بعدد غير مسبوق من الجوائز خلال عام ٢٠١٧

وتسلمت كريدي مكس، الشركة الرائدة في إصدار وقبول البطاقات الائتمانية في مملكة البحرين، جائزة «نظم البيانات الكاملة والدقيقة» من شركة ماستركارد العالمية، إذ توزع الجائزة سنوياً على عملاء ماستركارد الذين يظهرون تميزاً في إجراءات الترخيص ومقاصة البيانات. وتؤكد الجائزة على ريادة كريدي مكس الدائمة في مجال التكنولوجيا، وحفاظها على معايير نظم البيانات عبر كافة الواجهات، والبرامج، والخدمات، والعمليات التي تؤدي إلى تحسين قرارات التفويض المرخصة، وتحسين عمليات المقاصة والتسوية، وتحسين نوعية البيانات.

وكما ذكرنا سابقاً، من أهم الجوائز التي حصدها البنك جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية، التي حصل عليها تقديراً لإنجازاته في مجال تمكين المرأة في عام ٢٠١٧.

شهادة الأمن

نال بنك البحرين والكويت في عام ٢٠١٧ شهادة المصادقة في الامتثال لمعايير أمن البيانات الخاصة ببطاقات الدفع PCI DSS v302، حيث تم منح الشهادة من قبل شركة SISA والتي تعتبر واحدة من أكبر الشركات المختصة بتقييم الأمن المعلوماتي في منطقة الشرق الأوسط، وقد نال البنك هذه الشهادة لنجاحه في تحقيق واحدًا من معايير الأمن الأكثر صرامة - أمن البيانات الخاصة ببطاقات الدفع الإلكتروني. إن التزام البنك بمعايير بيانات بطاقات الدفع، والاستكمال الناجح لمتطلبات التدقيق، يؤكدان على دقة أنظمة الأمن بالبنك واستثماره في تطبيق أعلى معايير السلامة.

إن الحفاظ على مثل هذا المعيار الدولي هي عملية مستمرة وصارمة. وقد وضع بنك البحرين والكويت أُسساً قوية ليبقى متيقظا وجاهزاً لمواجهة أية احتمالات سلبية. وفي الوقت الذي نعترف فيه بأنه لا يمكن لأي نظام معالجة كل تهديد محتمل بشكل كامل، إلا أن تحقيق هذا المعيار يضع البنك في مرتبة الصدارة نظرًا للثقة والجدارة الأمنية التي يتمتع بها فيما يتعلق بأمن المعلومات.

خاتمة

إننا نتوقع أن يكون عام ٢٠١٨ مليئًا بالتحديات، حيث لا تزال القضايا الإقليمية والسياسية والاقتصادية تهيمن وتؤثر على المنطقة. ومع ذلك، فإننا واثقون من قدرتنا على الحفاظ على معدلات النمو، استنادًا إلى سياسات البنك الطويلة الأمد القائمة على الحكمة، والتحوط بشكل كاف لكافة الاحتمالات.

وتماشياً مع استراتيجيتنا الرامية إلى التوسع الخارجي، تتوزع أصول البنك بشكل جيد بين مملكة البحرين وعدة دول، ولدينا سجل حافل من الأعمال التجارية الناجحة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، كما تشكل فروعنا الدولية ومكاتبنا التمثيلية مصدراً جيداً للأصول خارج البحرين.

وقامت بعض بنوك الاستثمار المحلية بتغيير استراتيجيتها منذ الأزمة المالية، ودخلت ضمن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد. مما يتيح فرص متزايدة للدمج، حيث إن البنوك الصغيرة تواجه نفس التحديات التي تواجهها البنوك الكبيرة فيما يتعلق بضرورة الالتزام بالمتطلبات التنظيمية الجديدة مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبالتالي فإن الدمج سيدعم هذه البنوك.

تشكل الإيرادات الحكومية المستمدة من النفط ما نسبته ٨٠ بالمائة، وعليه، فإن مبادرات تنويع الإيرادات ستتواصل بالتأكيد في العام المقبل. إن آثار إلغاء الدعم واستحداث ضرائب جديدة ظاهرة وملموسة بالفعل، إذ أصبحت ضريبة القيمة المضافة نافذة المفعول في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الأول من يناير ٢٠١٨، فيما ستنفذ باقي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمجرد استصدار قواعد ولوائح احتساب ضريبة القيمة المضافة بشكل رسمي.

وبالنسبة لأولويات عام ٢٠١٨ في بنك البحرين والكويت، فإنها ستتمثل في جودة الأصول، وإدارة السيولة، ومواصلة النمو والذي خطط له مسبقا بعناية. كما سنعمل على تعزيز عمليات الإدارة، ومتابعة الأهداف المتبقية في الدورة الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٨، ومواصلة رصد أدائنا الاستراتيجي للاستفادة من نقاط القوة وسد أي ثغرات.

شكر وتقدير

بالنيابة عن فريق إدارة بنك البحرين والكويت، يسرني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس الإدارة على توجيهاتهم القيمة خلال العام. كما نتوجه بالشكر أيضاً إلى مصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والهيئات التنظيمية في كل من دولة الكويت، وجمهورية الهند، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية التركية على دعمهم واهتمامهم.

وفي الختام، أوجه كل التحية والتقدير إلى عملائنا الكرام وموظفينا المخلصين الذين ساهموا بجهودهم المتفانية في مسيرة نجاح البنك وتطوره.

رياض يوسف ساتر

الرئيس التنفيذي

الإدارة التنفيذية

رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان، المملكة المتحدة (٢٠٠١).

٤٠ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨.

عبدالرحمن علي سيف
نائب الرئيس التنفيذي
مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ليستر، المملكة المتحدة (١٩٩٢).

٣٥ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٨.

محمد علي ملك
نائب الرئيس التنفيذي
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس علوم الحاسب الآلي، جامعة البترول والمعادن، المملكة العربية السعودية (١٩٨٤).

٣٢ عاماً من الخبرة العملية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.

رشاد أحمد أكبري
مساعد المدير العام
العمليات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في التسويق، جامعة ستيرلينغ، المملكة المتحدة (١٩٩٧).

٣١ عاماً من الخبرة العملية، ١٦ عاماً منها في القطاع المصرفي.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.

راج دوغار
مساعد المدير العام*
مدير عام التدقيق الداخلي للمجموعة

المؤهلات والخبرات:
ACA، معهد المحاسبين الماليين المعتمدين في الهند (١٩٨٧).

٢٨ عاماً من الخبرة العملية، ١٧ عاماً منها في التدقيق الداخلي.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.

س. ك. جايدف
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية الدولية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٩).

٢٨ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٦.

نديم عبد العزيز الكوهجي
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال الدولية، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨).

١١ أعوام من الخبرة في التدقيق و٢٠ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٩.

* اعتباراً من ١ مارس ٢٠١٧
** اعتباراً من ١ أغسطس ٢٠١٧

جمال محمد الصباغ
مدير عام
مجموعة تقنية المعلومات والعمليات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان، المملكة المتحدة (٢٠٠١).

٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠.

حسّان محمد بورشيد
مدير عام
مجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير، إدارة الموارد البشرية، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦).

٢٣ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٨.

محمد عبدالله عيسى
مدير عام
مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

المؤهلات والخبرات:
محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١).

٢٦ عاماً من الخبرة في مجال الإدارة المالية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠١.

عادل عبدالله سالم
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الإدارة، كلية مونراج لإدارة الأعمال، سويسرا (٢٠١٥).

٣٠ عاماً من الخبرة في الخدمات المصرفية للأفراد ومجال البطاقات والإتصالات.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠١٧.

نيل شارب
مساعد المدير العام
الخزينة والاستثمار

المؤهلات والخبرات:
عضو مشارك في جمعية أمناء خزينة الشركات.

٣١ عاماً من الخبرة المصرفية في إدارة أعمال الخزينة.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٩.

سي. في. مورثي
مساعد المدير العام **
المخاطر والائتمان والالتزام

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في الاقتصاد الزراعي (١٩٨٤).

٣٣ عاماً من الخبرة المصرفية، منها ٢٠ عاماً في إدارة المخاطر.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢.

نمو متواصل
وتعزيز للتنمية الوطنية

المسئولية الاجتماعية للبنك

تشرف بنك البحرين والكويت بالحصول على جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتعزيز مكانة المرأة البحرينية، وهي مبادرة وطنية هامة على مستوى القطاعين الرسمي والخاص بمملكة البحرين.

لطالما مثّل نجاح الأعمال والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وجهان لعملة واحدة، فهما يعودان بالنفع على المانح والمستفيد في ذات الوقت، ويُسهمان في بناء علاقات طويلة الأمد والحفاظ عليها. إن الأمر أكبر بكثير من مجرد تقديم التبرعات لأسباب نبيلة، فإن بنك البحرين والكويت يدرك جيداً أهمية دوره في تلبية احتياجات المجتمع والمساهمة في النمو المجتمعي.

إن البنك يعمل على استدامة النمو المجتمعي، وتشجيع التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال قيامه بتقديم الدعم لموظفيه وتلبية احتياجات المجتمع والمساهمة في تطوير القطاع المالي في البحرين. وفي الوقت نفسه، حصد البنك على جوائز منحتها له العديد من الجهات والمنظمات تأكيدًا على القيم النبيلة التي أرستها سياسات المسؤولية الاجتماعية للبنك والأسس التي أوجدتها.

يقدم البنك تبرعات وهبات سنوية كبيرة لدعم مجموعة متنوعة من الأنشطة والبرامج ذات الصلة بتنمية وتطوير المجتمع المحلي. حيث خصص البنك مبلغ ١,٤ مليون دينار بحريني للتبرعات الخيرية في عام ٢٠١٧.

دعم الموظفين

يفخر بنك البحرين والكويت أن نسبة البحرنة في البنك تبلغ ٩٥ بالمائة. ما يبين جليًا اهتمام البنك بتنمية المواهب والكوادر المحلية من خلال التدريب الرامي إلى الارتقاء بمهارات الموظفين في جميع دوائر البنك وتوفير الفرص للتطور المهني. وبشكل عام، يلتزم البنك التزاماً وثيقاً بتعزيز مسيرة تطوير الكادر الوظيفي وتمكينهم لتوليهم منصاب أصحاب القرار.

ولتنفيذ تلك الأهداف، تم في عام ٢٠١٦ إطلاق منصة بنك البحرين والكويت للتعلم الإلكتروني، التي تتيح لموظفي البنك إمكانية الحصول على مستوى عالٍ من التعليم والتدريب المهني لتطوير قدراتهم، في أي وقت ومن أي مكان. حيث تُعد منصة بنك البحرين والكويت للتعلم الإلكتروني إحدى أصول البنك المتنامية والمخصصة لتدريب الموظفين.

يقدم بنك البحرين والكويت مزايا مختلفة لموظفيه تتضمن خيارات شراء الأسهم، وبرامج التقاعد، والتأمين على الصحة والحياة، بما يعزز مكانته كجهة صاحب العمل المفضل في البحرين. كما يكافئ البنك الموظفين الذين أسهموا في نجاح البنك على مدى سنوات مسيرته، وذلك في حفل سنوي لتكريمهم على سنوات العطاء والخدمة.

يحرص البنك على مد جسور التواصل مع موظفيه السابقين من خلال نادي بنك البحرين والكويت للموظفين السابقين، الذي أُنشئ حفاظًا على أواصر العلاقة بين أفراد أسرة البنك الحاليين والسابقين.

تمكين المرأة

إن التزام بنك البحرين والكويت القوي والجاد بتمكين المرأة يحظى بكل الدعم من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، حيث اعتمد المجلس سياسة فعالة تدعم استراتيجية البحرين لتمكين المرأة، وتحدد رؤية واضحة لتشجيع تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على جميع المستويات. يتجلى نجاح هذه السياسة في إرتفاع نسبة الموظفات اللاتي يعملن في البنك، حيث تبلغ نسبتهن حالياً ٣٨ في المائة، أي بزيادة قدرها ١٨ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية.

تقديراً لإنجازات بنك البحرين والكويت في هذا المجال، في عام ٢٠١٧ تم تكريم البنك بجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة البحرينية. تُعد هذه الجائزة مبادرة مهمة لدعم وتعزيز وضع المرأة البحرينية. وقد بدأ منح هذه الجائزة في العام ٢٠٠٦ ويتم منحها منذ ذلك الحين كل عامين. تعتبر هذه المبادرة واحدة من أهم مبادرات مملكة البحرين لدعم وتعزيز مكانة المرأة البحرينية.

تقوم لجنة تمكين المرأة في البنك بتطوير مبادرات وبرامج تنموية للموظفات لتعزيز إمكانياتهن وبلوغ أهدافهن المهنية مع الحفاظ على التوازن بين عملهن وحياتهن الخاصة. ولتشجيع هذا التوجه، استحدث البنك جائزة الرئيس التنفيذي السنوية لتمكين المرأة تقديرًا للمدراء الذين يدعمون تطوير إمكانيات الموظفات ونموهن المهني.

تتخذ مبادرات بنك البحرين والكويت في مجال تمكين المرأة بعدًا خارجيًا أيضاً، إذ يواصل البنك توسيع وتعزيز علاقاته مع رائدات الأعمال لدعم مشاريعهن وأعمالهن، بما في ذلك المؤسسات التجارية الصغيرة، وهو ما يمثل أولوية استراتيجية للبنك. كما يقدم البنك الدعم للجمعيات والاتحادات النسائية في البحرين لتلبية مساعيها التنموية وتمكين المرأة في المجتمع.

التفاعل المجتمعي

لطالما تميز موظفو بنك البحرين والكويت بالتفاعل المجتمعي الإيجابي من خلال تخصيص وقتهم الشخصي لنقل مهاراتهم المهنية فضلًا عن التطوع في مختلف البرامج المجتمعية. خلال عام ٢٠١٧، ساهم العديد من موظفي البنك في إعطاء محاضرات تطوعية في المدارس لدعم برامج «إنجاز البحرين»، التي تهدف إلى تمكين الشباب وإعدادهم لمواجهة تحديات عالم الأعمال اليوم. تمثل هذه الجهود الدؤوبة مثالاً لثقافة العمل التطوعي التي يحرص موظفو البنك على المواظبة عليه.

تلبية احتياجات المجتمع

في عام ٢٠١٢، أنشأ بنك البحرين والكويت صندوقاً خاصاً لدعم المشاريع المستقبلية في مجال المسؤولية الاجتماعية للبنك. وقد ارتفعت قيمة الصندوق إلى ٢,٠٨٥ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٧، تشمل مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دينار بحريني من مخصصات التبرع الإجمالية لهذا العام. وبينما يواصل بنك البحرين والكويت تعزيز هذا الصندوق وتنميته، فإنه يعمل على دراسة احتياجات المجتمع وكيفية استخدام موارد الصندوق على أفضل وجه لتلبية هذه الاحتياجات. وخلال السنوات السابقة، قام بنك البحرين والكويت بتمويل مشاريع هامة مثل مركز بنك البحرين والكويت الصحي في الحد ومركز بنك البحرين والكويت لإعادة التأهيل.

التعليم

يولي بنك البحرين والكويت أهيمة كبيرة للتعليم ضمن نطاق عمله في مجال المسئولية الاجتماعية للبنك، حيث تم تخصيص ٣٠ في المائة من ميزانية التبرعات لعام ٢٠١٧ للتعليم. يشكل الاستثمار في التعليم جزءاً من فلسفة البنك المستقبلية التنموية القائمة على دعم المواهب البحرينية الشابة وتمهيد الطريق أمام جيل واعد من الشباب.

باعتباره الراعي البلاتيني لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، التزم بنك البحرين والكويت بتخصيص مبلغ مليون دينار بحريني لتمكين الطلبة ذوي الكفاءات والمتميزين من شباب البحرين من الدراسة في أعرق الجامعات والكليات العالمية المرموقة. كما استثمر البنك، في إطار التزام مدته خمس سنوات، مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار بحريني في صندوق عيسى بن سلمان الخيري التعليمي للمنح الدراسية الذي أنشئ في عام ٢٠١٣، لمساعدة الطلاب على متابعة تحصيلهم الأكاديمي.

واستكمالاً لجهوده لتمكين الشباب، يقدم البنك برنامج التدريب لأبناء الموظفين، وطلاب الجامعات، وطلاب برنامج «إنجاز البحرين»، إذ يوفر لهم الفرصة لممارسة ما اكتسبوه من مهارات في صفوف الدراسة بشكل عملي.

المسؤولية الاجتماعية (تتمة)

اعتمدت الأمم المتحدة ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة وتم تبنيها من قِبَل الدول في جميع أنحاء العالم، وبموجبها التزم قادة تلك الدول بحشد جهودهم للقضاء على جميع أشكال الفقر ومكافحة عدم المساواة، ومعالجة تغير المناخ. وبدوره يدعم بنك البحرين والكويت تلك المبادرة وحدد أربعة أهداف قد يكون لها تأثير إيجابي مباشر عليها.

كما تركز المساهمات المجتمعية لبنك البحرين والكويت بشكل كبير على الصحة والوعي الصحي، من خلال تقديم الدعم المالي المستمر للمؤسسات الطبية ومعاهد الأبحاث المتخصصة في مكافحة الأمراض مثل السكري، وفقر الدم المنجلي، والسرطان بأنواعه المختلفة.

الصحة والرياضة

انطلاقاً من إيمان بنك البحرين والكويت بدوره الإنساني في خدمة المجتمع، وتمشياً مع استراتيجيته وبرنامجه السخي لتقديم الهبات والتبرعات، أولى البنك أهمية كبرى بالتقدم الصحي والطبي حيث قام البنك خلال عام ٢٠١٧ بتقديم الدعم لمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب، وذلك بتزويد المركز بجهاز طبي يُعد هو الأحدث من نوعه، يقوم بتوفير عرض ثلاثي الأبعاد للقلب، ما يساعد على تحديد ضربات القلب غير الطبيعية وتوفير العلاج الأمثل لها.

كما يؤمن البنك بالفوائد الصحية الجمة الناتجة عن ممارسة الأنشطة الرياضية، لذا تتواصل جهوده في الترويج للرياضة والتوعية بأهميتها. فمن خلال التشجيع على المشاركة في الأنشطة الرياضية، يساعد بنك البحرين والكويت الناس على زيادة نشاطهم البدني وبشكل خاص جيل الشباب، بما يؤدي إلى تحقيق الصحة البدنية للجميع.

حيث استثمر البنك في شراء معدات الصالة الرياضية لمركز شباب المحرق، وهو مرفق متطور يشجع الشباب على ممارسة الرياضة لتعزيز صحتهم البدنية والعقلية.

على مدى عقود مضت، حظي بنك البحرين والكويت بسجل حافل من التبرعات والرعاية لدعم الأنشطة الرياضية مثل كرة القدم، والتنس للناشئين، والفروسية، وغيرها. وفي عام ٢٠١٧، شملت برامج الرعاية التي قدمها البنك دعم فريق مريدا البحرين لقيادة الدراجات المشارك في بطولات عالمية.

العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة

يأتي دمج ودعم شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع ضمن أهم أولويات بنك البحرين والكويت، إذ يُعد أول بنك يوفر أجهزة الصراف الآلي لمن يعانون من ضعف في النظر، وغيرها من الخدمات الخاصة كتوفير خبراء لغة الإشارة.

كما يتواصل حرص البنك على الارتقاء بمستوى التجربة التي يوفرها لعملائه من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحسين إمكانية وصولهم لمرافق البنك بيسر وسهولة، بحيث يمكنهم إجراء معاملاتهم المصرفية بأنفسهم دون مساعدة وبأقل قدر ممكن من الصعوبات.

يعتبر المجمع المالي لبنك البحرين والكويت في منطقة البديع النموذج الأمثل في هذا الأمر، فمن ضمن التسهيلات التي يقدمها للعملاء ذوي الاحتياجات الخاصة مواقف سيارات خُصصت لهم، ومدخل دائم للكراسي المتحركة، وأرضية ترشد العملاء ذوي البصر الضعيف إلى أجهزة الصراف الآلي، ومكتب مخصص لذوي الاحتياجات الخاصة بارتفاع منخفض يناسب مستخدمي الكراسي المتحركة. كما طرح البنك استمارة الطلبات بلغة بريل ودعم صوتي في عملية فتح الحسابات ونسخة صوتية من الشروط والأحكام.

يعطي البنك الأولوية لخدمة العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة في نظام تذاكر الانتظار، حيث تم تصميم جهاز منح تذاكر الانتظار بحيث يتعرف على بطاقاتهم المصرفية الخاصة. كما تتمتع هذه الفئة بالإعفاء من دفع الرسوم والأتعاب المحتسبة على عمليات السحب عبر أمناء الصندوق، ومن الرسوم المتعلقة بالحد الأدنى لرصيد الحساب.

وبصرف النظر عن تسهيلاته المتميزة في المرافق، يخصص بنك البحرين والكويت أيضاً أكثر من ١٥ في المائة من إجمالي ميزانيته للتبرعات إلى جمعيات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

الثقافة

يقدم بنك البحرين والكويت الدعم لجهات ثقافية رئيسية في مملكة البحرين، مثل هيئة البحرين للثقافة والآثار، ومركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث، وغيرها من الجهات دعمًا لمبادراتهم الساعية إلى الحفاظ على التراث الثقافي وترميم المنشآت التاريخية. بالإضافة لرعايته السنوية لمهرجان «ربيع الثقافة» السنوي الرامي إلى تعزيز الحركة الثقافية والفكرية والسياحية لإجتذاب الزوار إلى مملكة البحرين.

جهود خيرية أخرى

يدعم بنك البحرين والكويت صندوق العمل الخيري التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني سنويا. إذ يقدم الصندوق منحاً للجمعيات والمؤسسات الخيرية لدعم المبادرات التنموية. تبرع البنك أيضاً في العام ٢٠١٧ بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار بحريني لدور رعاية المسنين ومؤسسات رعاية الأيتام، وغيرها من الجمعيات الخيرية الأخرى.

المبادرات البيئية

يعتبر الحد من التأثير البيئي هدف متواصل في بنك البحرين والكويت، إذ يسعى البنك باستمرار إلى البحث عن طرق جديدة للمساهمة في الاستدامة البيئية. إن تطور الخدمات الرقمية، والممارسات الموفرة للطاقة، وإعادة تدوير النفايات الورقية، تلعب جميعها دوراً هاماً في هذا المجال. كما يدعم بنك البحرين والكويت المجلس الأعلى للبيئة سنوياً في جهوده المتعلقة بالحفاظ على محمية العرين للحياة البرية.

دعم القطاع المالي في البحرين

يؤكد تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره مصرفاً محلياً ذو أهمية وطنية (D-SIB) على تحمل البنك مسؤولية كبيرة في تطوير الاقتصاد والقطاع المالي في البحرين، وخلال العام ٢٠١٧، شارك البنك من جديد في مبادرة لرعاية الاستقبال السنوي للبنوك البحرينية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، وهي مبادرة رائدة تضفي مزيداً من الفخر والاعتزاز على دور البنك باعتباره سفيراً عالمياً لمملكة البحرين.

كما ساهم البنك كراعٍ رئيسي لمنتدى يوروموني المالي السنوي السادس لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي استضافه مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين. وقد حظي منتدى عام ٢٠١٧ بحضور أكثر من ٥٠٠ من قادة الأعمال وصناع القرار في المجال الاقتصادي من ٢٤ دولة.

واصل بنك البحرين والكويت رعايته لغرفة التداول التعليمية الأولى من نوعها في منطقة الخليج، التي أسسها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، فضلاً عن رعايته لمسابقة تريد كويست "Trade Quest" في بورصة البحرين، وهي برنامج محاكاة للتداول في البورصة لتدريب طلاب المرحلة الثانوية، ولمساعدة الشباب البحريني على التعرف على طبيعة الأعمال المصرفية والاستثمار.

القسم الثاني

التقـاريـر والإفصـاحـات

٢٦ تقرير حوكمة الشركات
٣٧ الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٤٢ معلومات عن المؤسسة

تعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانتها الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

يفخر بنك البحرين والكويت بوفائه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات. وتتوافق سياساتنا لحوكمة الشركات مع أفضل المعايير الدولية.

المبادرات في عام ٢٠١٧

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام ٢٠١٧ لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك وتشمل هذه المبادرات تعديل الهيكل الإداري للتأكد من استقلالية دائرة الالتزام بالتطبيق والتي أصبحت تتبع إدارة لجنة التدقيق والتي عدل اسمها لكي يصبح لجنة الالتزام والتطبيق، وتم إجراء تقييم مجلس الإدارة واللجان التابعة والسادة الأعضاء ورفع توصيات لتطوير أداءها ومن ضمن ذلك التركيز على المبادرات الاستراتيجية.

تم فتح باب الالتحاق بنظام التدريب الإلكتروني للسادة أعضاء المجلس والذي يوفر فرصه للتعلم عن بعد وتطوير المهارات الفنية والاستراتيجية. وشكل مجلس الإدارة لجنة جديدة سميت لجنة الأعضاء المستقلين ووافق المجلس على شروط مرجعية هذه اللجنة لتقديم وجهات نظر مستقلة للمواضيع التي يتناولها المجلس والاهتمام بحقوق مساهمي الأقلية الذين ليس لديهم تمثيل في مجلس الإدارة. كما راجع المجلس إطار حوكمة الشركات وسياسات مجلس الإدارة وشروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس.

فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك

إن حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك ستظل دوماً من أولويات بنك البحرين والكويت، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالإلتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، (بما في ذلك ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين ودليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي)، بل وسيهتم كذلك بمعايير الحوكمة الراقية في الشركات.

إن البنك سيعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

بيان قابلية تحمل المخاطر

تحدد قابلية تحمل المخاطر مستوى ونوع المخاطر التي يرغب البنك في تحملها لتحقيق أهدافه الإستراتيجية وأهداف العمل مع مراعاة التزاماته تجاه الأطراف ذات العلاقة.

إن قابلية البنك لتحمل المخاطر هي مقياس نوعي وكمي يعكس مستوى قدرته على تحمل المخاطر في الأحوال الطبيعية والضاغطة. كما إنها تعتبر مؤشر أداء رئيسي (KPI) أو حد للتحمل أو لتوجيه نوعي.

ويتكون إطار قابلية المخاطر الخاص بنا من بيان قابلية تحمل المخاطر بالإضافة إلى (أ) مقاييس أداء محددة على شكل مؤشرات أداء رئيسية، (ب) حدود للمخاطر، معايير التعرض، ضوابط وقيود ومعايير الإقراض والاستثمار الموضحة في دليل سياسات وإجراءات المخاطر الداخلية. (ج) معايير رأس المال والسيولة المقارنة التي يتم مراقبتها في اجتماعات لجنة إدارة مطلوبات الأصول، (د) أهداف العمل وأهداف إدارة المخاطر الرئيسية، الأهداف، الغايات والإستراتيجية المحددة في استراتيجيات العمل والاستثمار وإدارة المخاطر، و(هـ) تحدد الهياكل الإدارية والإشرافية في البنك من خلال لجان الإدارة ومجلس الإدارة قابلية البنك لتحمل المخاطر ومستويات الأداء المرغوبة، في المقابل، كما إنها متضمنة في إدارة المخاطر المتنوعة داخل البنك إضافة لرأس ماله. يتم دمج قابلية البنك لتحمل المخاطر في عملية التخطيط الإستراتيجي، ورأس المال، وإدارة المخاطر على مستوى خطوط الأعمال العمودية.

ويقيس البنك مساهمة كل خط من خطوط العمل في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الهامة.

يهدف البنك إلى تحسين نسبة الأرباح مقارنة بالمخاطر لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال المراجعة الدقيقة والدورية لاستراتيجيات (الأعمال، الاستثمار، إدارة المخاطر والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال). ويعتبر التعرض الرئيسي للبنك هو التعرض لمخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر المحور الأول والثاني التي يتعرض لها أثناء سير العمل المعتاد. كما تقوم الإدارة بمراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر من خلال وثيقة استراتيجية إدارة المخاطر ثم ترفع توصيات للجنة المخاطر ومجلس الإدارة للاعتماد سنويا. وتتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- مستوى عالي من النزاهة والمعايير الأخلاقية والاحترام والمهنية في كافة تعاملاتنا.
- تحمل المخاطر التي تتصف بالشفافية والفهم والتي يمكن قياسها ومراقبتها وإدارتها.
- التأكد من أن لدى البنك مستويات مناسبة من كفاية رأس المال بشكل مستمر وفقاً لما تمليه الجهة التنظيمية وتقييم البنك لتلك المستويات في وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال؛ والتأكد من أن استراتيجية البنك لإدارة رأس المال تتضمن المتطلبات الرأسمالية وتخطيط رأس المال.
- التأكد من توافر مستويات كافية من التمويل المستقر والفعال وغير المكلف لدى البنك لدعم متطلبات السيولة والإقراض والاستثمار بشكل مستمر؛ والتأكد من امتلاك البنك لإطار عمل راسخ لإدارة السيولة وخطط الطوارئ لمراقبة وإدارة السيولة في الظروف العادية والضاغطة، إضافة إلى مراقبة شهرية لمعدلات السيولة الرئيسية (الداخلية والتنظيمية) خلال اجتماعات لجنة إدارة الأصول والخصوم.
- الإلتزام بالمبادئ الأساسية للإقراض المنصوص عليها في سياسة الإقراض العامة في البنك.
- التقيد بإطار عمل ثابت لإدارة الائتمان مع التركيز على المناطق الجغرافية التي يتواجد فيها البنك فعلياً (الكويت والهند ودبي) ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أخرى؛ وتحمل التعرضات للمخاطر ضمن إطار توجيهات لجنة مخاطر الدول التي تقوم بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجية البنك فيها بشكل فعال.
- وجود إطار عمل محدد للمراقبة والتحصيل وإعادة الهيكلة لتوفير آلية فعالة للتعافي.
- الحد من التعرضات للأنشطة ذات المخاطر الكبيرة والتي قد تؤدي إلى مخاطر تابعة تهدد رأس مال البنك وجدارته الائتمانية.
- السعي دوماً لتحقيق أقصى ربحية من خلال تحقيق الدخل وتقليل التكلفة وتدني الاضمحلال.
- تقييم المنتجات الائتمانية الجديدة بشكل هيكلي لاعتمادها من قبل الجهات المناسبة بحيث يمكن فهم وإدارة ما تتضمنه من مخاطر ومزايا وعمليات تشغيلية ومتطلبات النظام والمتطلبات القانونية.
- حماية مصالح البنك والعملاء من خلال تطبيق إجراءات تشغيلية وضوابط داخلية محكمة ودعم النظام والتدريب وتطبيق عملية إدارة المخاطر التشغيلية لتقليل تلك المخاطر.
- التأكد من الامتثال الكامل بالمتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية؛ والتأكد من الإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وغيرها من الإلتزامات وفقاً للقانون الدولي؛ وتوفير التدريب والتوجيه الكافي لتقليل مخاطر الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في شركة بورصة البحرين. وقد أصدر البنك ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهما عاديا بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية واجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية اجتماعيها بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٧ معلنة فيها عن بدء دورة جديدة لمجلس الإدارة. وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على زيادة رأس المال المدفوع لفرع البنك بدولة الكويت من ٦ مليون دينار كويتي إلى ١٥ مليون دينار كويتي. كما وافقت الجمعية العامة غير العادية على إجراء تعديلات على النظام الأساسي لمنح البنك صلاحية إصدار سندات هجينة قابلة إلى تحويل إلى أسهم. كما تم تعيين خمسة أعضاء في مجلس الإدارة من قبل المساهمين، وانتخبت الجمعية العامة سبعة أعضاء يكملون المعيين من أصل اثني عشر عضواً. وقد تم نشر محضري اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في هذا التقرير السنوي.

ويقدم البنك بشكل سنوي تقريراً إلى الجمعية العامة مفصحاً فيه عن كل ما يتعلق بحوكمة الشركات التزاماً بتطبيق المتطلبات الرقابية ذات الصلة، وكذلك سرد مواضيع أخرى غير خاضعة للمتطلبات الرقابية. إن البنك يقوم بالإفصاح عن البيانات للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة بناءً على متطلبات قانون الإفصاح في الدليل الصادر من مصرف البحرين المركزي، منها إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، الإدارة العليا والمدققين الخارجيين، ويشمل التقرير السنوي أيضاً إجمالي المبالغ والمكافآت المدفوعة إلى الإدارة التنفيذية.

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس ٢٠١٧ وتنتهي في مارس ٢٠٢٠.

ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجوز انتخاب عضو من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للبنك أو المساهمين فيه. ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس أخرى.

أمين سر المجموعة

يقدّم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر المجموعة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة. ويخضع تعيين أمين سر المجموعة لموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام ١٩٩٦ حائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من ٢١ عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواذ الموجودات والخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، تعيين المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الإلتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية ٪
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	–	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢٢,٧٩
بنك الإثمار	مملكة البحرين	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	٢٥,٣٨
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي - الهيئة العامة لصندوق التقاعد سابقاً - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سابقاً	 مملكة البحرين مملكة البحرين	 ٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨ ١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	 ١٨,٧٧ ١٣,٣٤
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	١٨,٧٠
بيت الاستثمار العالمي	دولة الكويت	١١,٠٠٣,٩٨٤	١,٠٢

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية ٪
أقل من ١٪	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢,٣٧٧	٢٢,٧٩
١٪ إلى أقل من ٥٪	١١,٠٠٣,٩٨٤	١	١,٠٢
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	–	–	–
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	٥٤٩,٥٤٥,٠٩٥	٣	٥٠,٨١
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	١	٢٥,٣٨
٥٠٪ فأكثر	–	–	–

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي والتطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، لمدة يوم عمل كامل وكان بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٧.

كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك. ويعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقا لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال ١٥ ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لقد تبنى مجلس الإدارة سياسة مكافآت لأعضاء المجلس مع إجراءات واضحة جداً من أجل تطبيق الاستحقاقات والتعويضات المختلفة لأعضائه، انعكاساً لمشاركتهم ومساهماتهم في أنشطة المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة. إن التوجه الأساسي لهذه السياسة هو أن المشاركة في الاجتماع يكون بحضور شخصي بقدر الإمكان، ويعتبر حضور الاجتماع عن طريق الهاتف/الفيديو كحضور شخصي في الاجتماع.

ويتم التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة على قدم المساواة عندما يتم تعويضهم عن عمل إضافي أو جهد في مشاركتهـم. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وبالتالي فإن المدفوعات متطابقة مع أحكام القانون.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها.

إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقرّ مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك المواثيق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

١. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.

٢. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.

٣. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع القضايا التى تتعلق بتضارب المصالح. وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة لمناقشة مواضيع ترتبط بقضايا تضارب المصالح، تتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة.

وعلى العضو المعني مغادرة قاعة الاجتماع أثناء مناقشة تلك المواضيع، وتسجل تلك العمليات في محضر اجتماع مجلس الإدارة أو لجانه. ويتوجب على الأعضاء أن يفصحوا فوراً للمجلس بعدم المشاركة في التصويت لوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطتهم والتزاماتهم مع جهات أخرى. وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧

الرموز: ⊙ حضر الدورة ○ لم يتمكن من حضور الدورة

أعضاء مجلس الإدارة	البرنامج: دورة تدريبية عن دور الأعضاء المستقلين في المجلس ٢٢ مايو ٢٠١٧ المدة: ساعتين ونصف	البرنامج: مخاطر الأمن السيبراني ٢٢ مايو ٢٠١٧ المدة: ساعتين ونصف	البرنامج: دور مجلس الإدارة في وضع واستعراض تنفيذ الاستراتيجية للمؤسسة ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ المدة: ساعتين ونصف	البرنامج: البلوك تشين وتطبيقاته العملية ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ المدة: ساعتين ونصف	البرنامج: بورد ووركس ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ المدة: ساعتين ونصف	البرنامج: تقييم أداء المجلس ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧ المدة: ساعتين ونصف	الساعات التدريبية الأخرى أو خارج البنك
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	–
عارف صالح خميس*	○	○	○	○	○	○	أكثر من ١٥ ساعة
محمد عبدالرحمن حسين*	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	٩ ساعات
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	○	○	⊙	⊙	–
الدكتور زكريا سلطان العباسي*	○	○	○	○	○	○	٦ ساعات
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة*	○	○	○	○	○	○	أكثر من ١٥ ساعة
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	○	○	○	○	○	○	أكثر من ١٥ ساعة
مروان محمد صالح *	⊙	⊙	⊙	⊙	○	○	أكثر من ١٥ ساعة
يوسف صالح خلف*	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	ساعة واحدة
إدريس مساعد أحمد*	⊙	⊙	○	○	⊙	⊙	أكثر من ١٥ ساعة
هاني علي المسقطي	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	–
أشرف عدنان بسيسو*	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	١٣ ساعة

* حضروا دورات تدريبية أخرى أو خارج البنك

المسؤولية الاجتماعية

تعتبر مساهمة بنك البحرين والكويت تجاه الرقي بالمجتمع البحريني جزءاً لا يتجزأ من الدور الاجتماعي للبنك، ويترجم ذلك من خلال تخصيص ميزانية للتبرعات تهدف إلى تمويل المشاريع ذات الصلة بالمجتمع البحريني، وتتنوع طبيعة تلك التبرعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، التبرعات للجمعيات الخيرية، والثقافية، والأبحاث، والتعليم، والأعمال الخيرية، والبيئية والرياضية.

يتبع البنك سياسة تبرعات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويمثل هذا المستند سياسة رفيعة المستوى لميزانية التبرعات، ويلخص المبادئ الأساسية والمعايير المنصوص عليها لتقييم واختيار طلبات التبرعات، ويتمثل الهدف منه في تعظيم العائد للطرفين، وتحديداً الصورة الاجتماعية للبنك والمصلحة العامة للمجتمع.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

البيانات الشخصية

مـــراد علـي مـــراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

عارف صالح خميس		
وكيل	وزارة المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	احتياطي الأجيال القادمة بوزارة المالية	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	مؤسسة جسر البحرين- قطر	مملكة البحرين
عضو	الهيئة العليا لنادي راشد للفروسية وسباق الخيل	مملكة البحرين
عضو	المجلس الأعلى للصحة	مملكة البحرين
عضو	مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب	مملكة البحرين
عضو	المجلس الاستشاري لإدارة مستشفى الملك حمد	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة انفستكورب السعودية للاستثمار المالي	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	فندق "K" ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق	شركة اتحاد الخليج للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ب.(م)	مملكة البحرين

البيانات الشخصية (تتمة)

جاسم حسن علي زينل		
رئيس مجلس الإدارة بالإنابة والرئيس التنفيذي	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (بالإنابة)	بنك ادكس الاستثماري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	الماسه كابيتال ليمتد	دبي - الإمارات العربية المتحدة
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور زكريا سلطان العباسي		
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الأوراق المالية والأستثمار (سيكو) ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	شركة أملاك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للتطوير ش.ش.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	شركة بحرين مارينا للتطوير ش. ش. و.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	أمانات القابضة ش.م.ع.	الإمارات العربية المتحدة

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
رئيس	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كابيتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	لبنان

مروان محمد الصالح		
مدير إدارة السندات – قطاع الأوراق المالية	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

إدريس مساعد أحمد		
مساعد مدير استثمار	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

هاني علي المسقطي		
المؤسس المشارك والشريك الإداري	شركة كاش منجمنت ماترس	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات	الشركة الأهلية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس لجنة التدقيق	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	شركة بلو سولوشين ليمتد	المملكة المتحدة

يوسف صالح خلف		
العضو المنتدب	شركة فيجن لاين للاستشارات	مملكة البحرين

أشرف عدنان بسيسو		
الرئيس التنفيذي للمجموعة	شركة مجموعة سوليدرتي القابضة	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي الأولى للتأمين	المملكة الأردنية الهاشمية
نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي للتكافل العام	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	صندوق تنمية الموارد البشرية	مملكة البحرين

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	عدد السندات	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
مراد علي مراد	عادية	٨٥٣,٩٧٧	٨٥٣,٩٧٧	١٩٧,٧٧٨	١٩٧,٧٧٨
عارف صالح خميس	عادية	–	–	–	–
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	١٥٣,٤٠٢	١٥٣,٤٠٢	–	–
جاسم حسن علي زينل	عادية	١٩٠,٢٨٦	١٩٠,٢٨٦	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية/ الدكتور زكريا سلطان العباسي [١]	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	١١,٧٤٦
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	عادية	١٣٨,٣٢٦	١٣٨,٣٢٦	–	–
مروان محمد الصالح	–	–	–	–	–
الهيئة العامة للاستثمار / مطلق مبارك الصانع [٢]	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	١١,٧٤٦
بنك الإثمار/ الهام إبراهيم حسن [٣]	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	١١,٧٤٦
يوسف صالح خلف	عاديه	١٥٢,٠٥٠	١٥٢,٠٥٠	٣٩,٠٥٧	٣٩,٠٥٧
بنك الإثمار/ حسن محمد محمود [٣]	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	١١,٧٤٦

(١) أسهم العضوية الخاصة بالدكتور زكريا سلطان العباسي من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
(٢) أسهم العضوية الخاصة بالسيد مطلق مبارك الصانع من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للاستثمار.
(٣) أسهم العضوية الخاصة بالسيدة الهام إبراهيم حسن والسيد حسن محمد محمود من ضمن مجموع الأسهم المملوكة لبنك الإثمار.

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة:

شركة الجنبية ذ.م.م وتملك ٩٨٧,٨٢٥ سهماً من أسهم البنك و ٩١,٣٢٦ سندا وهي (شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	١٪ على فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	١٠٠٪ ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٦٦,٠٠٠ دولار أمريكي	٣٪ + LIBOR	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم بنسبة ٤٣٪ بالإضافة إلى ٣٪ من وديعة ثابتة
			١١٥,٠٠٠ دينار بحريني	٣٪ + BIBOR			
يوسف صالح خلف	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٥٠,٠٠٠ دينار بحريني	٣٪ + BIBOR	حسب الطلب	حسب الطلب	لايوجد

ملاحظة: المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام ٢٠١٧

لا يوجد.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه (عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام ٢٠١٢، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين. لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا انه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٧، عقد المجلس سبعة اجتماعات عقدت في مملكة البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊘ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات المجلس خلال ٢٠١٧

الأعضاء	الاجتماعات الربع سنوية				الاجتماعات الأخرى		
	٢٧ فبراير	٢٤ أبريل	١٧ يوليو	٢٣ أكتوبر	٢٨ فبراير*	٢٩ مارس	١١ ديسمبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
عارف صالح خميس	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	○	⊙	○	⊙	○	⊙	⊙
مروان محمد صالح	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
مطلق مبارك الصانع	⊙	⊘	⊘	⊘	○	⊘	⊘
إلهام إبراهيم حسن	⊙	⊘	⊘	⊘	⊙	⊘	⊘
حسن محمد محمود	⊙	⊘	⊘	⊘	⊙	⊘	⊘
إدريس مساعد أحمد	⊘	⊙	⊙	⊙	⊘	⊙	⊙
هاني علي المسقطي	⊘	⊙	⊙	⊙	⊘	⊙	⊙
أشرف عدنان بسيسو	⊘	⊙	○	⊙	⊘	⊙	⊙

* اجتماع استراتيجية الثلاث أعوام عقد في ٢٨ فبراير ٢٠١٧

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام ٢٠١٧ (المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

تاريخ الاجتماع	المواضيع
٢٧ فبراير ٢٠١٧	١. التوصية للجمعية العامة العادية بشأن تعيين أو إعادة تعيين مسجلي أسهم البنك ٢. تقرير حوكمة الشركات ٣. الموافقة على لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك ٤. تقرير عن السيولة لدى البنك ٥. تقرير أداء الاستثمار ٦. النتائج المالية والتوزيعات ٧. تعيين مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٧ ليرفع المجلس بالتالي توصيته للجمعية العامة وتفويض لجنة التدقيق بتحديد أتعابهم ٨. تقرير تفتيش مصرف البحرين المركزي ٩. التقرير السنوي لنشاط البنك في مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠١٦ ١٠. تعديلات على سياسة الموارد البشرية ١١. خطة التعاقب الإداري ١٢. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
٢٨ فبراير ٢٠١٧	١. استراتيجية البنك لفترة الثلاث أعوام ٢٠١٦-٢٠١٨
٢٩ مارس ٢٠١٧	١. تشكيل رئاسة مجلس الإدارة وتشكيل لجانه التابعة ٢. نتائج تقييم المجلس
٢٤ أبريل ٢٠١٧	١. مراجعة دليل عمل مجلس الإدارة ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الأول من عام ٢٠١٧ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٣. الأمن السيبراني ٤. مراجعة شروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس ٥. استراتيجية الاستثمار ٦. مراجعة سياسات إدارة المخاطر

تاريخ الاجتماع	المواضيع
١٧ يوليو ٢٠١٧	١. مراجعة ما تحقق من استراتيجية البنك للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٨) ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الثاني من عام ٢٠١٧ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٣. تقرير تفتيش مصرف البحرين المركزي ٢٠١٦ ٤. مراجعة السياسات المتعلقة بالتبليغ عن المخاطر ٥. مراجعة السياسة المتعلقة بالأشخاص الرئيسيون ٦. مراجعة شروط مرجعية لجنة التدقيق والالتزام ٧. تقرير عن السيولة لدى البنك ٨. تعيين رئيس المخاطر ٩. مراجعة شروط مرجعية لجنة المخاطر ١٠. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
٢٣ أكتوبر ٢٠١٧	١. مراجعة ما تحقق من استراتيجية البنك للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٨) ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٣. مراجعة سياسة مكافحة غسيل الأموال ٤. مراجعة إطار حوكمة الشركات ٥. التعاقب الإدارة للإدارة التنفيذية ٦. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
١١ ديسمبر ٢٠١٧	١. اختبار الصلابة ٢. تقرير تفتيش مصرف الكويت المركزي ٣. التمويل عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء ٤. تقرير إدارة الخزينة ٥. الميزانية التقديرية لعام ٢٠١٨

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. خلال عام ٢٠١٧، لا توجد أية قضايا رئيسية ذات أهمية تتعلق بمهام اللجان التابعة للمجلس للإفصاح عنها.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ولجنة المخاطر) على الموقع الإلكتروني للبنك.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبد الرحمن حسين رئيس اللجنة **عارف صالح خميس** نائب رئيس اللجنة **الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة** عضو **يوسف صالح خلف** عضو منذ مارس ٢٠١٧ **أشرف عدنان بسيسو** عضو منذ مارس ٢٠١٧ **رياض يوسف ساتر** عضو **مطلق مبارك الصانع** عضو حتى مارس ٢٠١٧ **إلهام إبراهيم حسن** عضو حتى مارس ٢٠١٧	• يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثمانية اجتماعات (تم فعلياً عقد ثلاث عشر اجتماعاً في سنة ٢٠١٧) • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس.الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) **جاسم حسن علي زينل** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة** عضو (مستقل) **إدريس مساعد أحمد** عضو منذ مارس ٢٠١٧	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة • ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضا • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة ٢٠١٧) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف، تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين

لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) **الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **مروان محمد الصالح** عضو **محمد عبدالرحمن حسين** عضو منذ مارس ٢٠١٧ (مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً • تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء • يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعليا عقد أربع اجتماعات في سنة ٢٠١٧) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التى تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النمو المناسب

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
هاني علي المسقطي رئيس اللجنة (غير تنفيذي) **جاسم حسن علي زينل** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **الدكتور زكريا سلطان العباسي** عضو **إدريس مساعد أحمد** عضو منذ مارس ٢٠١٧	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة ٢٠١٧) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجدا في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقا لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضا، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس مجلس الإدارة (مستقل) **جاسم حسن علي زينل** عضو (مستقل) **الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة** عضو (مستقل) **محمد عبدالرحمن حسين** عضو (مستقل) **يوسف صالح خلف** عضو (مستقل)	• تتألف اللجنة من أعضاء المجلس المستقلين • تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل • يحضر الاجتماع الأعضاء المستقلون وأمين سر المجموعة • الحضور يجب أن يتم بشكل شخصي • تناقش اللجنة المواضيع المطروحة على المجلس ضمن اختصاصها	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊘ لم يكن عضوا خلال الفترة المذكورة

اجتماعات اللجنة التنفيذية ٢٠١٧

الأعضاء	٥ فبراير	٥ مارس	٢٣ مارس*	٢٣ أبريل	٢١ مايو	١١ يونيو	١٦ يوليو	١٢ سبتمبر	٩ أكتوبر	٢ نوفمبر*	٩ نوفمبر*	١٩ نوفمبر	١٠ ديسمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
عارف صالح خميس	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
مطلق مبارك الصانع	○	○	⊙	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
إلهام إبراهيم حسن	⊙	⊙	⊙	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
رياض يوسف ساتر	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
أشرف عدنان بسيسو	⊘	⊘	⊘	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	○
يوسف صالح خلف	⊘	⊘	⊘	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام ٢٠١٧

الأعضاء	١٩ فبراير	٢٣ أبريل	١٦ يوليو	٢٢ أكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	○	○	⊙
جاسم حسن زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
إدريس مساعد احمد	⊘	⊙	⊙	⊙
حسن محمد محمود	⊙	⊘	⊘	⊘
يوسف صالح خلف	⊙	⊘	⊘	⊘

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ٢٠١٧

الأعضاء	٢٠ فبراير	٨ مارس	٨ أكتوبر	١٩ نوفمبر*
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊘	⊘	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙
مروان محمد الصالح	⊙	⊙	○	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطر ٢٠١٧

الأعضاء	٢٠ فبراير	١٨ أبريل	٩ يوليو	٩ أكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊘	⊘	⊘
جاسم حسن زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊘	⊘	⊘
إدريس مساعد أحمد	⊘	⊙	⊙	⊙
هاني علي المسقطي	⊘	⊙	⊙	⊙

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين ٢٠١٧

الأعضاء	٢٧ فبراير
مراد علي مراد	⊙
جاسم حسن زينل	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙
يوسف صالح خلف	⊙

الإلتزام ومكافحة غسل الأموال

يشكل الإلتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية عملية مستمرة ذات أهمية كبرى، لذا فقد عين البنك وحدة خاصة مستقلة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. يسعى البنك باستمرار لتحسين مستوى الإلتزام في جميع عملياته، حيث أن سياسة وأولويات البنك المتبناة هي «أن بنك البحرين والكويت يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية». وتعتبر قضية غسل الأموال إحدى أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الإلتزام بجانب أحكام حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح عن المعلومات ومتاجرة المطلعين وتعاملات الأشخاص الرئيسيين في الأوراق المالية واجتناب تضارب المصالح واتباع أفضل الممارسات.

بدءا من عام ٢٠١٤، شرع البنك في تطبيق نظاماً آلياً لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية في البنك بما يتوافق مع أحكام مصرف البحرين المركزي. ويسهل هذا النظام عمليات المتابعة لحالات الإلتزام أو عدم الإلتزام عندما تستدعي الحاجة لذلك. ولقد تم تطبيق النظام الجديد في معظم الأقسام المعنية داخل البنك خلال العام ٢٠١٧ .

قام البنك بوضع سياسة وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تدابير التحقق الواجبة من العملاء وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وبرنامج للتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين مسؤولاً خاصاً للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال. كما تم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٧.

كما اعتمد البنك نظاماً آلياً لمراقبة العمليات على أساس المخاطر يتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال لدى مصرف البحرين المركزي. ولقد تم تحديث نسخة هذا النظام خلال العام ٢٠١٧ .

ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك دورياً من قبل مدققين داخليين يتبعون للجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. كما يقوم المصرف المركزي بعمليات تفتيش دورية للتأكد من مدى التزام البنك بقواعد مكافحة غسل الأموال ، ولقد تم مؤخرا اجراء التفتيش المعني بمكافحة غسيل الاموال في اكتوبر من عام ٢٠١٦. إضافة إلى ذلك يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى البنك من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنويا ويسلم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. وقامت فروع البنك الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة له شركة كريدي مكس، باعتماد وظائف مسؤولين عن الإلتزام والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بهدف ضمان تطبيق الأنظمة المحلية وكذلك تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي النافذة. وانطلاقاً من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشان غسل الأموال والمتمثلة في وحدة الجرائم المالية من مرجع التعليمات الصادر من المصرف المركزي، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) وهي منظمة عالمية لمكافحة غسل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك بشأن تقييم العملاء ومع المعايير الدولية للممارسات المُثلى.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة إفصاح تواصلية تنسجم مع متطلبات اتفاقية بازل ٢، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت

إن منهجية المكافآت لبنك البحرين والكويت مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

خلال العام ٢٠١٤، تبنّى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في ١٠ مارس ٢٠١٥.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف استراتيجية البنك الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة لدى البنك في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الإستراتيجية إلى مشاركة الموظفين في النجاح على أن تتماشى مكافآتهم مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الإلتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهمينا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة مكافآت البنك من العناصر الأساسية التالية:

١ الأجر الثابت.

٢ المزايا.

٣ مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.

٤ مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.

٥ مكافآت مجالس إدارات الشركات التابعة.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والإلتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قِبل لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الخاصة بالبنك وعلى وجه التحديد، الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم مخاطر البنك.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية والطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا التقييم الإلتزام لقيم البنك والمخاطر وإجراءات الإلتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحور تركيز لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ و هيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع أجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. تقوم مراجعة سياسة الأجور بصفة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة الخاصة بالبنك، كما هي موضحة في ميثاق تكليفها، ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والإلتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها في عام ٢٠١٧
مراد علي مراد	٢١ مارس ١٩٩٩	٤
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	٢٧ فبراير ٢٠٠٥	٤
مروان محمد الصالح	٣٠ ديسمبر ٢٠١٤	٤
محمد عبدالرحمن حسين*	٢ مارس ٢٠٠٨	٢

* أصبح عضواً في اللجنة من ٢٩ مارس ٢٠١٧.

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بمبلغ ٨,٠٠٠ دينار بحريني [في عام ٢٠١٦: ٧,٠٠٠ دينار بحريني].

الاستشارة الخارجية

تم تعيين خبير استشاري خلال السنة لمراجعة وتطوير سياسات المكافآت المتغيرة ومواءمتها مع مثيلاتها في السوق وأفضل الممارسات.

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيس للبنك بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت. وتم استبعاد فروع البنك بجمهورية الهند لخضوعها لسياسات البنك الاحتياطي الهندي المتعلقة بهذه الخصوص. كما تم كذلك استبعاد شركة إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك بما يتوافق وأحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١. ويتم وضع حد أقصى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة ١٠بالمائة من صافي أرباح البنك في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة للموظفين بمستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

وقد طبق البنك هيكلاً معتمداً من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ تتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قرارتها متوافقة مع تقييم المركز المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكلٍ عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة ويمَّكن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكلٍ منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكلٍ أكبر على الأهداف غير المالية والتيّ تتضمن المخاطر والرقابة والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكلٍ رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفَين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكلٍ مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلاً من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل حوافز الموظفين لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالبنك مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملائة رأس المال. ويكون الحد الذي يلزم تجميع رأس المال عبارة عن دالة للمركز الرسمالي الحالي للبنك واجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية للبنك.
- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بموافقة مجلس الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة بالبنك لمجس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح للبنك بالاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبتّ أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أداؤهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس إدارة البنك هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استيراد المنح من الأفراد.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها الموظف خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية للبنك أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال هذا الموظف أو إهماله أو سوء تصرفه أو عجزه خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمديرين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكانياتهم ودرجة أهمية الوظيفة. تم طرح هذا النظام اعتباراً من عام ٢٠١٠، حيث يقوم على منح أسهم للموظفين وبصورة سنوية وفقاً للأداء .يتم الاحتفاظ بالأسهم في شركة ش.ش.و باسم الموظف طوال فترة الاكتساب. في أعقاب تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب، يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف.
مكافآت الموظفين الأعضاء في مجلس إدارة الشركات التابعة	هي عبارة عن المكافأة التي يتقاضاها الموظف في نهاية السنة المالية نظير تمثيله البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة. ولا تشمل نفقات حضور الاجتماعات الدورية.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد خطة حوافز أسهم البنك.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا الذين يتقاضون مستحقّات قدرها ١٠٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

١ الرئيس التنفيذي ونوابه والمدراء العامون ضمن مجموعة إدارة الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٤٠٪	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	١٠٪	٣ سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٥٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

٢ جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	١٠٪	فوراً	٦ أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٤٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠١٧	٢٠١٦
نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر	٨٠,١٥٠	٧٨,٣٠٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٥٧٧,٥٠٠	٥٧٧,٥٠٠
النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس	٢٥,٠١٨	١٩,٥١٠
المبلغ الإجمالي لمكافآت مجالس إدارة الشركات التابعة للبنك، ونفقات حضور اجتماعات المجلس والنفقات الأخرى ذات العلاقة	١٥١,٠٢٤	١٤٧,٢٠٤

(ب) مجلس إدارة شركة تابعة مملوكة بالكامل

	٢٠١٧	٢٠١٦
نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر	٦,٢٠٠	١٠,٧٠٠
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٩١,٢٠٠	٩٣,٣٠٠
النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس	–	–
الإجمالي	٩٧,٤٠٠	١٠٤,٠٠٠

(ج) الموظفين

١. أجر ومكافآت الموظفين

بالألف دينار بحريني	٢٠١٧								
	عدد الموظفين	المكافأة الثابتة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				
					المقدمة		المؤجلة		
		نقداً	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	١٥	٢,٥٧٨	–	–	١,٠٤٦	١٤	٢٠٢	١,٠٤٤	–	٤,٨٨٤
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	٩	١,٣٠٦	–	–	٤٥١	٧٧	–	٣٢٤	–	٢,١٥٨
كبار المُخاطرين الآخرين	٣٦	٣,١٨٢	–	–	٥٢٠	٩٧	٩	٤٣٣	–	٤,٢٤١
الموظفين الآخرين: البحرين	٥٦٦	١٢,٨١٦	–	–	٢,٦١٩	–	–	–	–	١٥,٤٣٥
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة	٥٢٠	٧,٢٩٦	–	–	٥٨٠	–	–	–	–	٧,٨٧٦
الإجمالي	١,١٤٦	٢٧,١٧٨	–	–	٥,٢١٥	١٨٨	٢١١	١,٨٠١	–	٣٤,٥٩٣

لم يتم احتساب الأثر الصافي لتكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى بمبلغ ٢٧٣,٧٠٠ دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة. تم إدراج مبلغ ٢٥٧,٨٥٤ دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

بالألف دينار بحريني	٢٠١٦								
	عدد الموظفين	المكافأة الثابتة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				
					المقدمة		المؤجلة		
		نقداً	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	١٦	٢,٥٣٦	–	–	٩٩١	١٢	١٨٣	٩٥١	–	٤,٦٧٣
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	٨	١,١٠٩	–	–	٤٢٠	٧٨	–	٣٢٤	–	١,٩٣١
كبار المُخاطرين الآخرين	٣٤	٢,٩٩٧	–	–	٥٦٨	٩٣	١٣	٤٤٠	–	٤,١١١
الموظفين الآخرين: البحرين	٥٦٧	١٢,٦٧٧	–	–	٢,٥٣١	–	–	–	–	١٥,٢٠٧
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة	٤٢١	٦,٤٣١	–	–	٥٧٧	–	–	–	–	٧,٠٠٧
الإجمالي	١,٠٤٦	٢٥,٧٤٩	–	–	٥,٠٨٧	١٨٣	١٩٦	١,٧١٥	–	٣٢,٩٢٩

لم يتم احتساب الأثر الصافي لتكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى بمبلغ ٢٦٦,٤٣٢ دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة. تم إدراج مبلغ ١٧٥,١٢٤ دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

وقد تم تعديل الجدول المبين أعلاه ليعكس التغييرات الطفيفة بعد نشر التقرير السنوي لعام ٢٠١٦.

٢ المنح المؤجلة

	٢٠١٧		
	نقداً	أسهم	الإجمالي
	(ألف دينار بحريني)	العدد	(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)
الرصيد الافتتاحي	٥٦١	١٦,٤٤٣,٣٠٣	٥,٩٩٨	٦,٥٥٩
الممنوح خلال الفترة	٢١١	٤,٣٤٩,١٥٩	١,٨٠١	٢,٠١١
المدفوع / المصروف خلال الفترة	(١٤٨)	(٣,٧٨٢,٧٣٧)	(١,٤٧٠)	(١,٦١٨)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	–	–	–
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	–	–	–	–
الرصيد الختامي	٦٢٤	١٧,٠٠٩,٧٢٥	٦,٣٢٨	٦,٩٥٢

	٢٠١٦		
	نقداً	أسهم	الإجمالي
	(ألف دينار بحريني)	العدد	(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)
الرصيد الافتتاحي	٤٤٣	١٥,٢٢١,٥٩٨	٥,٦٩٥	٦,١٣٨
الممنوح خلال الفترة	١٨٣	٤,٥٦٧,٤٠٩	١,٨٢٧	٢,٠١٠
المدفوع / المصروف خلال الفترة	(٧٧)	(٣,٤١٥,٢٢٣)	(١,٤١٣)	(١,٤٩٠)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	–	–	–
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	–	–	–	–
الرصيد الختامي	٥٤٩	١٦,٣٧٣,٧٨٤	٦,١٠٩	٦,٦٥٩

* تم حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام ٢٠١٧ بصورة تقديرية على أساس سعر السهم ٠.٤١٤ فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

** تم خلال عام ٢٠١٦ إعادة احتساب الأسهم المؤجلة على أساس سعر السهم ٠.٣٩٧ فلس بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية للبنك وتم تحديثها لتمثل الأسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال عام ٢٠١٦.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

الهيكل التنظيمي

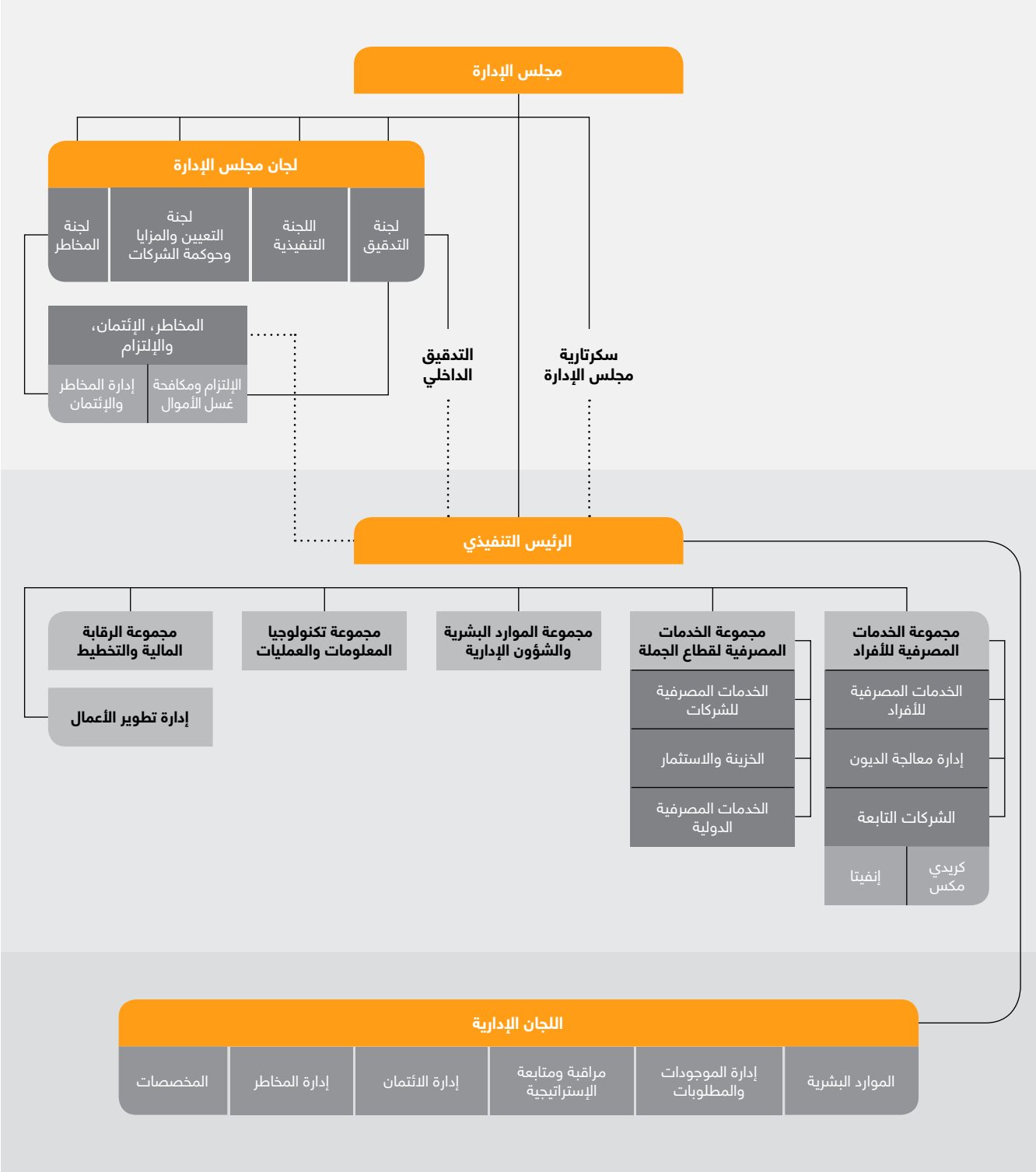

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم والسندات المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ :

الأعضاء	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	عدد السندات	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
رياض يوسف ساتر	عادية	١,١٧١,٦٤٣	٧٢٢,٤٣٥	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
عبدالرحمن علي سيف	عادية	٣٨٧,٢٣٧	٢٣٤,٨٧٨	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
محمد علي ملك	عادية	٤٣٠,٨١٢	٢١٦,٤٠٦	–	–
جمال محمد الصباغ	عادية	٣٩٧,١٧٠	٢٦٥,٣٥٠	–	–
حسان محمد بورشيد	عادية	٤٦٣,١٦٠	٢٩٤,٣٩٧	–	–
محمد عبدالله عيسى	عادية	٩٧,٠٢٩	٣٣٩,٢٤٧	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
رشاد أحمد أكبري	عادية	٢٨٣,١٨٣	١٨١,١٣٠	–	–
س. ك. جايدف	–	–	–	–	–
نديم عبدالعزيز الكوهجي	عادية	٣٠,٢٠٧	٥٤,٨١٢	–	–
أميت كومار	عادية	٢٢٨,٦٨٦	١٥٩,١٨٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
نيل انتوني شارب	–	–	–	–	–
عادل عبدالله سالم	–	–	–	–	–
راج دوغار	عادية	٧٦,٩٠٥	٣٨,٣٣٢	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم وسندات البنك خلال العام ٢٠١٧

الأعضاء	التداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
عبدالرحمن علي سيف	بيع ١٠,٠٠٠ سهماً	٢٨ فبراير ٢٠١٧
	بيع ٦٧,٥٦٦ سهماً	١٦ مارس ٢٠١٧
محمد علي ملك	بيع ٢٠,٠٠٠ سهماً	١ نوفمبر ٢٠١٧
	بيع ١٥,٠٠٠ سهماً	٢ نوفمبر ٢٠١٧
محمد عبدالله عيسى	بيع ١٢,٠٠٠سهماً	١٣ مارس ٢٠١٧
	بيع ٥٣,٩٦٣ سهماً	١٤ مارس ٢٠١٧
	بيع ٢٤٠,٠٠٠ سهماً	١٥ مارس ٢٠١٧
س. ك. جايدف	بيع ٣٠,٠٠٠ سهماً	٥ فبراير ٢٠١٧
	بيع ١٩,٨١٠ سهماً	٦ مارس ٢٠١٧
	بيع ٥٤,٠٠٥ سهماً	٧ مارس ٢٠١٧
نديم عبدالعزيز الكوهجي	بيع ٢٠,٠٠٠ سهماً	٩ يناير ٢٠١٧
	بيع ١٠,٠٠٠ سهماً	٢٤ يناير ٢٠١٧
	بيع ١٥,٠٠٠ سهماً	٧ فبراير ٢٠١٧
	بيع ١٧,٩٧١ سهماً	١٥ مارس ٢٠١٧
	بيع ١٠,٠٠٠ سهماً	٢٢ مارس ٢٠١٧
نيل انتوني شارب	بيع ٦٧,٥٨٤ سهماً	١٢ يناير ٢٠١٧
	بيع ٥٤,٨١٠ سهماً	٤ يوليو ٢٠١٧

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسئوليات اللجنة	اجتماعات اللجنة الدورية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين.
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل.
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية.
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية.
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية.
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية.

استثمارات البنك الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في شركة بورصة البحرين (٥٪ أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٦ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الحالية
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٦,٨٢٪	٤,٨٧٩,٨١٨	**٤,٨٧٩,٨١٨**
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٩,٦٣٪	٤١,٢٥٠,٠٠٠	**٤١,٢٥٠,٠٠٠**
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٤	٢٣,٠٣٪	٣٧,٦١٨,٦٩١	**٣٧,٦١٨,٦٩١**

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (٥٪ وأكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٦ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الحالية
بنك الإثمار	مملكة البحرين	ش.م.ب.	٢٠٠٨	٢٥,٣٨٪	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	**٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨**
صندوق التقاعد	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٨,٧٧٪	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨	**٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨**
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	١٩٩٠	١٨,٧٠٪	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	**٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧**
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٣,٣٤٪	١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	**١٤٤,٢٩٤,٨٢٠**

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (١٠ ٪ أو أكثر)

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٦ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الحالية
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٩	١٠٠,٠٠٪	١٠,٠٠٠,٠٠٠	**١٠,٠٠٠,٠٠٠**
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	١٠٠,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠	**١,٠٠٠,٠٠٠**
العالمية لخدمة الدفع [١]	مملكة البحرين	ذ.م.م.	٢٠٠٥	٥٥,٠٠٪	١٠,٠٠٠	**١٠,٠٠٠**
سكنا حلول إسكانية شاملة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٥٠,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠	**٥٠٠,٠٠٠**
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٧	٢٢,٠٠٪	٦,٨٤٣	**٦,٨٤٣**
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	٢٠٠٩	١٥,١٥٪	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠	**١٦٣,٦٣٦,٣٧٠**
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٩	١٠,٠٠٪	٥,٠٠٠,٠٠٠	**٥,٠٠٠,٠٠٠**
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمان	ذ.م.م.	٢٠١١	٣٥,٠٠٪	١٦,٤٥٠,٠٠٠	**١٦,٤٥٠,٠٠٠**
بنك البحرين والكويت جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٢	٤٠,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	**٢,٠٠٠,٠٠٠**
إنفيتا - الكويت [٢]	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٣	٦٠,٠٠٪	٦٠٠,٠٠٠	**٦٠٠,٠٠٠**
شركة إيجيلا المحدودة لإدارة الأموال	لندن	محدودة	٢٠١٥	٥٠,٠٠٪	١	**١**
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	٢٠١٦	٢٤,٢٧٪	١٠,٠٠٠	**١٠,٠٠٠**
أسهم منحة	مملكة البحرين	ش.ش.و.	٢٠١٥	١٠٠,٠٠٪	-	**٥٠٠**

(١) حصة البنك من خلال كريدي مكس.
(٢) حصة البنك من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com.
يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي وتركيا والكويت والهند.

القسم الثالث

البيانات المالية

٤٦ استعراض النتائج المالية
٤٩ تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
٥٢ القائمة الموحدة للمركز المالي
٥٣ القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٥٤ القائمة الموحدة للدخل الشامل
٥٥ القائمة الموحدة للتغيرات في الحقوق
٥٦ القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٥٧ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٤ إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

استعراض النتائج المالية

صافي دخل الفوائد
مليون دينار بحريني

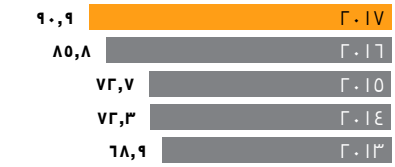

مجموع حقوق الملكية
مليون دينار بحريني

ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

القروض والسلفيات
مليون دينار بحريني

مجموع الموجودات
مليون دينار بحريني

لقد تحقق أداؤنا المالي الجيد خلال عام ٢٠١٧ بفضل التزامنا المتجدد بتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة، مع التركيز ، في الوقت نفسه، على متابعة أولوياتنا الاستراتيجية وممارساتنا الحكيمة لإدارة المخاطر بشكل يتيح لنا تحقيق عوائد مستدامة وطويلة الأمد لمساهمينا.

نظرة عامة

على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة والاضطرابات، تمكن البنك من الحفاظ على أداءه القوي في عام ٢٠١٧، حيث حقق أرباحًا قياسية بلغت ٥٨,٧ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ما يمثل نمواً قدره ٢,٣ مليون دينار بحريني أو ما نسبته ٤,٠ بالمائة بالمقارنة مع نتائج عام ٢٠١٦.

حافظت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الأصول بنسبة ١,٦ بالمائة وعائداً على متوسط حقوق المساهمين بنسبة ١٢,١ بالمائة. انخفض العائد على السهم من ٤٩ فلساً إلى ٤٨ فلساً وذالك بسبب التوزيعات السنوية البالغة ٧,١ مليون دينار بحريني على أوراق رأسمالية دائمة وقابلة للتحويل والمدرجة ضمن رأسم المال فئة ١. وظل مركز السيولة لدى البنك مستقراً، إذ بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ٣٤,٧ بالمائة (٢٠١٦: ٣٢,٦ بالمائة).

يستعرض هذا القسم من التقرير الأداء المالي للمجموعة مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت بما في ذلك فروعه في الخارج والشركات الرئيسية التابعة له والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية، وبموجب قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين، ومتطلبات مصرف البحرين المركزي، وقانون المؤسسات المالية.

ونظراً لأن غالبية أصولنا المالية تتمثل في قروض وسلف محتفظ بها على أساس التكلفة المطفأة، فقد أسهم انخفاض مخاطر الصدمات قصيرة الأجل في حفاظنا على مركز مالي مستقر وسليم.

النتائج التشغيلية

كان عام ٢٠١٧ هو العام الثاني من الخطة الاستراتيجية لبنك البحرين والكويت الممتدة لثلاث سنوات، حيث واصل البنك أداءه الثابت محافظًا على نهجه الاستباقي في إدارة المخاطر والتكاليف مع التركيز على تطوير فرص الأعمال محلياً ودولياً.

وعلى الرغم من الضعف العام في المؤشرات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد ارتفع صافي الربح لعام ٢٠١٧ - العائد إلى مالكي البنك - بنسبة ٤,٠ بالمائة مقارنة بالعام الماضي، ليبلغ ٥٨,٧ مليون دينار بحريني. كما ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للعام بمقدار ٩,٥ مليون دينار بحريني أي بنسبة ٧,١ بالمائة، ليبلغ ١٤٣,١ مليون دينار بحريني، ما يؤكد على نجاح البنك في تنويع مصادر الدخل.

استمراراً لنهج بنك البحرين والكويت الحكيم في إدارة المخاطر وتحديد المخصصات لها، فقد قام البنك على سبيل التحفظ بتوفير مستويات كافية من المخصصات في عام ٢٠١٧، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يأخذ هذا المعيار في الحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر المتكبدة التي كان يوجبها المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ السابق لقياس مدى التعرض لمخاطر انخفاض القيمة الناتجة عن اضطرابات الأسواق، بما في ذلك التغيرات في القيمة السوقية العادلة للاستثمارات كوسيلة لحماية إنكشافات الأصول الإجمالية للبنك.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة ٥,٩ بالمائة ليبلغ ٩٠,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٨٥,٨ مليون دينار بحريني). وقد تحقق ذلك بفضل ترشيد استخدام السيولة في الاستثمارات عالية الجودة وأذونات الخزينة زيادة نسبتها ١٠,٨ بالمائة و١٩,٤ بالمائة على التوالي.

ونتيجة للنمو القوي في إجمالي الأصول المدرة للربح، فقد إرتفع هامش صافي دخل الفوائد من ٢,٥٪ إلى ٢,٧٪.

ملخص بيان للأرباح أو الخسائر

مليون دينار بحريني	٢٠١٧	٢٠١٦	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغيير
صافي دخل الفوائد	**٩٠,٩**	٨٥,٨	٥,١	٪٥,٩
إيرادات أخرى	**٥٢,٢**	٤٧,٧	٤,٥	٪٩,٤
مجموع الدخل	**١٤٣,١**	١٣٣,٥	٩,٦	٪٧,١
مصروفات التشغيل	**٥٤,٠**	٥٣,١	٠,٩	٪١,٦
المخصصات	**٢٩,٠**	٢٢,٦	٦,٤	٪٢٨,١
الربح قبل الضرائب	**٦٠,١**	٥٧,٨	٢,٣	٪٤,٠
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	**(١,٤)**	(١,٣)	(٠,١)	٪١,٧
صافي الربح	**٥٨,٧**	٥٦,٥	٢,٢	٪٤,٠

ملخص المركز المالي الموحد

مليون دينار بحريني	٢٠١٧	٢٠١٦	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغيير
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**٤٦٩,٤**	٣١٤,٤	١٥٥,٠	٪٤٩,٣
أذونات خزينة	**٤٢٧,١**	٤٠١,٦	٢٥,٥	٪٦,٣
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**٢٢٣,٨**	٣١٨,٤	(٩٤,٦)	٪٢٩,٧–
قروض وسلف للعملاء	**١,٧٤٠,٧**	١,٧٦٧,١	(٢٦,٤)	٪١,٥–
أوراق مالية استثمارية	**٧٤٩,٠**	٧٦٨,١	(١٩,١)	٪٢,٥–
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**٤٧,٠**	٤٣,٩	٣,١	٪٦,٩
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	**٧٩,٧**	٦٤,٨	١٤,٩	٪٢٣,٠
ممتلكات ومعدات	**٢٦,٤**	٢٤,٢	٢,٢	٪٩,٣
مجموع الموجودات	**٣,٧٦٣,١**	٣,٧٠٢,٦	٦٠,٥	٪١,٦
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**١٩٣,٥**	٢٥٩,٩	(٦٦,٤)	٪٢٥,٦–
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء	**١٦١,٣**	١٨٤,٠	(٢٢,٧)	٪١٢,٣–
قروض لأجل	**١٩٩,٠**	٢٠٦,١	(٧,١)	٪٣,٤–
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**٢,٦٢٣,٦**	٢,٤٩٣,٧	١٢٩,٩	٪٥,٢
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	**٨٤,٩**	٨٤,٦	٠,٣	٪٠,٤
مجموع المطلوبات	**٣,٢٦٢,٣**	٣,٢٢٨,٣	٣٤,٠	٪١,١
العائد الى مُلاك البنك	**٤٩٨,٦**	٤٧٢,٤	٢٦,٢	٪٥,٥
حقوق غير مسيطرة	**٢,٢**	١,٨	٠,٤	٪٢٢,٨
مجموع حقوق الملكية	**٥٠٠,٨**	٤٧٤,٢	٢٦,٦	٪٥,٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٣,٧٦٣,١**	٣,٧٠٢,٦	٦٠,٥	٪١,٦

الإيرادات الأخرى

تتضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى الدخل غير المتعلق بإيرادات الفوائد المحقق من أنشطة مثل المتاجرة في القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية والأفراد، وعمليات التداول الاستثماري.

سجل إجمالي الإيرادات الأخرى زيادة بنسبة ١٠,٥ بالمائة ليصل إلى ٤٦,٦ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٤٢,٢ مليون دينار بحريني في العام السابق. فقد أدت زيادة أنشطة البنك التجارية إلى ارتفاع إجمالي صافي الرسوم والعمولات بنسبة ٦,٢ بالمائة لتصل إلى ٣١,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٢٩,٣ مليون دينار بحريني). وارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالقطع الأجنبي والأرباح المحققة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وإيرادات الاستثمار إلى ١٩,٨ مليون دينار بحريني بزيادة قدرها ٢٤,٢ بالمائة مقارنة مع ١٦,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦.

المصروفات التشغيلية

نظراً لنمو الأنشطة التجارية للبنك خلال العام، ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ١,٦ بالمائة، من ٥٣,١ مليون دينار بحريني إلى ٥٤,٠ مليون دينار بحريني. وارتفعت المصروفات المتعلقة بالموظفين بنسبة ٣,٦ بالمائة، فيما انخفضت المصروفات التشغيلية الأخرى بنسبة ٢,١ بالمائة. وبلغت المصروفات التشغيلية الأخرى ١٥,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ١٦,٣ مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فقد أدت سياسة البنك الحكيمة للسيطرة على التكاليف وقدرته القوية على إدرار الإيرادات إلى تحسين معدل التكلفة إلى الدخل ليصل إلى ٣٧,٨ بالمائة (٢٠١٦: ٣٩,٨ بالمائة).

صافي المخصصات

يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS ٩) فيما يتعلق باحتساب اضمحلال قيمة الموجودات المالية. يعتمد المعيار (IFRS ٩) نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بدل نموذج الخسائر المتكبدة المعتمد في المعيار (IAS ٣٩). وينطبق نموذج تضاؤل القيمة الجديد أيضاً على بعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية، ولكنه لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاضعة لإعادة التقييم. ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم التعرف على الخسائر الائتمانية في وقت أبكر من نموذج المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. كما تطبق المجموعة منهجية من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة باعتبارها قيمة عادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (FVOCI). وتنتقل الأصول عبر المراحل الثلاث التالية بناءً على تغير الجودة الائتمانية منذ أول اثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في وضع مخصصات لتضاؤل قيمة الأصول المالية للبنك الى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضاؤل في قيم الأصول.

بلغ صافي المخصصات المحتجزة ٢٩,٠ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٢٨,١ بالمائة مقارنة بالعام السابق. وقد تحسنت مقاييس جودة الأصول، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى ٥,٨ بالمائة (١٠٧,٥ مليون دينار بحريني مقارنة مع ١١٣,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦). كما حافظ البنك على نسبة تغطية قوية لإجمالي المخصصات بلغت ١٠٤,٥ بالمائة (٢٠١٦: ١١٢,٠ بالمائة).

الدخل الشامل

بلغ الدخل الشامل العائد لملاك البنك ٦٥,٠ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة مع ٦٧,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦. ويُعزى هذا بشكل أساسي إلى التغييرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية.

المركز المالي

حافظت المجموعة على ميزانية قوية وسيولة عالية، حيث حققت نمواً قدره ٦٠,٥ مليون دينار بحريني في المركز المالي (بنسبة ١,٦ بالمائة) ليصل إلى ٣,٧٦٣,١ مليون دينار بحريني. ويُعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى الزيادة في النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، بينما تمت الاستفادة من فائض السيولة واستثمارها بحكمة في الديون الحكومية البحرينية وديون أخرى، ومعظمها من الدرجة الاستثمارية.

واصل البنك تحقيق توازن جيد بين كل من الودائع والقروض والسلف. كما حافظ البنك على مكانته باعتباره أحد أكثر المصارف قدرة على الإقراض في الأسواق المالية بين البنوك، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت نسبة صافي القروض والسلف إلى الودائع ٦٦,٣ بالمائة (٢٠١٦: ٧٠,٩ بالمائة)، ما يمثل انخفاضاً طفيفاً في الإقراض التجاري، ألا أنه يبقى دلالة قوية على ثقة العملاء في البنك كمؤسسة مالية رائدة في مملكة البحرين، كما يُعد تنمية واستخدامًا أمثل لفائض السيولة في الأسواق.

لقد ظل المركز المالي للبنك متيناً بشكل عام، إذ أن الغالبية العظمى من الموجودات المالية عبارة عن قروض وسلف يتم الاحتفاظ بها على أساس القيمة المطفأة، ما يحد من صدمات المخاطر قصيرة الأجل.

الأصول

بلغ إجمالي الأصول ٣,٧٦٣,١ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بارتفاع نسبته ١,٦ بالمائة عن العام الماضي والبالغ ٣,٧٠٢,٦ مليون دينار بحريني. وانخفضت القروض والسلف بشكل طفيف (١,٥ بالمائة) تماشياً مع توجيهات الإدارة الاستراتيجية الهادفة للحد من مخاطر الإقراض الدولي والتركيز على أنشطة التمويل الائتماني المحلية الأقل خطورة أثناء فترات الاضطراب التي تشهدها الأسواق المالية العالمية. ومع ذلك، فقد تم توظيف فائض السيولة على الأصول السائلة فائقة الجودة التي تتألف من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، وأذونات الخزينة.

يتم تصنيف محفظة استثمارات البنك إلى ثلاث فئات: «أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر»، و«أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر»، و«استثمارات مدرجة بالقيمة المطفأة». وفي نهاية عام ٢٠١٧، شكلت السندات والأسهم المسعرة ما نسبته ٨١,٨ بالمائة من إجمالي الاستثمارات (٢٠١٦: ٨١,١ بالمائة). وتم تحويط محفظة الدخل الثابت بقوة من التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، أو غلبت عليها الاستثمار في السندات والصكوك الصادرة عن حكومات المنطقة.

شهد مجموع الأوراق المالية الاستثمارية لدى البنك تناقصًا بمقدار ١٩,١ مليون دينار بحريني أو ما نسبته ٢,٥ بالمائة، ليبلغ ٧٤٩,٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧، ويُعزى ذلك بالأساس إلى سياسة انتقاء الأنشطة الاستثمارية في الأسواق المحلية والعالمية.

يمثل استثمار البنك في أسهم الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حصة البنك في عدد من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة كما هو موضح في الأقسام التالية من هذا التقرير. وتمثل القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات حصة البنك من صافي أصول تلك الشركات.

المطلوبات

تشمل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى أرصدة الحسابات بفوائد وبدون فوائد، المستحقة للعملاء عند الطلب والودائع الثابتة لأجل المودعة بتواريخ استحقاق مختلفة، وبعملات مختلفة وبأسعار فائدة متفاوتة. وبلغت ودائع العملاء ٢,٦٢٣,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٢,٤٩٣,٧ مليون دينار بحريني). وواصل البنك نجاحه في استقطاب ودائع العملاء، ما يؤكد نجاحه في تقديم نفسه كمؤسسة مالية قوية وموثوق بها، والاستفادة من تواجده كطرف مهيمن في السوق المحلية.

بلغت القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمستحقة للبنوك والمؤسسات المالية ٣٥٤,٨ مليون دينار بحريني (٢٠١٦: ٤٤٣,٩ مليون دينار بحريني). مع استمرار ودائع العملاء بتمثيل المصدر الرئيسي للتمويل، حيث بلغت نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي المطلوبات ٨٠,٤ بالمائة (٢٠١٦: ٧٧,٢ بالمائة).

تتكون الفوائد المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى من الفوائد المتراكمة المستحقة على الودائع بفوائد، والمصروفات المستحقة، والمخصصات المالية.

ملاءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لقياس ملاءة رأس المال منذ يناير ٢٠١٥ وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

بلغت حقوق الملكية قبل توزيعات الأرباح ٤٩٨,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٤٧٢,٤ مليون دينار بحريني). كما واصل البنك المحافظة على معدل ملاءة مريح من نسبة رأس المال بنسبة ٢٠,٠ بالمائة (٢٠١٦: ١٨,٥ بالمائة)، وهو معدل يزيد على الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ ١٢,٥ بالمائة.

وقد حظي هذا النمو بدعم إصدار سندات رأس المال من الفئة ١ الدائمة في عام ٢٠١٧، التي بلغت ٨٦,١ مليون دينار بحريني. وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برسملة قوية بهدف دعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية.

إن نمونا الرائع الذي حققناه على مدار السنوات هو ثمرة لثقافتنا الراسخة القائمة على التفوق في الأداء، ومشاركتنا الواسعة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، بالإضافة إلى ما نقدمه من خدمات متميزة للعملاء، حيث أسهمت هذه العوامل مجتمعة في الحفاظ على المكانة الرائدة التي وصلنا إليها وتعزيز القيمة للمساهمين.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك») وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً «بالمجموعة»)، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسئولياتنا المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
إضمحلال القيمة المدرجة للقروض والسلف	
تمارس المجموعة اجتهاداً جوهرياً باستخدام الافتراضات الذاتية عند تحديد كلاً من التوقيت والمقدار الذي يتوجب تسجيله كإضمحلال في قيمة القرض وتقدير مبلغ مخصص إضمحلال القروض والسلف. بما إن القروض والسلف تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المجموعة، ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف القروض والسلف في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، فإن مجال التدقيق هذا يعد من مخاطر التدقيق الرئيسية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١,٨٥٣ مليون دينار بحريني وبلغت مخصصات الإضمحلال المتعلقة بها ١١٢ مليون دينار بحريني، المشتملة على مخصص بمبلغ وقدره ٤٦ مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ ومبلغ وقدره ٦٦ مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم الإفصاح عن مخصص إضمحلال القروض السلف في الإيضاح رقم ٧ وتم عرض سياسة مخصص الإضمحلال في السياسات المحاسبية في الإيضاح رقم ٣ حول القوائم المالية الموحدة.	• لقد قمنا بفهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمجموعة المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة الرئيسية على تلك العمليات؛ • لقد قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصصات الإضمحلال للمجموعة وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ • بالنسبة للمخصص مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢، لقد قمنا بفهم المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد المخصصات، وقمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المجموعة. كما قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلف المتضمنة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة؛ • لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ • بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد التعرض عند حدوث التعثر في السداد واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • بالنسبة للتعرضات التي تم تحديدها بأنها مضمحلة بشكل فردي والمصنفة على أنها ضمن المرحلة ٣، لقد قمنا بفحص عينة من القروض والسلف وفحصنا تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية، وقيمنا مدى معقوليتها وتحققنا من ناتج عملية احتساب المخصصات؛ و • حيثما كان ذلك مناسباً، لقد استخدمنا أخصائي نظام المعلومات لإرضاء أنفسنا حول نزاهة تلك البيانات.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٧

تتكون المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٧، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن. وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسئولون عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق للمجموعة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد أشواني سيوتيا.

سجل قيد الشريك رقم ١١٧
١٩ فبراير ٢٠١٨
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاحات	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	**٤٦٩,٤٣٦**	٣١٤,٣٦٨
أذونات خزانة	٥	**٤٢٧,١٣٠**	٤٠١,٦٣٥
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٦	**٢٢٣,٨٢٤**	٣١٨,٤٠٧
قروض وسلف العملاء	٧	**١,٧٤٠,٦٥١**	١,٧٦٧,١٣٨
أوراق مالية استثمارية	٨	**٧٤٨,٩٨٥**	٧٦٨,١٣٤
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٩	**٤٦,٩٥٨**	٤٣,٩٢٣
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	١٠	**٧٩,٦٨٠**	٦٤,٧٦٩
ممتلكات ومعدات	١١	**٢٦,٤٣٦**	٢٤,١٨٣
مجموع الموجودات		**٣,٧٦٣,١٠٠**	٣,٧٠٢,٥٥٧
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**١٩٣,٤٧٢**	٢٥٩,٩١١
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء		**١٦١,٣١٤**	١٨٤,٠١٦
اقتراضات لأجل	١٢	**١٩٩,٠١٢**	٢٠٦,١٠٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١٣	**٢,٦٢٣,٥٧٧**	٢,٤٩٣,٧١٥
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	١٤	**٨٤,٨٩٠**	٨٤,٥٩١
مجموع المطلوبات		**٣,٢٦٢,٢٦٥**	٣,٢٢٨,٣٤٢
حقوق الملكية			
رأس المال	١٥	**١٠٨,١٦٥**	١٠٨,١٦٥
أسهم خزانة	١٥	**(٩٩٨)**	(١,٢٠٦)
أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	١٥	**٨٦,٠٩٨**	٨٦,٠٩٨
علاوة إصدار أسهم	١٥	**٤١,٠١٦**	٣٩,٩١٩
إحتياطي قانوني	١٦	**٥٤,٠٨٢**	٥٤,٠٨٢
إحتياطي عام	١٦	**٥٤,٠٨٢**	٥٤,٠٨٢
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	١٧	**(٨,٣٤٩)**	(١٣,٦٦٩)
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(٩,٢٧١)**	(١١,٥٥٨)
أرباح مبقاة		**١٣٤,٦٣٢**	١٢٢,٨٣٠
توزيعات مقترحة	١٨	**٣٩,١٦١**	٣٣,٦٦٦
العائد إلى ملاك البنك		**٤٩٨,٦١٨**	٤٧٢,٤٠٩
حقوق غير مسيطرة		**٢,٢١٧**	١,٨٠٦
مجموع حقوق الملكية		**٥٠٠,٨٣٥**	٤٧٤,٢١٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٣,٧٦٣,١٠٠**	٣,٧٠٢,٥٥٧

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاحات	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	١٩	**١٣٦,٩٨٣**	١٢٨,٥٥٦
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		**(٤٦,٠٧٧)**	(٤٢,٧٠٨)
صافي دخل الفوائد		**٩٠,٩٠٦**	٨٥,٨٤٨
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٩	**٥,٥١٩**	٥,٤٦٧
دخل آخر	٢٠	**٤٦,٦٣٤**	٤٢,٢١٢
مجموع الدخل التشغيلي		**١٤٣,٠٥٩**	١٣٣,٥٢٧
تكاليف الموظفين		**٣٤,٦٥٩**	٣٣,٤٥٣
مصروفات أخرى		**١٥,٩١٤**	١٦,٢٦٣
استهلاك	١١	**٣,٤٣٥**	٣,٤٣٠
صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء	٧	**٢٨,٩١٢**	٢٣,٧٥٣
صافي مخصص / (مخصص انتفت الحاجة إليه) لاضمحلال الاستثمارات	٨	**٩٨**	(١,١١٥)
مجموع المصروفات التشغيلية		**٨٣,٠١٨**	٧٥,٧٨٤
الربح قبل الضرائب		**٦٠,٠٤١**	٥٧,٧٤٣
صافي مخصص ضريبي		**(٨١٠)**	(٩٩٦)
الربح للسنة		**٥٩,٢٣١**	٥٦,٧٤٧
العائد إلى:			
ملاك البنك		**٥٨,٦٨٥**	٥٦,٤١٠
حقوق غير مسيطرة		**٥٤٦**	٣٣٧
		٥٩,٢٣١	٥٦,٧٤٧
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	٢١	**٠,٠٤٨**	٠,٠٤٩
النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	٢١	**٠,٠٤٥**	٠,٠٤٤

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاحات	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
الربح للسنة		**٥٩,٢٣١**	٥٦,٧٤٧
الدخل (الخسارة) الشاملة الأخرى			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر			
القيمة العادلة من خلال إحتياطي الدخل الشامل الآخر (أدوات أسهم حقوق الملكية)		**(٨,٤٦٦)**	٤,١١٣
البنود التي تمت أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في إحتياطي التحويل:			
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**٢,٢٨٧**	(٩٢٣)
التغير في إحتياطي التحوط:			
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة	١٧	**٢٨٤**	١٧٤
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في إحتياطي القيمة العادلة			
صافي التغير في القيمة العادلة		**١٥,٧٠١**	٨,٣٧٧
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر		**(٣,٥٢٥)**	(٨٨٧)
الدخل الشامل ألآخر للسنة		**٦,٢٨١**	١٠,٨٥٤
مجموع الدخل الشامل للسنة		**٦٥,٥١٢**	٦٧,٦٠١
العائد إلى:			
ملاك البنك		**٦٤,٩٦٦**	٦٧,٢٦٤
حقوق غير مسيطرة		**٥٤٦**	٣٣٧
		٦٥,٥١٢	٦٧,٦٠١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاحات	العائد إلى ملاك البنك وحاملي الأوراق الرأسمالية										حقوق غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
		رأس المال	أسهم خزانة	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	تغيرات متراكمة في القيم العادلة	تعديلات تحويل عملات أجنبية	أرباح مبقاة	توزيعات مقترحة	المجموع	
		ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦		١٠٨,١٦٥	(٤,٧٢٨)	–	٣٩,٩١٩	٥٤,٠٨٢	٥١,٥٠٧	(٢٩,١٨٤)	(١٠,٦٣٥)	١٠٧,٥٦٠	٣٠,٥٨٦	٣٤٧,٢٧٢	١,٥٦٢	٣٤٨,٨٣٤
الربح للسنة		–	–	–	–	–	–	–	–	٥٦,٤١٠	–	٥٦,٤١٠	٣٣٧	٥٦,٧٤٧
دخل شامل آخر		–	–	–	–	–	–	١٥,٥١٥	(٩٢٣)	(٣,٧٣٨)	–	١٠,٨٥٤	–	١٠,٨٥٤
مجموع الدخل الشامل		–	–	–	–	–	–	١٥,٥١٥	(٩٢٣)	٥٢,٦٧٢	–	٦٧,٢٦٤	٣٣٧	٦٧,٦٠١
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	–	–	–	–	–	–	–	–	(٣١)	–	(٣١)	–	(٣١)
إصدار أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١		–	–	٨٦,٠٩٨	–	–	–	–	–	–	–	٨٦,٠٩٨	–	٨٦,٠٩٨
مصروفات متعلقة بإصدار أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١		–	–	–	–	–	–	–	–	(١٨٠)	–	(١٨٠)	–	(١٨٠)
توزيع على أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١		–	–	–	–	–	–	–	–	(٣,٥٥٢)	–	(٣,٥٥٢)	–	(٣,٥٥٢)
أرباح أسهم مدفوعة	١٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٦,٦١١)	(٢٦,٦١١)	(٩٣)	(٢٦,٧٠٤)
تبرعات خيرية		–	–	–	–	–	–	–	–	–	(١,٤٠٠)	(١,٤٠٠)	–	(١,٤٠٠)
التغير في أسهم الخزانة	١٥	–	٣,٥٢٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٣,٥٢٢	–	٣,٥٢٢
أرباح أسهم لم يطالب بها	١٥	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٧	–	٢٧	–	٢٧
توزيعات مقترحة	١٨	–	–	–	–	–	–	–	–	(٣٣,٦٦٦)	٣٣,٦٦٦	–	–	–
محول الى الإحتياطي العام لسنة ٢٠١٥		–	–	–	–	–	٢,٥٧٥	–		–	(٢,٥٧٥)	–		–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦		**١٠٨,١٦٥**	**(١,٢٠٦)**	**٨٦,٠٩٨**	**٣٩,٩١٩**	**٥٤,٠٨٢**	**٥٤,٠٨٢**	**(١٣,٦٦٩)**	**(١١,٥٥٨)**	**١٢٢,٨٣٠**	**٣٣,٦٦٦**	**٤٧٢,٤٠٩**	**١,٨٠٦**	**٤٧٤,٢١٥**
الربح للسنة		–	–	–	–	–	–	–	–	٥٨,٦٨٥	–	٥٨,٦٨٥	٥٤٦	٥٩,٢٣١
دخل شامل آخر		–	–	–	–	–	–	٥,٣٢٠	٢,٢٨٧	(١,٣٢٦)	–	٦,٢٨١	–	٦,٢٨١
مجموع الدخل الشامل		–	–	–	–	–	–	٥,٣٢٠	٢,٢٨٧	٥٧,٣٥٩	–	٦٤,٩٦٦	٥٤٦	٦٥,٥١٢
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٩٩	–	٦٩٩	–	٦٩٩
توزيع على أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١		–	–	–	–	–	–	–	–	(٧,١٠٣)	–	(٧,١٠٣)	–	(٧,١٠٣)
أرباح أسهم مدفوعة	١٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٣٢,٢٦٦)	(٣٢,٢٦٦)	(١٣٥)	(٣٢,٤٠١)
تبرعات خيرية		–	–	–	–	–	–	–	–	–	(١,٤٠٠)	(١,٤٠٠)	–	(١,٤٠٠)
التغير في أسهم الخزانة		–	٢٠٨	–	١,٠٩٧	–	–	–	–	–	–	١,٣٠٥	–	١,٣٠٥
أرباح أسهم لم يطالب بها		–	–	–	–	–	–	–	–	٨	–	٨	–	٨
توزيعات مقترحة	١٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٣٩,١٦١)	٣٩,١٦١	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		**١٠٨,١٦٥**	**(٩٩٨)**	**٨٦,٠٩٨**	**٤١,٠١٦**	**٥٤,٠٨٢**	**٥٤,٠٨٢**	**(٨,٣٤٩)**	**(٩,٢٧١)**	**١٣٤,٦٣٢**	**٣٩,١٦١**	**٤٩٨,٦١٨**	**٢,٢١٧**	**٥٠٠,٨٣٥**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	إيضاحات	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضرائب		**٦٠,٠٤١**	٥٧,٧٤٣
تعديلات للبنود غير النقدية التالية:			
صافي مخصصات / (مخصصات انتفت الحاجة إليها) متعلقة بـ:			
قروض وسلف العملاء	٧	**٢٨,٩١٢**	٢٣,٧٥٣
أوراق مالية استثمارية	٨	**٩٨**	(١,١١٥)
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٩	**(٥,٥١٩)**	(٥,٤٦٧)
استهلاك	١١	**٣,٤٣٥**	٣,٤٣٠
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	٢٠	**(٣,٩٦٥)**	(٢,٧٠٧)
مستحقات من اقتراضات لأجل		**١,٤١٢**	١,٤٣٢
		٨٤,٤١٤	٧٧,٠٦٩
(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية			
ودائع إحتياطي إجباري لدى بنوك مركزية		**(٢,٩٥٢)**	٥,٠٤٩
أذونات خزانة تستحق بعد ٩٠ يوماً		**(٢٥,٤٩٥)**	(١٣,٢١٢)
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**١٧,٨٢٤**	(١٥,٨٢٤)
قروض وسلف العملاء		**(٢,٤٢٥)**	(٢٦,٠٩٢)
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى		**(١٤,٦٢٧)**	(٧,٦٢٥)
الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(٦٦,٤٣٩)**	٨٠,٥٠٧
إقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**(٢٢,٧٠٣)**	٩,٥٠٨
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء		**١٢٩,٨٦٢**	(١٤٩,١٧٧)
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى		**٢٩٩**	٣٦٥
ضريبة دخل مدفوعة		**(١٠٠)**	(٩٣٥)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**٩٧,٦٥٨**	(٤٠,٣٦٧)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(٢٤٩,٤٢٣)**	(٢٤٧,٦٠٥)
بيع أوراق مالية استثمارية		**٢٧٥,٦٦٨**	٢٤٠,٩٤٠
بيع/ سداد جزئي لاستثمار رأسمالي في شركات زميلة	٩	**٥٠٠**	(٤,٤٩٢)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة	٩	**٢,٣٩٤**	٢,١٠٣
تغيرات أخرى في استثمار في شركات زميلة		**(٦٨)**	(٢٣٨)
شراء ممتلكات ومعدات		**(٥,٦٨٨)**	(٢,٨٠٧)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**٢٣,٣٨٣**	(١٢,٠٩٩)
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم وتبرعات خيرية مدفوعة	١٨	**(٣٣,٦٦٦)**	(٢٨,٠١١)
اقتراضات لأجل		**(٨,٥٠٩)**	–
إصدار أوراق رأسمالية قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١		**–**	٨٦,٠٩٨
دفع مصروفات متعلقة بإصدار أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١		**–**	(١٨٠)
توزيع على أوراق رأسمالية قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١		**(٧,١٠٤)**	(٣,٥٥٢)
التغير في أسهم الخزانة		**١,٣٠٥**	٣,٥٢٢
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التمويلية		**(٤٧,٩٧٤)**	٥٧,٨٧٧
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**٢,٢٨٧**	(٩٢٣)
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		**٧٥,٣٥٤**	٤,٤٨٨
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**٥٣٧,٦٠٤**	٥٣٣,١١٦
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٢٣	**٦١٢,٩٥٨**	٥٣٧,٦٠٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١ الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك»)، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس ١٩٧١ ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧١. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في ٤٣ شارع الحكومة، ص.ب. ٥٩٧، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٨.

٢ أساس الإعداد

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، بإستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة («المجموعة») وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	الملكية	بلد التأسيس	النشاط
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية

تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) ٥٥٪ (٢٠١٦: ٥٥٪) من حصة رأسمال الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وهي مرتبطة بتقديم خدمات معالجة وحفظ بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة والبطاقات القابلة للشحن.

تمتلك انفيتا ش.م.ب. (مقفلة) ٦٠٪ (٢٠١٦: ٦٠٪) من حصة رأسمال انفيتا الكويت ش.م.ك.ك. والتي تم تأسيسها في دولة الكويت وهي شركة متخصصة في تنفيذ العمليات التجارية وخدمات ادارة علاقات العملاء لإسناد الأعمال بأطراف خارجية.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت لديها سيطرة أو لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف السيطرة على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشي مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرةً.

٣ السياسات المحاسبية

٣,١ معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

إن المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي ولكنها غير إلزامية بعد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية (إلزامي إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، ومع ذلك قامت المجموعة بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ – المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع العملاء (إلزامي إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار (إلزامي إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩).

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على المركز المالي المجموعة ولم يتم بعد اعتماد نتائج المعايير.

٣,٢ معايير وتفسيرات صادرة وإلزامية

(١) قامت المجموعة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية/ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية النافذة أعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧:

- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ المتعلق بقائمة التدفقات النقدية: مبادرة الإفصاح
- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي المؤجلة للخسائر غير المحققة رقم ١٢ المتعلق بضريبة الدخل: إثبات الموجودات الضريبية
- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ المتعلق بالإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: توضيح نطاق متطلبات الإفصاح

إن التعديلات التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المذكورة أعلاه والتي هي إلزامية للفترات المحاسبية السنوية المبتدئة من ١ يناير ٢٠١٧ وليس لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

الموجودات والمطلوبات المالية

١. الاثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات «العادية» للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أومبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاقتناء أو الإصدار.

٢. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كقياسها: بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعه فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها، والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي. يتم تحديد «الفائدة» على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود - مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري.

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

٣. الاستبعاد

الموجودات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي أو قامت بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للملكية المتعلقة بالموجود المالي الذي تم نقله أو عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة بجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(٢) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل الآخر يتم إثباته في الأرباح أو الخسائر.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، ومن ثم تعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية، يتم إستبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد»؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجودات.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

الموجودات المالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تقيم وتدار وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة. قامت المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الاضمحلال.

قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، بقيمها العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم الفوائد المعلقة ومخصص الاضمحلال وأية مبالغ تم شطبها.

الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على:

- سندات الدّين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبةللموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

يتم استبعاد سندات الدين عندما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الإستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل أداة على حده عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة من تلك أدوات أسهم حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ولا يتم إثبات اضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية. كما يتم الإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في إيضاح ٣٩.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب إن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها - (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

تقوم إدارة مخاطر المجموعة بتحديد السياسات والإجراءات لقياس القيمة العادلة. لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

الاضمحلال

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القرض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة اضمحلال على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي يتم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

ارتباطات القروض التي لم يتم سحبها والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوم منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والناتج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة الأولى: التسهيلات التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة الثانية: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة الأولى والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة الثانية. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة الثالثة عن طريق مخصصات محددة.

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (دين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- يكون قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب: تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعنصر المسحوب. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر الغير مسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباتها في احتياطي القيمة العادلة ويتم عرضها كمخصص.

شطب

يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي اضمحلال يتم قياسه بإستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن «إقتراضات لأجل»، حيث إن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بغير استبدال مبلغ ثابت لنقد أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركتها الزميلة والمشروع المشترك بإستخدام طريقة الحقوق. بموجب طريقة الحقوق، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للإضمحلال.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشي مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة من ثم إثبات الخسارة «كحصة المجموعة من ربح شركة زميلة أو مشروع مشترك « في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقدان النفوذ المؤثر والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الإستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

ممتلكات ومعدات

تدرج جميع بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

ضمان معلق للبيع

تقتني المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للتسهيلات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمان المشتراة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

ودائع

تدرج جميع ودائع أسواق المال والعملاء بالقيمة العادلة للمقابل المستلم، معدلة لتحوط القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم المبالغ المسددة.

اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المماثل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مماثل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف هذه الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإن الالتزام لإعادة الأوراق المالية يتم تسجيلها كبيع قصير الأجل ويتم قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في «صافي دخل الفوائد».

ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل موقع.

معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة والزيادة المماثلة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مماثل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من الحقوق وتدرج بسعر التكلفة. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصي بتوزيعها كجزء من الحقوق ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن «مطلوبات أخرى»، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن «صافي مخصص الإضمحلال». يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن «دخل الرسوم والعمولات» على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنةً العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن «الموجودات الأخرى»، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن «المطلوبات الأخرى» في القائمة الموحدة للمركز المالي.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

المشتقات المالية (تتمة)

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما تكون سماتها الإقتصادية ومخاطرها ليست متعلقة بصورة مباشرة بهذه العقود المحتوية وأن هذه العقود المحتوية لا يتم إدراجها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. لكي تتمكن من إدارة المخاطر المعنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي معايير محددة.

عند بدء علاقة التحوط، تتعهد الإدارة بالتعيين والتوثيق الرسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن هذا على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط والكيفية التي تتناسب بها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط والبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم الشركة بها بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط
- لا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط من علاقة التحوط هي نفس تلك الناتجة عن كمية بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط لتلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لفعالية التحوط بطريقة مماثلة كما في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تحوطات التدفقات النقدية

فيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تتوفر فيها شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء المكسب أو الخسارة من أداة التحوط التي تعتبر تحوطاً مؤثراً مبدئياً في الحقوق ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل مكاسب أو خسائر تحوطات التدفقات النقدية ذات فاعلية المثبتة مبدئياً في الحقوق إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو العلاقة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة من تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. في حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في الأرباح الربح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في الحقوق تبقى في الحقوق حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في الحقوق ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل إن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، بإستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض مضمحلة، وذلك عند تأخير السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات مصروفات الفوائد بإستخدام طريقة العائد الفعلي.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى.

يتم إثبات الرسوم الأخرى المستحقة القبض عند اكتسابها. يثبت دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

عملات أجنبية

(ا) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية إلى «دخل آخر» ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، بإستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى الحقوق حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

إن البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة من إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة من الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(ز) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف خلال السنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرةً كبند منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

٣,٤ الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. إن أهم الآراء والتقديرات المعمول بها هي كالآتي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي فإنه لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة بإستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة إستخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فأنه يتطلب عمل فرضيات لتحديد القيم العادلة. تتضمن الفرضيات على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الآجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق ومعدل فرضيات التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم ٣٢.

خسائر اضمحلال القروض والسلف والاستثمارات

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف الهامة بشكل منفرد بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل خسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة الاضمحلال. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم المجموعة بعمل فرضيات حول الوضع المالي للمقترض وصافي القيمة المتوقع تحقيقها للضمانات. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
نقد	**١٨,٥٩٧**	٢٠,٨٥٣
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	**٣٧٠,٥٣٧**	٢١٦,١٦٧
ودائع إحتياطي إجباري لدى بنوك مركزية	**٨٠,٣٠٢**	٧٧,٣٤٨
	٤٦٩,٤٣٦	٣١٤,٣٦٨

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

٥ أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، ومن قبل جمهورية الهند والتي تم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بلغ مخصص اضمحلالها ٠,٣٥١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر٢٠١٦ بمبلغ وقدره ٠,٢٢٨ ألف دينار بحريني).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة من قبل حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بإجمالي ٥,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٤٨,٥٢٧ ألف دينار بحريني).

٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**١٩٠,٤١٦**	٢٧٨,٨١٧
مبالغ أخرى مستحقة من بنوك	**٣٣,٤٠٩**	٣٩,٥٩٧
محسوم منها: مخصص الاضمحلال	**(١)**	(٧)
	٢٢٣,٨٢٤	٣١٨,٤٠٧

٧ قروض وسلف العملاء

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة:		
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**١,٣٣٧,٦٣٧**	١,٤٢٩,٢١٠
قروض استهلاكية	**٥١٥,٣٤١**	٤٦٤,٨٣٠
	١,٨٥٢,٩٧٨	١,٨٩٤,٠٤٠
محسوماً منها: مخصص الاضمحلال	**(١١٢,٣٢٧)**	(١٢٦,٩٠٢)
	١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٦٧,١٣٨

٧ قروض وسلف العملاء (تتمة)

فيما يلي التغيرات في مخصص الاضمحلال:

١) القروض التجارية والسحوبات على المكشوف

	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
٢٠١٧				
الرصيد في ١ يناير	**٢,٦٢٣**	**٣٨,٥٩٧**	**٦٧,٣٣١**	**١٠٨,٥٥١**
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	**١,٦٠٠**	**(١,٦٠٠)**	**–**	**–**
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(٢٠٨)**	**١٢,٠٩٩**	**(١١,٨٩١)**	**–**
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**(١٦)**	**(٢٥,٠٦٢)**	**٢٥,٠٧٨**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**٦٣٠**	**٦,٦٨٤**	**٢٤,٠٥٢**	**٣١,٣٦٦**
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	**–**	**–**	**(٤,٦٩٠)**	**(٤,٦٩٠)**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(٤٢,٥٧٥)**	**(٤٢,٥٧٥)**
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	**–**	**٢١٥**	**٧٢١**	**٩٣٦**
الرصيد في نهاية السنة	**٤,٦٢٩**	**٣٠,٩٣٣**	**٥٨,٠٢٦**	**٩٣,٥٨٨**
٢٠١٦				
الرصيد في ١ يناير – نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	٢,٤٣٧	٤٢,٦٦١	٥١,٣٥٧	٩٦,٤٥٥
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٢,١٨١	(٢,١٨١)	–	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(٢٤٥)	٢٤٩	(٤)	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	–	(١٠,٤٠٧)	١٠,٤٠٧	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(١,٧٥٠)	٨,٢٧٥	٢١,٨٩٢	٢٨,٤١٧
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	–	–	(٥,٤٩٩)	(٥,٤٩٩)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(٩,٤١٤)	(٩,٤١٤)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	–	–	(١,٤٠٨)	(١,٤٠٨)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٦٢٣	٣٨,٥٩٧	٦٧,٣٣١	١٠٨,٥٥١

٢) قروض العملاء

	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
٢٠١٧				
الرصيد في ١ يناير	**٢,٩٥١**	**٥,٠٨٥**	**١٠,٣١٥**	**١٨,٣٥١**
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	**٤٤٠**	**(٤٤٠)**	**–**	**–**
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(٣٨)**	**٣٨**	**–**	**–**
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**–**	**–**	**–**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**٧٩٩**	**١,٦٦٨**	**٩١٢**	**٣,٣٧٩**
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	**–**	**–**	**(١,١٤٣)**	**(١,١٤٣)**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(٢,٣٢٢)**	**(٢,٣٢٢)**
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	**–**	**–**	**٤٧٤**	**٤٧٤**
الرصيد في نهاية السنة	**٤,١٥٢**	**٦,٣٥١**	**٨,٢٣٦**	**١٨,٧٣٩**
٢٠١٦				
الرصيد في ١ يناير – نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	٢,٨١٣	٥,٦٦٩	١٠,٢٧٥	١٨,٧٥٧
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٥٦٥	(٥٦٥)	–	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(٩٠)	٩٠	–	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	–	–	–	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(٣٣٧)	(١٠٩)	٢,٤١٣	١,٩٦٧
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	–	–	(١,١٣٢)	(١,١٣٢)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(١,٢٢٢)	(١,٢٢٢)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	–	–	(١٩)	(١٩)
الرصيد في نهاية السنة	٢,٩٥١	٥,٠٨٥	١٠,٣١٥	١٨,٣٥١

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد إستحقاقها والمضمحلة بالكامل ١٥,٠٤٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢١,٥٧٢ ألف دينار بحريني)، قام البنك بمعالجة تلك الفوائد كحساب غير مدرج في الميزانية.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٢٥,٧١٢ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٥٤,٢٢٩ ألف دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت القروض والسلف المتضمنة على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات ١٠٨,٥٢٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٠٩,٤٦٦ ألف دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بصورة أساسية من المرابحة وتسهيلات التمويل بالإجارة.

٨ أوراق مالية استثمارية

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف دينار بحريني	٢٠١٧ المجموع ألف دينار بحريني
استثمارات مسعرة				
سندات حكومية	–	٣٥٤,١٢٨	١٣,٤٠٠	٣٦٧,٥٢٨
سندات أخرى	٣,١٨٤	٢٠٦,٨٠٤	–	٢٠٩,٩٨٨
أسهم حقوق الملكية	–	٣٥,٢٤٢	–	٣٥,٢٤٢
	٣,١٨٤	٥٩٦,١٧٤	١٣,٤٠٠	٦١٢,٧٥٨
استثمارات غير مسعرة				
سندات حكومية	–	–	١٠٥,٤٥٨	١٠٥,٤٥٨
سندات أخرى	٨٢	٥٨٤	٦٩	٧٣٥
أسهم حقوق الملكية	–	٢٩,٤٥٧	–	٢٩,٤٥٧
صناديق مدارة	١,١٩٦	–	–	١,١٩٦
	١,٢٧٨	٣٠,٠٤١	١٠٥,٥٢٧	١٣٦,٨٤٦
	٤,٤٦٢	٦٢٦,٢١٥	١١٨,٩٢٧	٧٤٩,٦٠٤
مخصص اضمحلال الدين الاستثماري	–	(٦١٥)	(٤)	(٦١٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٤,٤٦٢	٦٢٥,٦٠٠	١١٨,٩٢٣	٧٤٨,٩٨٥

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف دينار بحريني	٢٠١٦ المجموع ألف دينار بحريني
استثمارات مسعرة				
سندات حكومية	–	٣٤٩,٣٣١	١٣,٢٧١	٣٦٢,٦٠٢
سندات أخرى	٣,٧٨٠	٢١٣,١٤٨	–	٢١٦,٩٢٨
أسهم حقوق الملكية	٥,٢٦٣	٣٨,٤٨٠	–	٤٣,٧٤٣
	٩,٠٤٣	٦٠٠,٩٥٩	١٣,٢٧١	٦٢٣,٢٧٣
استثمارات غير مسعرة				
سندات حكومية	–	–	١٠٩,٨٠٧	١٠٩,٨٠٧
سندات أخرى	–	–	–	–
أسهم حقوق الملكية	–	٣٤,٢٢٠	–	٣٤,٢٢٠
صناديق مدارة	١,٤٤٣	–	–	١,٤٤٣
	١,٤٤٣	٣٤,٢٢٠	١٠٩,٨٠٧	١٤٥,٤٧٠
	١٠,٤٨٦	٦٣٥,١٧٩	١٢٣,٠٧٨	٧٦٨,٧٤٣
مخصص اضمحلال الدين الاستثماري	–	(٦٠٤)	(٥)	(٦٠٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٠,٤٨٦	٦٣٤,٥٧٥	١٢٣,٠٧٣	٧٦٨,١٣٤

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية صكوك إسلامية طويلة الأجل بإجمالي ٧٩,٤٨١ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٧٦,٦٥٩ ألف دينار بحريني).

مخصص الاضمحلال

إن التغيرات في مخصص اضمحلال الأوراق المالية الاستثمارية هي كالتالي:

	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً* ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
٢٠١٧				
سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة				
الرصيد في ١ يناير	١٦٤	٤٤٥	–	٦٠٩
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٩٣	(٩٣)	–	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(٤٤)	٤٤	–	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	–	–	–	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(٨٧)	١٨٥	–	٩٨
الموجودات المالية التي تم استبعادها	(٣٨)	(٥٠)	–	(٨٨)
مبالغ مشطوبة	–	–	–	–
مبالغ مستردة تم شطبها مسبقاً	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٨٧	٥٣٢	–	٦١٩
٢٠١٦				
سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة				
الرصيد في ١ يناير – نتيجة لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	١٦٢	٢٠٩	٢٢,٩٨٢	٢٣,٣٥٣
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	٤٦	(٤٦)	–	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(١٣)	١٣	–	–
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	–	–	–	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(١)	٢٩٢	–	٢٩١
الموجودات المالية التي تم استبعادها	(٣٠)	(٢٣)	–	(٥٣)
مبالغ مشطوبة	–	–	(٢١,٥٧٦)	(٢١,٥٧٦)
مبالغ مستردة تم شطبها مسبقاً	–	–	(١,٤٠٦)	(١,٤٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٦٤	٤٤٥	–	٦٠٩

لم يتم إثبات مخصص الخسارة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قائمة المركز المالي لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي قيمتها العادلة.

* يتضمن الجدول أعلاه على الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة بمبلغ وقدره ٤ آلاف دينار بحريني (٢٠١٦: ٥ آلاف دينار بحريني).

٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة ٢٣,٠٣٪ (٢٠١٦: ٢٣,٠٣٪) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٦: ٥٠٪) حصة ملكية في سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في مملكة البحرين وتزاول أعمال التمويل العقاري الإسلامي، وهي تحت التصفية.

لدى المجموعة ٢٢٪ (٢٠١٦: ٢٢٪) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة ٤٠٪ (٢٠١٦: ٤٠٪) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة ٢٤,٢٧٪ (٢٠١٦: ٢٤,٢٧٪) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٦: ٥٠٪) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة في العقارات.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
في ١ يناير	**٤٣,٩٢٣**	٣٥,٨٢٣
اقتناءات خلال السنة	**–**	١٠,٦٩٤
حصة المجموعة في الأرباح	**٥,٥١٩**	٥,٤٦٧
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة	**(٣,٣٩٤)**	(٣,١٠٣)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ١٧)	**٣٤٢**	٦
تغير في تعديلات صرف العملات الأجنبية	**٦٨**	(٢)
معاد تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**–**	(٤,٩٦٢)
توزيع رأس المال	**(٥٠٠)**	(١,٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر	**٤٦,٩٥٨**	٤٣,٩٢٣

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
حصة المجموعة من قائمة المركز المالي للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
موجودات متداولة وغير متداولة	**١٠٢,٩٦٥**	٩٤,٨٧٤
مطلوبات متداولة وغير متداولة	**(٥٦,٠٠٧)**	(٥٠,٩٥١)
صافي الموجودات	**٤٦,٩٥٨**	٤٣,٩٢٣
حصة المجموعة من إيرادات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
الإيراد	**١١,٦٥٠**	١٠,٩٨٧

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهرية. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
صافي دخل الفوائد	**٢٣,٥٦٩**	٢١,٥٠٤
إجمالي ربح مبيعات السيارات	**٦,٤٩٧**	٦,٦٧١
دخل تشغيلي آخر	**١١,٨٠٥**	١٢,٨٦٦
مجموع الدخل التشغيلي	**٤١,٨٧١**	٤١,٠٤١
مصروفات تشغيلية	**(١٩,٠٨١)**	(١٧,٨٤٧)
مصروفات أخرى	**(٣,٥٦٨)**	(٣,٦٢٥)
الربح للسنة	**١٩,٢٢٢**	٢٠,٥٦٩
حصة المجموعة من الربح للسنة	**٤,٤٢٧**	٤,٧٣٧

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
الموجودات		
نقد وارصدة لدى بنوك	**٢,٨٦٨**	٥,٣١١
قروض وسلف العملاء	**٢٩٠,٦٠٦**	٢٦٥,٣١٨
المخزون	**٣٨,١٩٦**	٢٦,٧٥٢
موجودات أخرى	**٤٧,٩١١**	٤٧,٦١٨
مجموع الموجودات	**٣٧٩,٥٨١**	٣٤٤,٩٩٩
المطلوبات		
سحوبات على المكشوف من البنك	**١,٥٩٨**	١,٩٥٩
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**١٨,٤٨٣**	١٨,٨٥١
قروض لأجل تابعة للبنك	**١٨٤,٣٤٤**	١٦١,٦٢٨
سندات صادرة	**٣٩,٨٨٢**	٣٩,٨١٦
مجموع المطلوبات	**٢٤٤,٣٠٧**	٢٢٢,٢٥٤
إحتياطي التبرعات الخيرية	**(٦٧٩)**	(٨٧٢)
حقوق الملكية	**١٣٤,٥٩٥**	١٢١,٨٧٣
نسبة حصة ملكية المجموعة	**٢٣,٠٣٪**	٢٣,٠٣٪
	٣٠,٩٩٧	٢٨,٠٦٧

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في ٣٠ سبتمبر والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير.

إن القيمة السوقية لاستثمارات المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية هو ٢٥,٩٥٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢٥,٢٠٥ ألف دينار بحريني) مقارنةً بقيمها المدرجة البالغة ٣٠,٩٩٧ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٢٨,٠٦٧ ألف دينار بحريني).

١٠ فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
فوائد مستحقة القبض	**١٣,٣٧٣**	١٤,٧٨٣
ذمم مدينة	**٢٩,٤٥٨**	٢٣,٠٠٢
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٦)	**٧,٧١٤**	٦,٩٣٨
مصروفات مدفوعة مقدماً	**١,٦٧٧**	١,٧٧٧
ضريبة مؤجلة	**١,٦٣١**	٢,٢١٦
ضمان معلق للبيع	**٩,٤٣٩**	٤,٦٧١
أخرى	**١٦,٣٨٨**	١١,٣٨٢
	٧٩,٦٨٠	٦٤,٧٦٩

١١ ممتلكات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	عقارات ومباني ألف دينار بحريني	أثاث ومعدات ألف دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**٨,٨٤٩**	**١١,١٧٣**	**٥,٣١٠**	**١,١٠٤**	**٢٦,٤٣٦**
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٨,٢٤١	١٠,٦٠٣	٥,١٢٣	٢١٦	٢٤,١٨٣

بلغ مخصص الإستهلاك للسنة ٣,٤٣٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣,٤٣٠ ألف دينار بحريني).

١٢ اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

مبلغ التسهيل ألف دولار أمريكي	سعر الفائدة	سنة الاستحقاق	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
١٤٥,١٤٠	ليبور + ١,٢٥٪	٢٠١٧	**–**	٨,٥٠٩
١٢٩,٨٦٠	ليبور + ١,٧٥٪	٢٠١٨	**٤٨,٢١٢**	٤٦,٨٠٠
٤٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٪	٢٠٢٠	**١٥٠,٨٠٠**	١٥٠,٨٠٠
			١٩٩,٠١٢	٢٠٦,١٠٩

١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
ودائع لأجل	**١,٣٩٢,٦٢٣**	١,٣٦٢,١٠٤
حسابات جارية	**٦٢٨,٣٨٩**	٥٧١,٣٢٤
حسابات توفير	**٥٣٢,٥٨٨**	٤٨٣,١٢٩
حسابات أخرى	**٦٩,٩٧٧**	٧٧,١٥٨
	٢,٦٢٣,٥٧٧	٢,٤٩٣,٧١٥

١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
مصروفات مستحقة	**٣٨,١٠٦**	٣٦,٥٨٥
فوائد مستحقة الدفع	**١٤,٨٢٨**	١٣,٤٠٥
ذمم دائنة	**١٤,٨١٥**	١٦,٧٥٠
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٦)	**٦,٦٣٩**	٩,٧٧٥
أخرى	**٩,٠١٨**	٧,٢١٢
مخصص الاضمحلال*	**١,٤٨٤**	٨٦٤
	٨٤,٨٩٠	٨٤,٥٩١

* تمثل هذه مخصص الاضمحلال على العقود المالية الصادرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ومجموع مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة البالغة ١,٤٨٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٨٦٤ ألف دينار بحريني).

١٥ حقوق الملكية

رأس المال	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
المصرح به		
١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة أسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم	**١٥٠,٠٠٠**	١٥٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل		
١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم (٢٠١٦: ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم) بقيمة أسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم	**١٠٨,١٦٥**	١٠٨,١٦٥
أسهم خزانة*	**(٩٩٨)**	(١,٢٠٦)

* تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد ٢,٧٧٤,٥٦٢ (٢٠١٦: ٦,٠٩٨,٢٦٧) سهم من أسهمه الخاصة.

علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة من إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (إيضاح ٤٠).

أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل مبلغ وقدره ٨ آلاف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢٧ ألف دينار بحريني) إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد من قبل المساهمين. وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والتي تزيد عن ١٠ سنوات إلى حقوق الملكية، ولكنها ستكون متاحة إلى المساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية.

أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١

خلال سنة ٢٠١٦، أتم البنك إصدار أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ بقيمة إجمالية قدرها ٨٦,٠٩٨ ألف دينار بحريني تماشياً مع متطلبات اتفاقية بازل ٣. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للأوراق الرأسمالية بمعدل ٨,٢٥٪ سنوياً. يتم إثبات هذه الأوراق المالية ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي وسيتم احتساب الكوبون المقابل لتلك الأوراق المالية كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ليس لدى حاملي الأوراق الرأسمالية الحق بالمطالبة بفوائد هذه الأوراق ولا يتم اعتبار هذه الحالة على أنها حالة تعثر في السداد.

١٦ الإحتياطيات

إحتياطي قانوني

تم عمل الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل ١٠٪ من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال الصادر للبنك. خلال السنة لم يقم البنك بتحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي القانوني (٢٠١٦: لا شيء) حيث بلغ الإحتياطي القانوني ٥٠٪ من راس المال الصادر. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً لالتزامات المساهمين بتقوية القاعدة الرأسمالية للبنك. إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٧ تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في ١ يناير	**(١٣,٦٠٩)**	(٢٨,٩٥٠)
محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية	**(١,٣٢٥)**	٣,٧٣٨
محول إلى الأرباح والخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية	**(٥,٠١٩)**	(٢,٠٩٥)
محول إلى الأرباح والخسائر عند الاضمحلال	**٩٨**	٢٣٨
تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة	**١١,٢٨٢**	١٣,٤٦٠
في ٣١ ديسمبر	**(٨,٥٧٣)**	(١٣,٦٠٩)
تحوطات التدفق النقدي		
في ١ يناير	**(٦٠)**	(٢٣٤)
تغير في القيم العادلة غير المحققة	**(٥٨)**	١٦٨
تغير في القيم العادلة غير المحققة – الشركات الزميلة (إيضاح ٩)	**٣٤٢**	٦
في ٣١ ديسمبر	**٢٢٤**	(٦٠)
	(٨,٣٤٩)	(١٣,٦٦٩)

١٨ توزيعات مقترحة

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
أرباح أسهم نقدية	**٣٧,٧٦١**	٣٢,٢٦٦
توزيع أسهم	**–**	–
محول إلى الإحتياطي العام	**–**	–
تبرعات خيرية	**١,٤٠٠**	١,٤٠٠
	٣٩,١٦١	٣٣,٦٦٦

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع ٠,٠٣٥ دينار بحريني للسهم (٢٠١٦: بواقع ٠,٠٣٠ دينار بحريني للسهم) بعد حسم أسهم الخزانة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. قام البنك بدفع أرباح أسهم بواقع ٠,٠٣٠ دينار بحريني للسهم (٢٠١٦: بواقع ٠,٠٢٥ دينار بحريني للسهم).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين الذي سيعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٨ كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٩ دخل الفوائد ودخل مشابه

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	**٩٤,٠٣٠**	٩١,٧١٤
أوراق مالية استثمارية	**٢٥,٣٤٩**	٢٢,٨٧١
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**٦,٦٦١**	٤,٨٠٦
أذونات خزانة	**١٠,٩٤٣**	٩,١٦٥
	١٣٦,٩٨٣	١٢٨,٥٥٦

٢٠ دخل آخر

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
دخل الرسوم والعمولات	**٤٩,٢٥٣**	٤٤,٠٦١
دخل أرباح أسهم	**٣,٨٢٨**	٣,٥٤٠
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	**٣,٩٦٥**	٢,٧٠٧
مكسب من تحويل عملات أجنبية	**٥,٢١٤**	٥,١٤٩
أخرى	**٢,٥٣٣**	١,٥٣٩
	٦٤,٧٩٣	٥٦,٩٩٦
مصروفات الرسوم والعمولات	**(١٨,١٥٩)**	(١٤,٧٨٤)
	٤٦,٦٣٤	٤٢,٢١٢

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره ٤٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٦٧ ألف دينار بحريني) فيما يتعلق بأنشطة الوكالة وأنشطة الأمانات الأخرى.

٢١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

النصيب المخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالإضافة إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها من التحويل إلى الأسهم العادية.

	٢٠١٧	٢٠١٦
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك (ألف دينار بحريني)	**٥٨,٦٨٥**	٥٦,٤١٠
(محسوم منها): التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ (ألف دينار بحريني)	**(٧,١٠٣)**	(٣,٥٥٢)
صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك	**٥١,٥٨٢**	٥٢,٨٥٨
المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**١,٠٧٧,٨٠٩,٤٣٤**	١,٠٧٠,٥٥٧,٦٨٥
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**٠,٠٤٨**	٠,٠٤٩
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المعدلة لتأثير التخفيض	**١,٢٩٣,٠٥٣,٢١٤**	١,٢٨٥,٨٠١,٤٦٥
النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**٠,٠٤٥**	٠,٠٤٤

٢٢ القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تشمل بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى

تشمل بشكل رئيسي تقديم خدمات في أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشتمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الصناديق. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
دخل الفوائد	٢٩,٠٨٠	٣٧,١٠٧	٣٢,٣٧٩	٣٨,٤١٧	١٣٦,٩٨٣
مصروفات الفوائد	(٣,١٥٩)	(١٠,٠٩٤)	(٨,٩٣٧)	(٢٣,٨٨٧)	(٤٦,٠٧٧)
سعر تحويل الأموال الداخلية	(١,٧١٥)	(١,٦٨٦)	(٦,١٦٧)	٩,٥٦٨	–
صافي دخل الفوائد	٢٤,٢٠٦	٢٥,٣٢٧	١٧,٢٧٥	٢٤,٠٩٨	٩٠,٩٠٦
دخل تشغيلي آخر	٢٣,٢٤٦	٤,٣٩٩	٥,٦١٩	١٣,٣٧٠	٤٦,٦٣٤
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٤٧,٤٥٢	٢٩,٧٢٦	٢٢,٨٩٤	٣٧,٤٦٨	١٣٧,٥٤٠
صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء	(٥,٠٨٢)	(١٨,٠٨٩)	(٥,٧٤١)	–	(٢٨,٩١٢)
صافي مخصص اضمحلال الاستثمارات	–	–	–	(٩٨)	(٩٨)
نتيجة القطاع	١٧,٠٩٣	(٣,٣٤٤)	١,٩٨٧	٣٦,٩٧٦	٥٣,٧١٢
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٥,٤٤٨	–	–	٧١	٥,٥١٩
الربح للسنة					٥٩,٢٣١
الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(٥٤٦)
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					٥٨,٦٨٥
موجودات القطاع	٥٨٨,٩٠٦	٦٨١,٤٦٣	١,٢٥٠,٢٢٢	١,١٥٢,٥٩٤	٣,٦٧٣,١٨٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٣٥,٣٧٧	–	–	١١,٥٨١	٤٦,٩٥٨
موجودات مشتركة					٤٢,٩٥٧
مجموع الموجودات					٣,٧٦٣,١٠٠
مطلوبات القطاع	٧٩١,٥٠٦	٨٥٦,٩٥٧	٩٨٠,٦٦٧	٥٨٤,٢٣٤	٣,٢١٣,٣٦٤
مطلوبات مشتركة					٤٨,٩٠١
مجموع المطلوبات					٣,٢٦٢,٢٦٥

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
دخل الفوائد	٢٧,١٦٠	٣٦,٥١٩	٣٢,٧٠٢	٣٢,١٧٥	١٢٨,٥٥٦
مصروفات الفوائد	(٢,٥٧٦)	(٧,٩٣٧)	(١٠,٥٣١)	(٢١,٦٦٤)	(٤٢,٧٠٨)
سعر تحويل الأموال الداخلية	(٤,٣٨٧)	(٤,١٧٦)	(٣,٩٩٥)	١٢,٥٥٨	–
صافي دخل الفوائد	٢٠,١٩٧	٢٤,٤٠٦	١٨,١٧٦	٢٣,٠٦٩	٨٥,٨٤٨
دخل تشغيلي آخر	٢١,٦٩٩	٣,٩٩٣	٥,٧٧٦	١٠,٧٤٤	٤٢,٢١٢
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٤١,٨٩٦	٢٨,٣٩٩	٢٣,٩٥٢	٣٣,٨١٣	١٢٨,٠٦٠
صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء	(١,٦٦٣)	(١١,٦٨٨)	(١٠,٤٠٢)	–	(٢٣,٧٥٣)
صافي مخصص انتفت الحاجة إليها لاضمحلال الاستثمارات	–	–	–	١,١١٥	١,١١٥
نتيجة القطاع	١٥,٠٥٠	٢,٧٥٤	١٢٠	٣٣,٣٥٦	٥١,٢٨٠
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٥,٥٦٢	–	–	(٩٥)	٥,٤٦٧
الربح للسنة					٥٦,٧٤٧
الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(٣٣٧)
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					٥٦,٤١٠
موجودات القطاع	٥٣٧,٤٣٣	٧٠٠,٦٩٢	١,٢٩٧,٢٥١	١,٠٨٩,٢٢٧	٣,٦٢٤,٦٠٣
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٣١,٩٨٢	–	–	١١,٩٤١	٤٣,٩٢٣
موجودات مشتركة					٣٤,٠٣١
مجموع الموجودات					٣,٧٠٢,٥٥٧
مطلوبات القطاع	٧٣٤,٥٣٩	٧٩٢,٥٣١	٨٨٥,٨٩٢	٧٦٥,١٤٣	٣,١٧٨,١٠٥
مطلوبات مشتركة					٥٠,٢٣٧
مجموع المطلوبات					٣,٢٢٨,٣٤٢

٢٢ القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات، للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

	المحلي ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
صافي دخل الفوائد	**٨٠,٠٤٠**	**١٠,٨٦٦**	**٩٠,٩٠٦**
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**٥,٤٤٨**	**٧١**	**٥,٥١٩**
دخل آخر	**٤٣,٠٩٢**	**٣,٥٤٢**	**٤٦,٦٣٤**
	١٢٨,٥٨٠	**١٤,٤٧٩**	**١٤٣,٠٥٩**
موجودات غير متداولة	**٢١,٣٨٠**	**٥,٠٥٦**	**٢٦,٤٣٦**

	المحلي ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
صافي دخل الفوائد	٧٥,٤١٣	١٠,٤٣٥	٨٥,٨٤٨
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٥,٥٦٢	(٩٥)	٥,٤٦٧
دخل آخر	٣٨,٣٣١	٣,٨٨١	٤٢,٢١٢
	١١٩,٣٠٦	١٤,٢٢١	١٣٣,٥٢٧
موجودات غير متداولة	٢٠,١٣٢	٤,٠٥١	٢٤,١٨٣

تمثل الموجودات غير المتداولة الممتلكات والمعدات.

٢٣ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
نقد (إيضاح ٤)	**١٨,٥٩٧**	٢٠,٨٥٣
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح ٤)	**٣٧٠,٥٣٧**	٢١٦,١٦٧
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل	**٢٢٣,٨٢٤**	٣٠٠,٥٨٤
	٦١٢,٩٥٨	٥٣٧,٦٠٤

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بمعاملات تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٧				
قروض وسلف العملاء	**–**	**٢٤,٨١٢**	**٣,١٣٢**	**٢٧,٩٤٤**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**٢١٦,٨٤٨**	**٣,٨٤٨**	**٨,٠٠٤**	**٢٢٨,٧٠٠**
٢٠١٦				
قروض وسلف العملاء	–	١٥,٥٢١	٣,٣٢٥	١٨,٨٤٦
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٢٠٨,٨٧١	٣,٢٨٦	٨,٨٨٥	٢٢١,٠٤٢

لم تسجل المجموعة أي مخصص اضمحلال على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٧				
دخل الفوائد	**–**	**٩٩٢**	**٣٠**	**١,٠٢٢**
مصروفات الفوائد	**٣,٥٦١**	**٧١**	**١١٩**	**٣,٧٥١**
٢٠١٦				
دخل الفوائد	–	٥٦٧	١٢٠	٦٨٧
مصروفات الفوائد	٣,١٢٧	١٠٦	١١٥	٣,٣٤٨

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
مكافآت الموظفين قصيرة الأجل	**١٠,٥٦٢**	١٠,٢٧٩
أخرى	**٦٩٨**	(٣١)
	١١,٢٦٠	١٠,٢٤٨

حصة موظفي الإدارة الرئيسين في خطة حوافز أسهم الموظفين

بالنسبة لخطة الدفع على أساس الأسهم (لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٤٠).

٢٥ تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بناءً على الفترة المتبقية من قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، فيما عدا في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية التي يوضحها تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣٨٩,١٢٧	–	–	–	٣٨٩,١٢٧	–	–	–	٨٠,٣٠٩	٤٦٩,٤٣٦
أذونات خزانة	٤٩,٩٢٩	١٣٥,٧٢٧	١٢٤,١٩٧	١١٧,٢٧٧	٤٢٧,١٣٠	–	–	–	–	٤٢٧,١٣٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٨٥,٢٠٥	٣٨,٦١٩	–	–	٢٢٣,٨٢٤	–	–	–	–	٢٢٣,٨٢٤
قروض وسلف العملاء	٢٤٧,٨٧١	١٥٨,٩٩٦	١٢١,٨٢٥	١٦٠,٣٥٨	٦٨٩,٠٥٠	٧٢٩,٧٠٩	٢٣٧,٢٤٧	٤٥,١٠٥	٣٩,٥٤٠	١,٧٤٠,٦٥١
أوراق مالية استثمارية	٢٩,٠٨٥	٢٩,٧٢٧	١٢,١٨٢	٧,٥٤٧	٧٨,٥٤١	٣٠٥,٢٤٨	٢٢٦,٤٤٢	٢٦,٨٩١	١١١,٨٦٣	٧٤٨,٩٨٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	–	–	–	–	٤٦,٩٥٨	٤٦,٩٥٨
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٧٠,٢٤١	–	–	–	٧٠,٢٤١	٩,٤٣٩	–	–	–	٧٩,٦٨٠
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	–	٢٣,١٦٣	٣٠٤	١,٢٥٧	١,٧١٢	٢٦,٤٣٦
مجموع الموجودات	٩٧١,٤٥٨	٣٦٣,٠٦٩	٢٥٨,٢٠٤	٢٨٥,١٨٢	١,٨٧٧,٩١٣	١,٠٦٧,٥٥٩	٤٦٣,٩٩٣	٧٣,٢٥٣	٢٨٠,٣٨٢	٣,٧٦٣,١٠٠
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٦٨,٧٦١	٢٤,٧١١	–	–	١٩٣,٤٧٢	–	–	–	–	١٩٣,٤٧٢
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	٤٠,٨٠٣	٤٠,٨٠٣	١٢٠,٥١١	–	–	–	١٦١,٣١٤
اقتراضات لأجل	–	–	٤٨,٢١٢	–	٤٨,٢١٢	١٥٠,٨٠٠	–	–	–	١٩٩,٠١٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٣٤٤,٧١٠	٧٦,٦١١	٥٦,٨٣٩	٣٥,٤٠٥	٥١٣,٥٦٥	٥٣,٥٥٠	–	–	٢,٠٥٦,٤٦٢	٢,٦٢٣,٥٧٧
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٨٤,٨٩٠	–	–	–	٨٤,٨٩٠	–	–	–	–	٨٤,٨٩٠
مجموع المطلوبات	٥٩٨,٣٦١	١٠١,٣٢٢	١٠٥,٠٥١	٧٦,٢٠٨	٨٨٠,٩٤٢	٣٢٤,٨٦١	–	–	٢,٠٥٦,٤٦٢	٣,٢٦٢,٢٦٥
صافي	٣٧٣,٠٩٧	٢٦١,٧٤٧	١٥٣,١٥٣	٢٠٨,٩٧٤	٩٩٦,٩٧١	٧٤٢,٦٩٨	٤٦٣,٩٩٣	٧٣,٢٥٣	(١,٧٧٦,٠٨٠)	٥٠٠,٨٣٥
متراكم	٣٧٣,٠٩٧	٦٣٤,٨٤٤	٧٨٧,٩٩٧	٩٩٦,٩٧١		١,٧٣٩,٦٦٩	٢,٢٠٣,٦٦٢	٢,٢٧٦,٩١٥	٥٠٠,٨٣٥	

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٣٧,٠٢٠	–	–	–	٢٣٧,٠٢٠	–	–	–	٧٧,٣٤٨	٣١٤,٣٦٨
أذونات خزانة	٣٥,٧٨٠	٢٣٣,٩٣١	٤٣,٨٨٧	٨٨,٠٣٧	٤٠١,٦٣٥	–	–	–	–	٤٠١,٦٣٥
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٩٥,٢٠٧	١٠,٤٥٥	١٢,٣١٨	٤٢٧	٣١٨,٤٠٧	–	–	–	–	٣١٨,٤٠٧
قروض وسلف العملاء	١٠٤,٢٩٢	١٣٦,٨٠١	١٥٤,٢٨٠	٩٦,٦١٣	٤٩١,٩٨٦	٧٧٩,٣١٧	٢٧٠,٠٨٣	٥٢,٠١٣	١٧٣,٧٣٩	١,٧٦٧,١٣٨
أوراق مالية استثمارية	٩,٣٦٠	١٧,٣٥٣	٢٣,٩٥٥	٤١,٠٢٩	٩١,٦٩٧	٢٨٦,٨٩٩	٢٥٤,٧٣٦	٩,٣٦٨	١٢٥,٤٣٤	٧٦٨,١٣٤
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	–	–	–	–	٤٣,٩٢٣	٤٣,٩٢٣
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٥٦,٠٨٨	٩٦	٤٩	٥٢	٥٦,٢٨٥	٨,٤٨٤	–	–	–	٦٤,٧٦٩
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	–	١٩,٨٧٩	٩١٤	١,٦١٩	١,٧٧١	٢٤,١٨٣
مجموع الموجودات	٧٣٧,٧٤٧	٣٩٨,٦٣٦	٢٣٤,٤٨٩	٢٢٦,١٥٨	١,٥٩٧,٠٣٠	١,٠٩٤,٥٧٩	٥٢٥,٧٣٣	٦٣,٠٠٠	٤٢٢,٢١٥	٣,٧٠٢,٥٥٧
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٨٧,٥١٨	٧٢,٣١١	–	٨٢	٢٥٩,٩١١	–	–	–	–	٢٥٩,٩١١
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	٦٤٥	–	–	٢٢,٠٥٨	٢٢,٧٠٣	١٦١,٣١٣	–	–	–	١٨٤,٠١٦
اقتراضات لأجل	–	–	٨,٥٠٩	–	٨,٥٠٩	١٩٧,٦٠٠	–	–	–	٢٠٦,١٠٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٤٠٦,٤١٠	٢٤١,٤٠٣	٦١,٢٦٣	٢٨,٤٤٧	٧٣٧,٥٢٣	٦٦,١٢٨	–	–	١,٦٩٠,٠٦٤	٢,٤٩٣,٧١٥
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٥٧,٧٠٣	٣,٣٣١	١,٥٩١	١,٢٩١	٦٣,٩١٦	٢٠,٦٧٥	–	–	–	٨٤,٥٩١
مجموع المطلوبات	٦٥٢,٢٧٦	٣١٧,٠٤٥	٧١,٣٦٣	٥١,٨٧٨	١,٠٩٢,٥٦٢	٤٤٥,٧١٦	–	–	١,٦٩٠,٠٦٤	٣,٢٢٨,٣٤٢
صافي	٨٥,٤٧١	٨١,٥٩١	١٦٣,١٢٦	١٧٤,٢٨٠	٥٠٤,٤٦٨	٦٤٨,٨٦٣	٥٢٥,٧٣٣	٦٣,٠٠٠	(١,٢٦٧,٨٤٩)	٤٧٤,٢١٥
متراكم	٨٥,٤٧١	١٦٧,٠٦٢	٣٣٠,١٨٨	٥٠٤,٤٦٨		١,١٥٣,٣٣١	١,٦٧٩,٠٦٤	١,٧٤٢,٠٦٤	٤٧٤,٢١٥	

٢٦ مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. إن استخدام المشتقات المالية تحكمه سياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض التقليل من المخاطر الناجمة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. إن القيم الاعتبارية تدل على حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الاعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١٤٧	٦٤٧	١٠٤,١٦١
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	٧,٤٦٧	٥,٩٩٣	٥٣٥,١٧٠
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	١٠٠	–	٤٩,٠١٠
	٧,٧١٤	٦,٦٣٩	٦٨٨,٣٤١

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الاعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١٠٨	١٣٧	١٠٥,٦٣٥
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	٦,٦٧٢	٩,٦٣٨	٥٤٩,٧١٦
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	١٥٨	–	٥٧,٥١٩
	٦,٩٣٨	٩,٧٧٥	٧١٢,٨٧٠

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وفي عقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع مقدار محدد من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك بتاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

إن معظم أنشطة متاجرة المشتقات المالية للمجموعة تتعلق بمعاملات خلفية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الحصول على الربح من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات. كما أدرج ضمن هذا البند المشتقات المالية التي لا تفي بمتطلبات التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. إن جزء من عملية إدارة المخاطر مرتبطة بإدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل التعرض لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة محددة من قبل مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة والعملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٣٥ و٣٦ على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة مشتقات مالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق هذا من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفق النقدي، كما تتطلب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة لتقلبات في معدلات صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض، وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ودين صادر، واقتراضات أخرى. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة ومقايضات العملة للتحوط ضد مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط هذه، إن المصادر الرئيسية لعدم الفعالية هي عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما ينتج عنه تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة.

فئة المخاطر	أقل من شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية					
٣١ ديسمبر ٢٠١٧					
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	–	٤٧١	١٥,٠٨٠	٢٥٠,٣٨٧	٢٦٩,٢٣٢
متوسط سعر الفائدة الثابت	–	٣٪	٣٪	٥٪	٥٪
٣١ ديسمبر ٢٠١٦					
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	١,٨٤٧	٥,٨٢٠	١٣,٧٦١	٢٢٦,١٥٠	٣٠٢,١٣٨
متوسط سعر الفائدة الثابت	٤٪	٦٪	٤٪	٥٪	٥٪

تم تضمين أداة التحوط ضمن الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

	٢٠١٧		٢٠١٦	
	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المتراكمة لتعديلات تحوط القيمة العادلة لبند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المتراكمة لتعديلات تحوط القيمة العادلة لبند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة ألف دينار بحريني
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)	٥٢١,٣١٦	(٤,٠٤٧)	٥٤٩,٠٥٧	٢,٢٣٠

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، قامت المجموعة بإثبات صافي خسارة بمبلغ وقدره ٠,٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: صافي ربح بمبلغ وقدره ١ ألف دينار بحريني)، والذي يمثل خسارة ناتجة من أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتجة من بنود التحوط العائدة إلى مخاطر التحوط ١٩٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: خسارة بإجمالي ٢١ ألف دينار بحريني).

تحوطات التدفقات النقدية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تحتفظ المجموعة بالأدوات التالية للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

	أقل من شهر واحد	من شهر إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
تحوط اقتراضات لأجل					
٣١ ديسمبر ٢٠١٧					
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	–	–	**٤٩,٠١٠**	–	–
متوسط سعر الفائدة الثابت	–	–	**٣٪**	–	–
٣١ ديسمبر ٢٠١٦					
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	–	–	٨,٥٠٩	٤٩,٠١٠	–
متوسط سعر الفائدة الثابت	–	–	٢٪	٣٪	–

تم تضمين أداة التحوط ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

	٢٠١٧		٢٠١٦	
	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	**احتياطي التدفقات النقدية ألف دينار بحريني**	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	احتياطي التدفقات النقدية ألف دينار بحريني
اقتراضات لأجل	**٤٩,٠١٠**	**١٠٠**	٥٧,٥١٩	١٥٨

٢٧ ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بمخاطر الائتمان لتعزيز الارتباطات الائتمانية، يتحمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. ومع ذلك، فإن مبلغ الخسارة المحتمل لا يمكن تحديده بسهولة، ومن المتوقع أن يكون إلى حداً كبير أقل من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لان أغلب الارتباطات الائتمانية يتم حدوثها عندما يحافظ العملاء على معايير ائتمان محددة. إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أقل من سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

إن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (متضمنة الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول تلزم المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم تضمينها ضمن خطابات الضمان لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود عادةً ما تكون بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة					
اعتمادات مستندية	**١,٣٠٧**	**١٧,٤٨١**	**١٨,٤٦٧**	–	**٣٧,٢٥٥**
خطابات ضمان	**٢٣٠,٦٢٠**	–	–	–	**٢٣٠,٦٢٠**
					٢٦٧,٨٧٥
ارتباطات					
ارتباطات قروض لم يتم سحبها	**١١٧,٦٧٠**	–	–	–	**١١٧,٦٧٠**
					١١٧,٦٧٠
					٣٨٥,٥٤٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة					
اعتمادات مستندية	٣,٣٣٦	١٨,٥٣٨	١٦,٦٤٤	–	٣٨,٥١٨
خطابات ضمان	٢٢٨,٢٨٧	–	–	–	٢٢٨,٢٨٧
					٢٦٦,٨٠٥
ارتباطات					
ارتباطات قروض لم يتم سحبها	١٢٧,١٨٦	–	–	–	١٢٧,١٨٦
					١٢٧,١٨٦
					٣٩٣,٩٩١

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سوف يتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

ارتباطات عقود التأجير

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في اتفاقيات تأجير تجارية على الممتلكات. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للنقض كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
خلال سنة واحدة	**٨١٥**	٨٣٨
بعد سنة واحدة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات	**١,٩٣٩**	١,٨٧٢
أكثر من خمس سنوات	**٤,٠٣٩**	٤,٤٠٦
	٦,٧٩٣	٧,١١٦

٢٨ إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، بشكل سريع وفعّال، عنصراً حاسماً لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة منتظمة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي تم تحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة أفضل ممارسات إدارة المخاطر والكوادر البشرية المؤهلة وذوات الخبرة.

كغيرها من المؤسسات المالية، تواجه المجموعة عدة مخاطر في أنشطتها وعملياتها تشتمل على (١) مخاطر الائتمان؛ (٢) مخاطر السوق (متضمنة على مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم)؛ (٣) مخاطر السيولة، (٤) المخاطر القانونية و(٥) المخاطر التشغيلية، كما هو مفصل أدناه.

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول بالكامل عن إدارة المخاطر. بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعه المستوى مسئوله عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

٢٨ إدارة المخاطر (تتمة)

إن قسم إدارة المخاطر والائتمان هو المسئول عن الإشراف على إدارة المخاطر في داخل البنك. كما أنه المسئول عن النظر في خصائص المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن إدخال أو تعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. كما يضع قسم إدارة المخاطر والائتمان الأنظمة والعمليات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ، كما أنه المسئول عن إدخال أدوات لإدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات مخاطر الائتمان ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة حدود الائتمان.
إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما أحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.
إن رئيس إدارة المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان ويقدم تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وبذلك يضمن استقلالية عملية إدارة المخاطر. وبالإضافة لما هو مذكور أعلاه، يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم هذه الوثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر ٢ وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل الأخذ باستخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وإذا لزم الأمر فإنه يقوم باقتراح السبل لمواصلة تطوير الإجراءات الداخلية.

أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، وكيفية إدارة المجموعة لهذه المخاطر موضحة في الفقرات التالية.

٢٩ مخاطر الائتمان وتركزها

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. يظهر تركز مخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في الأدوات المالية في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى.

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تتمثل في احتمال إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية وتقليل المعاملات مع أطراف محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي تركزات غير مرغوبة للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في أماكن أو قطاعات معينة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعى ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر الائتمان في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي والمحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدره للسداد. وتتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان، وهي مستقلة عن وحدات الأعمال، قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، تتألف من الأفراد الذين ثبتت جدراتهم بالائتمان والاستثمار ولجنة إدارة المخاطر ولجان المجلس. يتم مراجعة جميع السياسات المتعلقة بالائتمان من لجنة المخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تقوم المجموعة بوضع استراتيجيات الأعمال والمخاطر المحددة المتعلقة بالشركات والخدمات المصرفية للأفراد، وأنشطة الاستثمارات وأقسام الخزانة ضمن نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. وتناقش أية مخاطر إضافية مرتبطة بتلك الاستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ويتم تطبيق معايير مخاطر الرقابة اللازمة من خلال إدخال تعديلات على السياسات والإجراءات والتعاميم. كما تقوم المجموعة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر على أساس سنوي، وتقوم بمتابعة تطورات تلك الاستراتيجيات.

تقع مسئولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانيات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، أن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية لجميع العملاء بعد تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية. تتطلب الإجراءات الموحدة الموضحة في دليل الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمجموعة، خضوع جميع المقترحات الائتمانية لفحص مفصل من قبل مسئولي الائتمان والاستثمار المعنيين، واللذان يشكلان جزءاً من عملية الموافقة المكونة من ثلاثة توقيع وتعمل مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين والأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد عمل تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

٣٠ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والمشتقات المالية. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل أثر التقليل من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
أرصدة لدى بنوك مركزية	**٤٥٠,٨٣٩**	٢٩٣,٥١٥
أذونات خزانة	**٤٢٧,١٣٠**	٤٠١,٦٣٥
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**٢٢٣,٨٢٤**	٣١٨,٤٠٧
قروض وسلف العملاء	**١,٧٤٠,٦٥١**	١,٧٦٧,١٣٨
اوراق مالية استثمارية	**٦٨٣,٠٩٠**	٦٨٨,٧٣٠
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	**٦٦,٩٣٣**	٥٦,١٠٥
	٣,٥٩٢,٤٦٧	٣,٥٢٥,٥٣٠
التزامات محتملة	**٢٦٧,٨٧٥**	٢٦٦,٨٠٥
ارتباطات	**١١٧,٦٧٠**	١٢٧,١٨٦
	٣٨٥,٥٤٥	٣٩٣,٩٩١
	٣,٩٧٨,٠١٢	٣,٩١٩,٥٢١

٣١ تركز الموجودات والمطلوبات والبنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي

إن توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة في قائمة المركز المالي حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هي كالتالي:

	٢٠١٧			٢٠١٦		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
دول مجلس التعاون الخليجي	٣,٢٢٢,٧٢٨	٢,٧٥٦,٦٧١	٣٤٠,٢٢٠	٣,٠٨٨,٢٢١	٢,٦٨٢,٦٤٠	٣٣٣,٣٠٨
أمريكا الشمالية	٣٧,٥٤٧	٦,٧٧٦	١١	٦١,٦٥٠	٥,٩٦٥	٦١٥
دول الاتحاد الأوروبي	٢١٧,٢٠٢	٣٥١,٤٥٨	٣,٤٢٨	٢١٧,٨٤٦	٣٩٤,٢٢٥	٩,٧٩٩
آسيا	٢٢٤,٢٦٨	١٣٣,٤٢٠	٤١,٥٥٠	٢٤٣,٠٨٦	١٣٢,٢٤٣	٤٢,٥٨٨
أخرى	٦١,٣٥٥	١٣,٩٤٠	٣٣٦	٩١,٧٥٤	١٣,٢٦٩	٧,٦٨١
المجموع	٣,٧٦٣,١٠٠	٣,٢٦٢,٢٦٥	٣٨٥,٥٤٥	٣,٧٠٢,٥٥٧	٣,٢٢٨,٣٤٢	٣٩٣,٩٩١
تجاري وصناعي	٦١٩,٩٢٨	٢٢٦,٨٣٨	١٨٠,٨٦١	٦٢٩,٥٧٢	٩٤,٤٦٩	١٧٦,٩٩٢
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٦٥٥,٠٦٢	١,٢٤٠,٤٨٧	٢٧,٠١٨	٧٧٤,٣٤٨	١,٢٤٦,٨٥١	٣٣,٩٥٣
إنشائي وعقاري	٣٩٢,٢٢٥	٦٢,٣٠٥	١٢٨,٨٤٠	٤٠٨,٧٠٢	٦٢,٢٠٥	١٢٠,٢٨٩
حكومي وقطاع عام	١,٣٦٨,٦٢١	٤٩٨,٣٧٣	٣,٤٨٥	١,١٩٦,٨١٥	٦٩٨,٤٤٣	٢,٨٩٠
أفراد	٤٤١,٨٤٨	٩١٤,٥٣١	٦٢٤	٣٨٨,٠٨٦	٨٣٣,٧٢٨	٣٢٢
أخرى	٢٨٥,٤١٦	٣١٩,٧٣١	٤٤,٧١٧	٣٠٥,٠٣٤	٢٩٢,٦٤٦	٥٩,٥٤٥
المجموع	٣,٧٦٣,١٠٠	٣,٢٦٢,٢٦٥	٣٨٥,٥٤٥	٣,٧٠٢,٥٥٧	٣,٢٢٨,٣٤٢	٣٩٣,٩٩١

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية ائتمان الموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من ١ إلى ١٠ لعلاقات الائتمان، مع ١ إلى ٨ درجات تدل على أنها منتجة، ٩ و١٠ متعثرة تماشياً مع توجيهات بازل ٣. الدرجات من ١ إلى ٣ تمثل درجة عالية ومن ٤ إلى ٦ تمثل درجة المعيار الأساسي ومن ٧ إلى ٨ تمثل درجة دون المستوى.

يتم تعيين تصنيف لكافة الائتمانيات وفقاً لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الاقتراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

١ تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، واستثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ما لم يذكر على وجه التحديد، بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ في الجدول إجمالي القيم المدرجة. بالنسبة لارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

شرح المصطلحات: تم تضمين الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والمخاطر الائتمان المضمحلة في الإيضاح ٣,٣ اضمحلال الموجودات المالية.

	٢٠١٧			
	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	١٧٤,٥٥٠	٧٥١	–	١٧٥,٣٠١
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	٧٢٥,٨١٣	٢٠٢,٩١١	–	٩٢٨,٧٢٤
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	١٦,٤٦٤	١٢٠,٧٩٥	–	١٣٧,٢٥٩
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	–	٩٦,٣٥٣	٩٦,٣٥٣
	٩١٦,٨٢٧	٣٢٤,٤٥٧	٩٦,٣٥٣	١,٣٣٧,٦٣٧
خصص الخسارة	(٤,٦٢٩)	(٣٠,٩٣٣)	(٥٨,٠٢٦)	(٩٣,٥٨٨)
صافي القيمة المدرجة	٩١٢,١٩٨	٢٩٣,٥٢٤	٣٨,٣٢٧	١,٢٤٤,٠٤٩

	٢٠١٦			
	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	٣٣٨,٠٤٨	–	–	٣٣٨,٠٤٨
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	٦٣٤,١٥٣	١٥٣,٩٧٤	–	٧٨٧,١٢٧
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	٨,٣٥٥	١٩٥,٦٩٦	–	٢٠٤,٠٥١
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	–	٩٩,٩٨٤	٩٩,٩٨٤
	٩٨٠,٥٥٦	٣٤٨,٦٧٠	٩٩,٩٨٤	١,٤٢٩,٢١٠
خصص الخسارة	(٣,٦٢٣)	(٣٨,٥٩٧)	(٦٧,٣٣١)	(١٠٨,٥٥١)
صافي القيمة المدرجة	٩٧٧,٩٣٣	٣١٠,٠٧٣	٣٢,٦٥٣	١,٣٢٠,٦٥٩

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

١ تحليل نوعية الائتمان (تتمة)

	٢٠١٧			
	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء – مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	٤٧٨,٨٨٨	–	–	٤٧٨,٨٨٨
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	–	١٢,٥٤٤	–	١٢,٥٤٤
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	–	١٢,٧٣١	–	١٢,٧٣١
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	–	١١,١٧٨	١١,١٧٨
	٤٧٨,٨٨٨	٢٥,٢٧٥	١١,١٧٨	٥١٥,٣٤١
مخصص الخسارة	(٤,١٥٢)	(٦,٣٥١)	(٨,٢٣٦)	(١٨,٧٣٩)
صافي القيمة المدرجة	٤٧٤,٧٣٦	١٨,٩٢٤	٢,٩٤٢	٤٩٦,٦٠٢

	٢٠١٦			
	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء – مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	٤٣٢,٨٥٤	–	–	٤٣٢,٨٥٤
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	–	٨,٤٦٨	–	٨,٤٦٨
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	–	١٠,١٧٣	–	١٠,١٧٣
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	–	١٣,٣٣٥	١٣,٣٣٥
	٤٣٢,٨٥٤	١٨,٦٤١	١٣,٣٣٥	٤٦٤,٨٣٠
مخصص الخسارة	(٢,٩٥١)	(٥,٠٨٥)	(١٠,٣١٥)	(١٨,٣٥١)
صافي القيمة المدرجة	٤٢٩,٩٠٣	١٣,٥٥٦	٣,٠٢٠	٤٤٦,٤٧٩

	٢٠١٧			
	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	١٦٩,٧٩٠	–	–	١٦٩,٧٩٠
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	٢٣٩,٢٨٣	١٦١,٤٨٠	–	٤٠٠,٧٦٣
المجموع	٤٠٩,٠٧٣	١٦١,٤٨٠	–	٥٧٠,٥٥٣
مخصص الخسارة	(٨٣)	(٥٣٢)	–	(٦١٥)
صافي القيمة المدرجة	٤٠٨,٩٩٠	١٦٠,٩٤٨	–	٥٦٩,٩٣٨
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	٦٤,٢٥١	–	–	٦٤,٢٥١
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)	٤٤٩,٠٤٩	٢٣,٧٢٠	–	٤٧٢,٧٦٩
المجموع	٥١٣,٣٠٠	٢٣,٧٢٠	–	٥٣٧,٠٢٠
مخصص الخسارة	(٤)	–	–	(٤)
صافي القيمة المدرجة	٥١٣,٢٩٦	٢٣,٧٢٠	–	٥٣٧,٠١٦
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	١١٢,٥٧٩	–	–	١١٢,٥٧٩
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	١٩٢,٧٦٠	٣١,٤٥٩	–	٢٢٤,٢١٩
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	٦,٨٨٧	٤٠,٤٠٧	–	٤٧,٢٩٤
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	٦	١,٤٤٧	١,٤٥٣
المجموع	٣١٢,٢٢٦	٧١,٨٧٢	١,٤٤٧	٣٨٥,٥٤٥
مخصص الخسارة	(٥٦٤)	(٨٤٤)	–	(١,٤٠٨)
صافي القيمة المدرجة	٣١١,٦٦٢	٧١,٠٢٨	١,٤٤٧	٣٨٤,١٣٧

	٢٠١٦			
	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	١٨٣,٨٥٧	–	–	١٨٣,٨٥٧
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	٢٩١,٥٨٦	٩٤,٤١٩	–	٣٨٦,٠٠٥
المجموع	٤٧٥,٤٤٣	٩٤,٤١٩	–	٥٦٩,٨٦٢
مخصص الخسارة	(١٥٩)	(٤٤٥)	–	(٦٠٤)
صافي القيمة المدرجة	٤٧٥,٢٨٤	٩٣,٩٧٤	–	٥٦٩,٢٥٨
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	٨٣,٢٩٠	–	–	٨٣,٢٩٠
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)	٤٣٤,٠٤٢	–	–	٤٣٤,٠٤٢
المجموع	٥١٧,٣٣٢	–	–	٥١٧,٣٣٢
مخصص الخسارة	(٥)	–	–	(٥)
صافي القيمة المدرجة	٥١٧,٣٢٧	–	–	٥١٧,٣٢٧
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)	١٤٤,١٤٩	–	–	١٤٤,١٤٩
درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)	٧٧,٠٩٩	١٤٤,٦٥١	–	٢٢١,٧٥٠
دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)	٨٢٨	٢٧,١٦٨	–	٢٧,٩٩٦
متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)	–	٨	٨٨	٩٦
المجموع	٢٢٢,٠٧٦	١٧١,٨٢٧	٨٨	٣٩٣,٩٩١
مخصص الخسارة	(٢٦٨)	(٥٩٦)	–	(٨٦٤)
صافي القيمة المدرجة	٢٢١,٨٠٨	١٧١,٢٣١	٨٨	٣٩٣,١٢٧

* تتضمن درجة المعيار الأساسي استثمارات غير مصنفة بإجمالي ١,٤٦٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١,٥٤٩ ألف دينار بحريني).

يوضح الجدول التالي التحليل الائتماني للموجودات المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
سندات الدين الاستثمارية		
درجة عالية (AAA إلى A-)	٣,٢٦٦	٣,٧٨١

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

أنواع التعرضات الائتمانية

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة المخاطر	١١,٣٨٣	١١,٦٢٨
القروض والسلف:		
النقدية	١١٦,٧٨٥	٦٠,٩٥٢
رهن عقاري	٨١٩,٨٠٤	١,٠٩٦,٤١٢
الأدوات المالية	٣٠,٥٣٠	٥٥,٤٦٦

٢ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

إن مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- للاقتراض التجاري، مخصصات على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- لاقتراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية المتداولة في السوق

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

ومن سياسة المجموعة بيع عقاراتها المستحوذة بشكل منظم. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة عقاراتها المستحوذة للاستخدام التجاري.

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

راجع الإيضاح ٣,٣ الموجودات والمطلوبات المالية - الاضمحلال

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك النظرة المستقبلية.

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. تم تخصيص لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. تخضع التعرضات لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل التعرضات إلى مختلف درجات المخاطر الائتمانية.

إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالبنك. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة الفعلية والبطالة والنمو الائتماني المحلي وأسعار النفط وإيرادات الحكومة المركزية وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية، والتصنيفات الخارجية للمخاطر، ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، وقع التجربة التاريخية ذات الصلة.

كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من ٣٠ يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة ٣٠ يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

إعادة تفاوض الموجودات المالية

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك على الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى ١٢ شهراً الماضية ضمن المرحلة الثانية. وتعتبر فترة ١٢ شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح إن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ و
- تصنيف المقترض على أساس ٩ أو ١٠ وفقاً لدرجات التصنيف.

عند تقييم ما اذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار المؤشرات التالية:

- المؤشرات الكمية - مثال: وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للمجموعة؛ و
- البيانات التي يتم إعدادها داخلياً بالإضافة إلى التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

يتوافق تعريف التعثر في السداد بشكل كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض الرأس المال التنظيمي.

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة ٣ هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم عمل مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقة بالنسبة للتعرضات ومعدلات المقدرة للدفع المسبق.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات ما يلي:

١. **معدلات التحسن:** تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.

٢. **معدلات الاسترداد:** تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة للموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.

٣. **معدلات الخصم:** تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للتعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقتراض والضمانات المالية، تتضمن تعرضات التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقدي في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون ٣ سنوات في (المرحلة الثانية) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة الأولى) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تتضمن ما يلي:

- درجات المخاطر الائتمانية؛
- نوع المنتج؛ و
- الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقي متماثل بشكل دقيق.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

بنوك ومؤسسات مالية
حكومية
أوراق مالية استثمارية (أدوات الدين)

٣٣ القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد تفاوضها خلال السنة:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	**٨٣,٨٨٤**	٣٢,٤٨٦
قروض استهلاكية	**٥,٨٥٥**	٧,٤٦٩
	٨٩,٧٣٩	٣٩,٩٥٥

٣٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم عمل الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بأي من أنشطة المتاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع إيضاح ٣٥.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام. مما يعني أن هناك ١٪ إمكانية خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. فيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	**١٤٧**	١٧٢
سعر الفائدة	**٢**	٥
	١٤٩	١٧٧

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الفرضيات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقم للقيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم إجراء تقييم للنماذج الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي للبنك وكذلك المدققين الخارجيين.

٣٥ إدارة مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

إن من سياسة المجموعة الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة في مستويات مستقرة ومقبولة للحفاظ على صافي دخل فوائد منتظمة. تراقب المجموعة مستويات مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / حدود الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات «ماذا لو» للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الإقتصادية لحقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات الصرف الأجنبي لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق أمين الخزينة العالمي، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة على أساس دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، فإن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة الاثنتي عشر شهر القادمة بما يقارب ١٧,٧٣٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: زيادة بمقدار ١٩,٠٨٨ ألف دينار بحريني). ومع ذلك، فإن المزيد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية قد لا يكون الافتراض العملي في ظل البيئة الحالية، نظراً لانخفاض المستويات الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي وضع حركة انخفاض أسعار الفائدة إلى معدل ٠٪، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب إلى ١٦,١١٥ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ١١,٥٢٨ ألف دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن زيادة نطاق أسعار الفائدة عن مستوياته الحالية هو الأكثر احتمالاً والذي سوف يعود بالفائدة على البنك.

	معدل الصدمة المتوقعة (+٢٠٠ نقطة أساسية)		معدل الصدمة المتوقعة (-٢٠٠ نقطة أساسية)	
	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	**٢٠١٧ ألف دينار بحريني**	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
دينار بحريني	**١١,٥٥٧**	**١١,٣٣١**	١١,٥٥٧	٧,٤٩٩
دولار أمريكي	**٥,٤٦٨**	**٦,٢٥٠**	٤,٢٦٩	٢,٤٠٠
دينار كويتي	**١,٤٧١**	**(٢٦٠)**	١,٠٤٧	١٦٧
أخرى	**(٧٥٨)**	**١,٧٦٦**	(٧٥٨)	١,٤٦٢
المجموع	**١٧,٧٣٨**	**١٩,٠٨٨**	١٦,١١٥	١١,٥٢٨

إن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على حقوق الملكية بما يقارب ٧,٢٪ بإجمالي ٣٧,٩٠٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢,٨٪ ١٤,١٢٦ ألف دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على حقوق الملكية بما يقارب ٧,٢٪ بإجمالي ٣٧,٩٠٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢,٨٪، ١٤,١٢٦ ألف دينار بحريني).

٣٦ مخاطر العملة

إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني.

لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)	٢٠١٦ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)
الدولار الأمريكي	**٦٣,٥٤٠**	٨٣,١٤١
اليورو	**١٤٧**	٤٨٨
دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	**٢,٨٨٦**	٢,٥٨٢
الدينار الكويتي	**١,٠٣٩**	٥٠٤
أخرى	**٢٨٥**	١,٥٩٢

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (إيضاح ٣٤).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط خصوصاً مقابل مخاطر العملة المحددة.

٣٧ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى، هو كالتالي:

	التأثير على أسهم حقوق الملكية		
	٪ التغير في المؤشر	**٢٠١٧ المجموع ألف دينار بحريني**	٢٠١٦ المجموع ألف دينار بحريني
بورصة البحرين	± ١٥٪	**١,٣٧٤**	١,٨٦٣
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وأسواق الأوراق المالية الأخرى	± ١٥٪	**٣,٩١٢**	٤,٥٩٧
المجموع		**٥,٢٨٦**	٦,٤٦٠

٣٨ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بمختلف الودائع القانونية لدى بنوك مركزية، واتخذت خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها، وحدود الفجوات بموجب كل فاصل زمني من سلم الاستحقاقات، وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب كل فاصل زمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

إن من سياسة البنك الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توافر الأموال لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق أمين الخزينة العالمي، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وبأن التمويل لا يتركز في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد عمل تحليل شامل للحالة.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (متضمنة الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	٦٦,١٥٤	١٠٣,٨٨٠	٢٥,١٠٨	٥٩	٤٦	٢٨٢	–	–	–	١٩٥,٥٢٩
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	٥٥٢	٤٩٢	١,٢٣٠	٤٣,١٥٥	١٢٨,٦٥٢	–	–	–	١٧٤,٠٨١
اقتراضات لأجل	–	–	٢,٩٤٧	٤٨,٦٣٧	٢,٦٦٨	١٥٨,٨٢٠	–	–	–	٢١٣,٠٧٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,٢٤٩,٧٤٨	٣٥٤,٢٩٣	٢٩٧,١٠٠	٢٧٧,٦٩٥	٢١٤,٣٠٠	٢٧٢,٦٩٨	٦	–	–	٢,٦٦٥,٨٤٠
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	١,٣١٥,٩٠٢	٤٥٨,٧٢٥	٣٢٥,٦٤٧	٣٢٧,٦٢١	٢٦٠,١٦٩	٥٦٠,٤٥٢	٦	–	–	٣,٢٤٨,٥٢٢
خطابات ضمان	٢٣٠,٦٢٠	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٣٠,٦٢٠
ارتباطات القروض غير المسحوبة	١١٧,٦٧٠	–	–	–	–	–	–	–	–	١١٧,٦٧٠
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	–	(٢,٧٨٩)	(٤,٨٣٩)	(٦٣,٦٣٠)	(٢٠,٨٨٨)	(٣٣٩,١٦٨)	(٢٣٩,١٣٠)	(٥٨,٥٤٦)	(٦٩,٥٩٠)	(٧٩٨,٥٨٠)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	–	٢,٤١١	٤,٢٣١	٦٣,٠٧٦	١٩,٧٠٧	٣٣١,١٩٠	٢٣٣,٥٢١	٥٢,٧٧١	٦٦,٠٥٣	٧٧٢,٩٦٠
	–	(٣٧٨)	(٦٠٨)	(٥٥٤)	(١,١٨١)	(٧,٩٧٨)	(٥,٦٠٩)	(٥,٧٧٥)	(٣,٥٣٧)	(٢٥,٦٢٠)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	١٨٧,٥٢٢	٧٢,٤٧١	١٦	٩٢	–	–	–	–	٢٦٠,١٠١
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	٦٥٠	–	–	٢٢,٧٨٤	١٨٢,٥٢٤	–	–	–	٢٠٥,٩٥٨
اقتراضات لأجل	–	–	٣١٣	٨,٨٩١	٣,٣٠٩	٢١١,٤٥٧	–	–	–	٢٢٣,٩٧٠
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,١٣١,٨٤٥	٤٩٤,٣٦٥	٤١١,٩٣٧	٢٢٧,٠٢٣	١٣٥,٧٤٨	١١٢,٧٠٦	٤,٤٧١	٨,٩٤٤	–	٢,٥٢٧,٠٣٩
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	١,١٣١,٨٤٥	٦٨٢,٥٣٧	٤٨٤,٧٢١	٢٣٥,٩٣٠	١٦١,٩٣٣	٥٠٦,٦٨٧	٤,٤٧١	٨,٩٤٤	–	٣,٢١٧,٠٦٨
خطابات ضمان	٢٢٨,٢٨٦	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٢٨,٢٨٦
ارتباطات القروض غير المسحوبة	١٢٧,١٨٧	–	–	–	–	–	–	–	–	١٢٧,١٨٧
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	–	(٢,٧٠٥)	(٨,٠٤٧)	(١٨,٧١٧)	(٢٦,٤٠٤)	(٣٧٤,٢٠٠)	(٢٧٦,٩٥٣)	(٤٢,٢٢٦)	(٧٦,٨٨١)	(٨٢٦,١٣٣)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	–	٣,٠٠٥	٨,٤٩١	١٧,٣٦٧	٢٣,٠٠٧	٣٥٠,٢٩٧	٢٦٣,٩٦٩	٣١,٨٧٣	٦٩,٠٩٤	٧٦٧,١٠٣
	–	٣٠٠	٤٤٤	(١,٣٥٠)	(٣,٣٩٧)	(٢٣,٩٠٣)	(١٢,٩٨٤)	(١٠,٣٥٣)	(٧,٧٨٧)	(٥٩,٠٣٠)

٣٩ القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٦٣,٥٠٢	–	٦٦٦	٥٦٤,١٦٨
أسهم حقوق الملكية	٣٥,٢٤٢	٦,٧٣٧	٢٢,٧٢٠	٦٤,٦٩٩
صناديق مدارة	–	١,١٩٦	–	١,١٩٦
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	١٤٧	–	١٤٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	٧,٤٦٧	–	٧,٤٦٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	–	١٠٠	–	١٠٠
	٥٩٨,٧٤٤	١٥,٦٤٧	٢٣,٣٨٦	٦٣٧,٧٧٧
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	٦٤٧	–	٦٤٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	٥,٩٩٢	–	٥,٩٩٢
	–	٦,٦٣٩	–	٦,٦٣٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٦٣,٠٢٣	٢,٦٣٤	–	٥٦٥,٦٥٧
أسهم حقوق الملكية	٤٣,٧٤٢	٦,٠٦٦	٢٨,١٥٣	٧٧,٩٦١
صناديق مدارة	–	١,٤٤٢	–	١,٤٤٢
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	١٠٨	–	١٠٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	٦,٦٧٢	–	٦,٦٧٢
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	–	١٥٨	–	١٥٨
	٦٠٦,٧٦٥	١٧,٠٨٠	٢٨,١٥٣	٦٥١,٩٩٨
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	١٣٧	–	١٣٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	٩,٦٣٨	–	٩,٦٣٨
	–	٩,٧٧٥	–	٩,٧٧٥

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

خلال فترة إعداد التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى قياسات القيمة العادلة المستوى ٣.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

٢٠١٧	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	**١٩٩,٠١٢**	**١٩٣,٩٤١**	**(٥,٠٧١)**
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	**١١٨,٩٢٣**	**١١٧,٢٣٣**	**(١,٦٩٠)**

٢٠١٦	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	٢٠٦,١٠٩	١٩٩,٥٩٦	(٦,٥١٣)
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	١٢٣,٠٧٣	١٢٠,٩٣٧	(٢,١٣٦)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي قيم عادلة ضمن المستوى ١.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، فيما عدا تلك المفصح عنها في الجدول أعلاه.

٤٠ الدفع على أساس الأسهم

إن المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة هي موضحة في الجدول التالي:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
مصروفات ناتجة من مدفوعات لمعاملات تم تسويتها على أساس الأسهم	**١,٢٤٢**	٧١٤
أسهم مكتسبة خلال السنة	**(٥٤٣)**	(٧٤٥)

خلال سنة ٢٠١٠، قامت لجنة التعيين والمكافآت للبنك بتعديل خطة خيارات أسهم الموظفين لخيارات الأسهم الممنوحة مسبقاً. تم إيقاف الخطة الحالية اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠١٠. انتقل البنك إلى خطة حوافز جديدة طويلة الأجل، والتي يشار إليها كخطة أداء أسهم الموظفين، والتي تمنح أسهم (بدلاً من الخيارات) إلى المدراء التنفيذيين. فيما يلي أدناه تفاصيل تعديلات خطة خيار الأسهم وخطة أداء أسهم الموظفين:

خطة حوافز الموظفين الطويلة الأجل

يتم منح الأسهم لكبار المدراء مع خدمة لأكثر من ١٢ شهراً بتاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى تلبية الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى فترة ثلاث سنوات وبأن يكون الموظف موجود في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب).

يستخدم البنك أسهم الخزانة الحالية لخطة أداء أسهم الموظفين وكما يمكنه إصدار أسهم جديدة لتسوية خطة أسهم الموظفين في المستقبل. إن سعر الأسهم الممنوحة تعادل القيمة السوقية لأسهم البنك بتاريخ المنح. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تم تحويل ٤,٦٣٦,٩٢٨ سهم (٢٠١٦: ١٠,٣٩٨,٤٤١ سهم) من أسهم خزانة إلى أسهم بنك البحرين والكويت ش.ش.و. وذلك تمشياً مع خطة أداء أسهم الموظفين.

٤٠ الدفع على أساس الأسهم (تتمة)

خطة حوافز الموظفين الطويلة الأجل (تتمة)

يلخص الجدول التالي عدد وتكلفة كل سهم من الأسهم الممنوحة خلال السنة بموجب النظام الجديد:

	٢٠١٧		٢٠١٦	
	عدد الأسهم	التكلفة للسهم دينار بحريني	عدد الأسهم	التكلفة للسهم دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي لأسهم حقوق الملكية الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	**٤,٦٣٦,٩٢٨**	**٠,٣٥٤**	٥,٩١٤,٩٨١	٠,٤٢٤
أسهم حقوق الملكية الممنوحة خلال السنة	**٢,٢٨١,٩٣٢**	**٠,٣٩٤**	٢,٨٥١,١٧٧	٠,٣١٢
أسهم حقوق الملكية المحولة إلى أمين	**١,٧٦٩,٨١٦**	**٠,٣٩٤**	٩٠٠,٠٠٠	٠,٣١٢
الأسهم المحولة إلى الموظفين الحاليين	**(١,٢٥٦,٢٦٠)**	**٠,٤٣٢**	(١,٧٩٨,٣٠٢)	٠,٤٢٥

بلغت القيمة السوقية لأسعار أسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ٠,٤١٤ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٠,٤٠٠ دينار بحريني).

٤١ ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني
قاعدة رأس المال:		
رأسمال الأسهم العادية فئة ١	**٤٠٨,٧٨٤**	٣٨٣,٥١٨
رأس المال الإضافي فئة ١	**٨٦,٠٩٨**	٨٦,٠٩٨
رأس المال فئة ٢	**٢٩,٥٧٨**	٣٠,٨٦٥
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**٥٢٤,٤٦٠**	٥٠٠,٤٨١
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	**٢,٣٦٦,٢١٢**	٢,٤٦٩,٢٠٧
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	**٢٢٦,٤٢٥**	٢١١,٨٥٤
التعرض الموزون لمخاطر السوق	**٢٨,٠٥٠**	٢٧,٠٢٥
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	**٢,٦٢٠,٦٨٧**	٢,٧٠٨,٠٨٦
ملاءة رأس المال (أ / ب * ١٠٠)	**٢٠,٠١٪**	١٨,٤٨٪
الحد الأدنى المطلوب	**١٢,٥٠٪**	١٢,٥٠٪

إدارة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هي التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال، وبأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات عليه على ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

بازل ٣ وإدارة رأس المال

اعتمد البنك إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل ٣ وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم ملاءة رأس المال لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج العائد على رأس المال المعدل للمخاطر في عملية اتخاذ القرارات.

٤٢ المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي ٧٩٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٨١٤ ألف دينار بحريني). بناءً على أفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنه من تشغيل عملياته بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها مباشرةً إلى لجنة التدقيق، والتي تتألف من أعضاء من مجلس الإدارة، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بالإبلاغ عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية. ولهذا الغرض يتم عمل نسخ إحتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حالة عطل أنظمة الحاسب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشاء البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، وللحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمتابعة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لدى الشركات التابعة للبنك خطة طوارئ مماثلة لعملياتها.

٤٣ نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٤٤ نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في يناير ١٩٩٦ بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة ٣٪ أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك ١٠٪ من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف ٥ سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة ١٧,٠٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٥,٣٣٨ ألف دينار بحريني). ومن أصل المبلغ الإجمالي للصندوق، فإن مدفوعات أصل مبلغ القرض يعادل ١٤,٩٢٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٣,٤٩٦ ألف دينار بحريني) متضمنة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن أصل المبلغ الرئيسي، تم استثمار مبلغ وقدره ٦,٠٦٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٤,٩١٢ ألف دينار بحريني) في سندات صادرة من قبل مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين وسندات دول مجلس التعاون الخليجي.

٤٥ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	٤٦٩,٤٣٦	٤٦٩,٤٣٦
أذونات خزانة	–	٩,٠٣٧	–	٤١٨,٠٩٣	٤٢٧,١٣٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	٢٢٣,٨٢٤	٢٢٣,٨٢٤
قروض وسلف العملاء	–	–	–	١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٤٠,٦٥١
أوراق مالية استثمارية	٤,٤٦٢	٥٦٠,٩٠١	٦٤,٦٩٩	١١٨,٩٢٣	٧٤٨,٩٨٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	٤٦,٩٥٨	٤٦,٩٥٨
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	–	–	–	٧٩,٦٨٠	٧٩,٦٨٠
عقارات ومعدات	–	–	–	٢٦,٤٣٦	٢٦,٤٣٦
مجموع الموجودات	٤,٤٦٢	٥٦٩,٩٣٨	٦٤,٦٩٩	٣,١٢٤,٠٠١	٣,٧٦٣,١٠٠
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	١٩٣,٤٧٢	١٩٣,٤٧٢
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	١٦١,٣١٤	١٦١,٣١٤
اقتراضات لأجل	–	–	–	١٩٩,٠١٢	١٩٩,٠١٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	٢,٦٢٣,٥٧٧	٢,٦٢٣,٥٧٧
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	–	–	–	٨٤,٨٩٠	٨٤,٨٩٠
مجموع المطلوبات	–	–	–	٣,٢٦٢,٢٦٥	٣,٢٦٢,٢٦٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	٣١٤,٣٦٨	٣١٤,٣٦٨
أذونات خزانة	–	٧,٣٨١	–	٣٩٤,٢٥٤	٤٠١,٦٣٥
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	٣١٨,٤٠٧	٣١٨,٤٠٧
قروض وسلف العملاء	–	–	–	١,٧٦٧,١٣٨	١,٧٦٧,١٣٨
أوراق مالية استثمارية	١٠,٤٨٦	٥٦١,٨٧٥	٧٢,٧٠٠	١٢٣,٠٧٣	٧٦٨,١٣٤
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	٤٣,٩٢٣	٤٣,٩٢٣
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	–	–	–	٦٤,٧٦٩	٦٤,٧٦٩
عقارات ومعدات	–	–	–	٢٤,١٨٣	٢٤,١٨٣
مجموع الموجودات	١٠,٤٨٦	٥٦٩,٢٥٦	٧٢,٧٠٠	٣,٠٥٠,١١٥	٣,٧٠٢,٥٥٧
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	٢٥٩,٩١١	٢٥٩,٩١١
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	١٨٤,٠١٦	١٨٤,٠١٦
اقتراضات لأجل	–	–	–	٢٠٦,١٠٩	٢٠٦,١٠٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	٢,٤٩٣,٧١٥	٢,٤٩٣,٧١٥
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	–	–	–	٨٤,٥٩١	٨٤,٥٩١
مجموع المطلوبات	–	–	–	٣,٢٢٨,٣٤٢	٣,٢٢٨,٣٤٢

إفصاحات بازل ٣ – العنصر الثالث

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١ الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي إلزامية إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل إتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة في التقرير السنوي.

٢ مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣

إن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الموضوع من قبل لجنة بازل، وهي كالتالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

من بين العناصر الثلاثة، فإن العنصر الأول هو الأكثر تأثراً وتم تعديله إلى حدٍ كبير مع طرح إتفاقية بازل ٣. كما تم اعتماد متطلبات إفصاحات إضافية ضمن العنصر الثالث.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد وإحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

وكجزء من تنفيذ إتفاقية بازل ٣، في حين بقي إحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر تقريبا نفس إطار عمل إتفاقية بازل ٢، شهد تعريف رأس المال التنظيمي تغييرات جوهرية حيث تركز إتفاقية بازل ٣ على زيادة كمية ونوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة ١ هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة ١ هي الأسهم العادية والأرباح المبقاة. تم تنسيق الخصومات من رأس المال وتصفية التدابير وتطبيقها بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. ما تبقى من قاعدة رأس المال فئة ١ يجب أن يتكون من الأدوات التي هي ثانوية ولديها أرباح غير متراكمة تقديرية بالكامل أو كوبونات، وليس لها تواريخ إستحقاق ولا حوافز للاسترداد. بعض الأدوات المؤهلة مسبقاً كرأسمال تنظيمي مثل أدوات رأس المال المختلطة المبتكرة لم تعد مقبولة وسيتم التخلص من القائم منها تدريجياً. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع المزيد من القيود على أدوات رأس المال فئة ٢ والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي، وتم إستبعاد ما يسمى بأدوات رأس المال فئة ٣، التي كانت متاحة فقط لتغطية مخاطر السوق. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل ٣ عدداً من المخازن الاحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الاحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن احتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الاحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية).

لقد تمت زيادة الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) من ١٢ بالمائة إلى ١٢,٥ بالمائة، مقارنة مع ١٠,٥ بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم حديثاً إدخال حدود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل ٣ مثل نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة ١ بنسبة ٩ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لراس المال فئة ١ بنسبة ١٠,٥ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال). في حال كانت نسبة ملاءة رأس المال أدنى من ١٢,٥ بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من المستوى المستهدف، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب مصرف البحرين المركزي من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لملاءة رأس المال أعلى من ١٢,٥ بالمائة.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الإئتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:-

١) مخاطر الإئتمان

لأغراض تقديم التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. تشكل مخاطر الإئتمان ما يقارب ٩٠ بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. لدى البنك بنية قوية لإدارة المخاطر الإئتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم ٢٨ و٢٩ من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة للمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الإئتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

٢) مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لرأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

٣) المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، إلا إذا تم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض تقديم التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة ١٥ بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملاءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من ١٢,٥ بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويقدر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة ٣ سنوات المتعمدة من قبل مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. كما يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المرجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كافٍ وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية لانضباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملاءة رأس المال. تنشر البنوك الإفصاحات بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من تحليلي كمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

الإصلاحات التنظيمية

لقد تم تصنيف البنك باعتباره أحد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية في القطاع المصرفي. في الوقت الحالي، لم يشرع مصرف البحرين المركزي أي مخزون إحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية أو متطلبات إضافية لرأس المال للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

سيكون إطار نسبة المديونية جزءاً من العنصر الأول بعد عرضه من قبل مصرف البحرين المركزي.

يقيّم البنك الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفقاً للتوجيهات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٣ هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملاءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلا من شكلي التوحيد الاعتيادي والتجميعي.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملاءة رأس المال:

	المقر	الملكية	أساس التوحيد
الشركات التابعة			
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪	التوحيد بالكامل
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪	موزونة للمخاطر
إنفيتا – الكويت*	دولة الكويت	٦٠٪	موزونة للمخاطر
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. (جي بي أس)**	مملكة البحرين	٥٥٪	التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة			
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	٢٤٪	موزونة للمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	٢٣٪	موزونة للمخاطر
شركة بنفت ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	٢٢٪	موزونة للمخاطر
المشاريع المشتركة			
سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٥٠٪	موزونة للمخاطر
أجيلا كابيتال منجمنت المحدودة	المملكة المتحدة	٥٠٪	موزونة للمخاطر
شركة بنك البحرين والكويت. جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ب	دولة الكويت	٤٠٪	موزونة للمخاطر

* المساهمة من خلال الشركة التابعة إنفيتا
** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس

لا توجد أي قيود على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي داخل المجموعة.

٤ قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة ألف دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية ألف دينار بحريني	المرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**٤٦٩,٤٣٦**	**٤٦٩,٤٣٦**	
أذونات خزانة	**٤٢٧,١٣٠**	**٤٢٧,١٣٠**	
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**٢٢٣,٨٢٤**	**٢٢٣,٨٢٤**	
قروض وسلف العملاء	**١,٧٤٠,٦٥١**	**١,٧٤٠,٦٥١**	
من ضمنها الخسارة الإئتمانية المتوقعة (١,٢٥ بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر)		(٢٩,٥٧٨)	أ
من ضمنها صافي قروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الائتمانية المتوقعة)	١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٧٠,٢٢٩	
أوراق مالية استثمارية	**٧٤٨,٩٨٥**	**٧٤٨,٩٨٥**	
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية		٢٤,٩١٦	ب
من ضمنها إستثمارات في مؤسسات مالية في رأسمال الأسهم العادية فئة ١		٢٢,٥٣٨	ج
من ضمنها إستثمارات في مؤسسات مالية في رأسمال فئة ٢		٢,٣٧٨	د
من ضمنها إستثمارات الأخرى		٦٩٩,١٥٣	
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**٤٦,٩٥٨**	**٤٩,٧٨٦**	
من ضمنها إستثمارات في الأسهم الذاتية	٤٧٥	٤٧٥	هـ
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في مؤسسات مالية	٣٢,٦٨١	٣٢,٦٨١	و
من ضمنها إستثمارات الأخرى	١٣,٨٠٢	١٦,٦٣٠	
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	**٧٩,٦٨٠**	**٧٧,٨٠١**	
من ضمنها موجودات ضريبة مؤجلة ناتجة من الفروق المؤقتة	١,٦٣١	١,٦٣١	ز
من ضمنها فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٧٨,٠٤٩	٧٦,١٧٠	
ممتلكات ومعدات	**٢٦,٤٣٦**	**٢٦,٢٨٣**	
مجموع الموجودات	**٣,٧٦٣,١٠٠**	**٣,٧٦٣,٨٩٦**	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**١٩٣,٤٧٢**	**١٩٣,٤٧٢**	
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**١٦١,٣١٤**	**١٦١,٣١٤**	
إقتراضات لأجل	**١٩٩,٠١٢**	**١٩٩,٠١٢**	
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**٢,٦٢٣,٥٧٧**	**٢,٦٢٥,٣٠٠**	
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	**٨٤,٨٩٠**	**٨٤,٣٤٣**	
مجموع المطلوبات	**٣,٢٦٢,٢٦٥**	**٣,٢٦٣,٤٤١**	
حقوق الملكية			
رأس المال	**١٠٨,١٦٥**	**١٠٨,١٦٥**	ح
أسهم خزانة	**(٩٩٨)**	**(٩٩٨)**	ط
أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	**٨٦,٠٩٨**	**٨٦,٠٩٨**	ي
علاوة إصدار أسهم	**٤١,٠١٦**	**٤١,٠١٦**	ك
إحتياطي قانوني	**٥٤,٠٨٢**	**٥٤,٠٨٢**	ل
إحتياطي عام	**٥٤,٠٨٢**	**٥٤,٠٨٢**	م
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	**(٨,٣٤٩)**	**(٨,٣٤٩)**	
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية	(٨,٥٧٣)	(٨,٥٧٣)	ن
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية	٢٢٤	٢٢٤	س
تعديلات تحويل عملات أجنبية	**(٩,٢٧١)**	**(٩,٢٧١)**	
من ضمنها يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة		(٧١)	ع
من ضمنها يتعلق بالشركة الأم		(٩,٢٠٠)	ف
أرباح مبقاة	**١٣٤,٦٣٢**	**١٣٤,٦٣٢**	
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين	٣,٠٣٦	٣,٠٣٦	
من ضمنها الأرباح المبقاة	١٣١,٥٩٦	١٣١,٥٩٦	ص
توزيعات مقترحة	**٣٩,١٦١**	**٣٩,١٦١**	ق
العائد إلى ملاك البنك	٤٩٨,٦١٨	٤٩٨,٦١٨	
حقوق غير مسيطرة	٢,٢١٧	١,٨٣٧	
مجموع حقوق الملكية	**٥٠٠,٨٣٥**	**٥٠٠,٤٥٥**	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٣,٧٦٣,١٠٠**	**٣,٧٦٣,٨٩٦**	

المؤسسات القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات	مجموع أسهم حقوق الملكية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	معالجة الأعمال واسنادها بأطراف خارجية	٣,٧٥٦	٣,٢٠٩

٥ مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة ١ ورأس المال فئة ٢. كما ينقسم رأس المال فئة ١ إلى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ ورأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة ١ من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الاحتياطيات المفصح عنها بما في ذلك: ١) الإحتياطيات العامة؛ ٢) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ ٣) علاوة إصدار أسهم؛ ٤) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ ٥) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواءً تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة ١. يتكون رأس المال الإضافي فئة ١ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة ١، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١ ولا يتم تضمينها في الأسهم العادية لرأس المال فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأس المال فئة ٢ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة ٢، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة ١، (د) المخصصات العامة لخسائر القروض (الخسارة الائتمانية المتوقعة)، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والإستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تمشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة ٢. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة ٢ لبنك البحرين والكويت فقط على المخصصات العامة لخسائر القروض (الخسارة الائتمانية المتوقعة).

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ المخصصات العامة لخسائر القروض (تعرف أيضاً بمخصصات الإضمحلال الجماعي/ الخسارة الائتمانية المتوقعة) التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة ٢ والتي يجب أن تكون كحد أقصى ١,٢٥ بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية.

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الموحدة		
رأسمال الأسهم العادية فئة ١		٦,٥٠٪
رأس المال الإضافي فئة ١	١,٥٠٪	
رأس المال فئة ١		٨,٠٠٪
رأس المال فئة ٢	٢,٠٠٪	
مجموع رأس المال		١٠٪
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		٢,٥٠٪
ملاءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		٩,٠٠٪
رأس المال فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		١٠,٥٠٪
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		١٢,٥٠٪

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الفردي		
رأسمال الأسهم العادية فئة ١		٤,٥٠٪
رأس المال الإضافي فئة ١	١,٥٠٪	
رأس المال فئة ١		٦,٠٠٪
رأس المال فئة ٢	٢,٠٠٪	
مجموع رأس المال		٨,٠٠٪
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		٠,٠٠٪

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة ١.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

مكونات رأس المال التنظيمي

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول المرجع للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

	مكونات رأس المال التنظيمي ألف دينار بحريني	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥ ألف دينار بحريني	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد
رأسمال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات			
رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	١٤٨,١٨٣		ح + ط + ك
الأرباح المبقاة	١٧٠,٦٨٦		ع + ص + ق
الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	٩٠,٦١٥		ل + م + ن + س + ف
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	**٤٠٩,٤٨٤**	**–**	
رأسمال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية			
إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	٢٢٤		س
الإستثمارات في الأسهم الخاصة	٤٧٥		هـ
الإستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز الإستثمارية المكشوفة المؤهلة، حيث لم يملك البنك أكثر من ١٠ بالمائة من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠ بالمائة)	–	٢٢,٥٣٨	ج
مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة ١	**٦٩٩**	**٢٢,٥٣٨**	
رأسمال الأسهم العادية فئة ١	**٤٠٨,٧٨٥**		

٥ مكونات رأس المال – الموحد (تتمة)

	مكونات رأس المال التنظيمي ألف دينار بحريني	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل جلول سنة ٢٠١٥ ألف دينار بحريني	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد
رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات			
أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	٨٦,٠٩٨		ي
من ضمنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبية المطبقة	٨٦,٠٩٨		
رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	**٨٦,٠٩٨**	**–**	
رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية			
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١	–	–	
رأس المال الإضافي فئة ١	**٨٦,٠٩٨**	**–**	
رأس المال فئة ١ (رأس المال فئة ١ = رأسمال الأسهم العادية فئة ١ + رأس المال الإضافي فئة ١)	**٤٩٤,٨٨٣**		
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات			
المخصصات	٢٩,٥٧٨		أ
رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	**٢٩,٥٧٨**		
رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية			
الإستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية خارج نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز الإستثمارية المكشوفة المؤهلة، حيث لم يملك البنك أكثر من ١٠ بالمائة من رأسمال الأسهم العادية للشركة (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠ بالمائة)	–	٢,٣٧٨	د
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢	–	٢,٣٧٨	
رأس المال فئة ٢	**٢٩,٥٧٨**		
مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة ١ + رأس المال فئة ٢)	**٥٢٤,٤٦٢**		
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر	**٢,٦٢٠,٦٨٧**		
نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي			
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	١٥,٦٠٪		
رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	١٨,٨٨٪		
مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٢٠,٠١٪		
متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية بالإضافة إلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك العالمية الهامة، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٩,٠٠٪		
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	٢,٥٠٪		
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	لا ينطبق		
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك العالمية الهامة	لا ينطبق		
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	١٥,٦٠٪		
الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل ٣)			
نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)	٦,٥٠٪		
نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)	٨,٠٠٪		
مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)	١٠,٠٠٪		
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)			
الإستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	٢٤,٩١٦		ب
الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	٣٢,٦٨١		و
الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروض المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	١,٦٣١		ز
الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢			
المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	٤٨,١٦٩		
الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	٢٩,٥٧٨		أ

٦ ملاءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ على قاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية لأعمال البنك. كما يتم التعرف على تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكييف والمزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على الهيكل على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال الخاصة به (١٣,٩٠بالمائة). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملاءة رأس المال وهو ١٢,٥ بالمائة. إن نسبة ملاءة رأس المال للمجموعة هي ٢٠,٠١ بالمائة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للمحافظة على نسبة ملاءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت تقديرات استراتيجية لسنوات متعددة على دفعات سنوية والتي تتضمن على إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال القصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال الطويلة الأجل.

نسب رأس المال – الموحدة والشركات التابعة
أعلى من ٥ بالمائة من رأسمال المجموعة

	نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة ١
مجموعة بنك البحرين والكويت	٪٢٠,٠١	٪١٨,٨٨
كريدي مكس	٪٦٣,٥٩	٪٦٣,٥٩

٧ مخاطر الإئتمان – إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الإئتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الإئتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتنويع محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. وهو يمثل وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر، هي كالتالي:-

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملات الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة للمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملة المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقا لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك على مطالبات من شركات إستثمارية، وهي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة ٧٥ بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المقترض أو المستأجرة بوزن مخاطر بنسبة ٧٥ بالمائة. تخضع مطالبات الرهون المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى ١٠٠ بالمائة. إذا تم تصنيف المقترض بأدنى من -BB، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي، على سبيل المثال محفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة للأسهم والصناديق المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة ١٥٠ بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهرية في الشركات التجارية (تعرف «إستثمارات جوهرية» في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن ١٠ بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من ١٥ في المائة (فردي) و٦٠ في المائة (جماعي) من رأسمال البنك («مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال») يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠٠ بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة ٢٥٠ بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة ١٠٠ بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة ١٥٠ بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

٧ مخاطر الإئتمان – إفصاحات العنصر الثالث (تتمة)

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة ١٠٠ بالمائة أو ١٥٠ بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الإستثمار في الشركات العقارية أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري.) يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة ٢٠٠ بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة للمخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة ١٠٠ بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة ٢٠ بالمائة إلى ١,٢٥٠ بالمائة، على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت هي جزء من محفظة إستثمارات البنك.

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من ١٥ بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠٠ بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش لاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الإئتمان بموجب اتفاقية بازل ٣

تعرضات مخاطر الإئتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الإئتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الإئتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تضاعف عن طريق عامل تحول الإئتمان ذو الصلة القابل للتطبيق لفئة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي. وبالتالي، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ الموحدة كما هو مذكور أعلاه في هذا التقرير بنفس طريقة تعرضات البنود المدرجة في قائمة المركز المالي.
- في حالة عقود المشتقات غير المدرجة، بالإضافة إلى متطلبات مخاطر رأس المال الافتراضية لمخاطر إئتمان الطرف الآخر، يجب على البنك إضافة رسوم رأس المال لتغطية مخاطر خسائر القيد للقيمة السوقية على المخاطر المتوقعة للطرف الآخر (هذه الخسائر التي تعرف بأنها تعديلات قيمة الإئتمان).
- يتم تقديم تقرير بشأن تعرضات مخاطر الإئتمان وفقاً للعنصر الثالث يتم عادةً تقديم تقرير بشأنها من خلال المحافظ الموحدة حسب نوع الطرف الآخر. تم عرض القوائم المالية على أساس نوعية الموجود بدلاً من الطرف الآخر ذو الصلة. على سبيل المثال، سيتم تصنيف قرض البنك في المحفظة الموحدة للبنوك ضمن إطار عمل ملاءة رأس المال بالرغم من تصنيفها كقروض وسلف في القوائم المالية الموحدة.
- يتم تطبيق بعض الضمانات المؤهلة لتقليل التعرضات وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال، في حين لا توجد اتفاقية مقاصة للضمانات قابلة للتطبيق في القوائم المالية الموحدة.
- استناداً إلى توجيهات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إما أن يتم تضمين أو خصم بعض التعرضات من قاعدة رأس المال التنظيمي بدلاً من معاملتها كموجودات في القوائم المالية الموحدة.

٨ متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة للمخاطر

	إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر) ألف دينار بحريني	الضمانات المالية المؤهلة ألف دينار بحريني	مخاطر الإئتمان بعد تقليل المخاطر ألف دينار بحريني	الموجودات الموزونة للمخاطر ألف دينار بحريني	رأس المال التنظيمي المطلوب ١٢,٥ بالمائة ألف دينار بحريني
حكومات	١,٢١٣,١١٠	–	١,٢١٣,١١٠	١٩,٦١٥	٢,٤٥٢
مؤسسات القطاع العام	١٨,٩٧٢	–	١٨,٩٧٢	–	–
بنوك	٤٢٦,٣٣٧	–	٤٢٦,٣٣٧	٢٣١,٣٣٢	٢٨,٩١٧
شركات	١,٥٢٩,٤٦٧	١٦,٠٦٩	١,٥١٣,٣٩٨	١,٣٩٤,٦٠٥	١٧٤,٣٢٦
التجزئة الرقابية	٣٩٨,٨٣٠	٤٤٢	٣٩٨,٣٨٨	٢٩٨,٧٩١	٣٧,٣٤٩
الرهن العقاري	٩٣,٨٢٩	١٢٦	٩٣,٧٠٣	٧٠,٢٧٧	٨,٧٨٥
أوراق مالية استثمارية	٩٥,١٠٠	–	٩٥,١٠٠	١٥٠,٦٧١	١٨,٨٣٤
فات موعد إستحقاقها	٤٦,١٦٨	٣٦٦	٤٥,٨٠٢	٤٨,١٧٢	٦,٠٢٢
عقارات	٤٢,٢٤٢	–	٤٢,٢٤٢	٧٠,٠٦٥	٨,٧٥٨
موجودات أخرى والبنود النقدية	٩٨,٣٥٥	–	٩٨,٣٥٥	٨٢,٦٨٤	١٠,٣٣٦
مجموع مخاطر الإئتمان	**٣,٩٦٢,٤١٠**	**١٧,٠٠٣**	**٣,٩٤٥,٤٠٧**	**٢,٣٦٦,٢١٢**	**٢٩٥,٧٧٩**
مخاطر السوق	–	–	–	٢٨,٠٥٠	٣,٥٠٦
مخاطر التشغيل	–	–	–	٢٢٦,٤٢٥	٢٨,٣٠٣
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	**٣,٩٦٢,٤١٠**	**١٧,٠٠٣**	**٣,٩٤٥,٤٠٧**	**٢,٦٢٠,٦٨٧**	**٣٢٧,٥٨٨**

تقليل مخاطر الإئتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيل والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام.

لدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان/ الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

٩ المخاطر التشغيلية

السنة	٢٠١٤ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
اجمالي الدخل	**١١٣,٧٣٠**	**١١٦,٧٣٢**	**١٣١,٨١٨**	**٣٦٢,٢٧٠**
عدد السنوات بإجمالي الدخل الإيجابي				٣
المتوسط				**١٢٠,٧٥٧**
ألفا تصل بمستوى القطاع على نطاق واسع لرأس المال المطلوب إلى مستوى القطاع على نطاق واسع للمؤشر				١٥٪
رأس المال المحتسب بموجب أسلوب المؤشر الأساسي				**١٨,١١٤**
المضاعف				١٢,٥
التعرضات الموزونة للمخاطر				**٢٢٦,٤٢٥**

١٠ مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع إجمالي تعرضات مخاطر الائتمان	مجموع التعرضات الإئتمانية الممولة ألف دينار بحريني	مجموع التعرضات الإئتمانية غير الممولة ألف دينار بحريني
حكومات	١,٢٠٩,٣٦٠	٣,٧٥٠
مؤسسات القطاع العام	١٨,٦١٦	٣٥٦
بنوك	٤١٥,٤٣٣	١٠,٩٠٤
شركات	١,٣٧٣,٤٥٤	١٥٦,٠١٣
التجزئة الرقابية	٣٩٨,٨٣٠	–
الرهن العقاري	٩٣,٨٢٩	–
أوراق مالية استثمارية	٩٥,١٠٠	–
فات موعد إستحقاقها	٤٦,١٦٨	–
عقارات	٤٢,٢٤٢	–
موجودات أخرى والبنود النقدية	٩٨,٣٥٥	–
مجموع مخاطر الإئتمان	**٣,٧٩١,٣٨٧**	**١٧١,٠٢٣**

١١ متوسط التعرضات الإئتمانية

فيما يلي متوسط الأرصدة الربع سنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

	ألف دينار بحريني
حكومات	١,٠٦٥,٥٥٢
مؤسسات القطاع العام	٢٠,٢٨٧
بنوك	٥٢٣,٣٩٨
شركات	١,٥٠٢,٤٧٥
التجزئة الرقابية	٣٧٨,٢٢٣
الرهن العقاري	٩٠,٧٦١
أوراق مالية استثمارية	٩٩,١٣٧
فات موعد إستحقاقها	٦٠,٦٥٥
عقارات	٤٠,٣٦٠
موجودات أخرى والبنود النقدية	٨٤,٥٤٢
مجموع مخاطر الإئتمان	**٣,٨٦٥,٣٩٠**

١٢ تركز مخاطر الإئتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤٦٥,٤٩٦	–	–	٣,٩٤٠	–	**٤٦٩,٤٣٦**
أذونات خزانة	٤١٨,٠٩٣	–	–	٩,٠٣٧	–	**٤٢٧,١٣٠**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٦٣,٩٩٩	٢٧,٣١١	١٤,٩٤٩	١٧,٥٦٥	–	**٢٢٣,٨٢٤**
قروض وسلف العملاء	١,٥٥٩,٠٤٦	–	٧٨,٦١٩	١٠٩,٧٨٣	٢٢,٧٩٢	**١,٧٧٠,٢٤٠**
إستثمارات في شركات زميلة	٤٥,٨٢٣	–	٦٦٠	–	–	**٤٦,٤٨٣**
أوراق مالية استثمارية	٤٩٦,٥٩٥	١٠,٢٣٥	١٢٣,٨٩٠	٨٠,٤٢٦	٣٨,٩٤٣	**٧٥٠,٠٨٩**
موجودات أخرى	٩٨,٤٣٧	–	٣٩٧	٥,٣٥١	–	**١٠٤,١٨٥**
مجموع التعرضات الممولة	**٣,٢٤٧,٤٨٩**	**٣٧,٥٤٦**	**٢١٨,٥١٥**	**٢٢٦,١٠٢**	**٦١,٧٣٥**	**٣,٧٩١,٣٨٧**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	١٤٩,٨٨٦	٨٠	٦,٣٣٦	١٤,٧٠٨	١٣	**١٧١,٠٢٣**
مجموع مخاطر الإئتمان	**٣,٣٩٧,٣٧٥**	**٣٧,٦٢٦**	**٢٢٤,٨٥١**	**٢٤٠,٨١٠**	**٦١,٧٤٨**	**٣,٩٦٢,٤١٠**

١٣ تركز مخاطر الإئتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	تجاري وصناعي ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	إنشائي وعقاري ألف دينار بحريني	حكومي وقطاع عام ألف دينار بحريني	أفراد ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	١٨,٥٩٧	–	٤٥٠,٨٣٩	–	–	**٤٦٩,٤٣٦**
أذونات خزانة	–	–	–	٤٢٧,١٣٠	–	–	**٤٢٧,١٣٠**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	٢٢٣,٨٢٤	–	–	–	–	**٢٢٣,٨٢٤**
قروض وسلف العملاء	٥٨٥,٦٠٥	١٧٦,٤٧٣	٣٨٠,٢٤٣	١٣,٤١٨	٤٤٩,٣٥٩	١٦٥,١٤٢	**١,٧٧٠,٢٤٠**
إستثمارات في شركات زميلة	–	٤٢,١٠٢	–	–	–	٤,٣٨١	**٤٦,٤٨٣**
أوراق مالية استثمارية	٤٤,١١١	١٩٦,٥٤٠	١٨,٣٣٩	٤٧٧,٤٥٦	–	١٣,٦٤٣	**٧٥٠,٠٨٩**
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	١٠٤,١٨٥	**١٠٤,١٨٥**
مجموع التعرضات الممولة	**٦٢٩,٧١٦**	**٦٥٧,٥٣٦**	**٣٩٨,٥٨٢**	**١,٣٦٨,٨٤٣**	**٤٤٩,٣٥٩**	**٢٨٧,٣٥١**	**٣,٧٩١,٣٨٧**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	٩٤,٦٢٤	١٥,٦٦٩	٣٦,٨٥٢	٧٣٨	١٤٨	٢٢,٩٩٢	**١٧١,٠٢٣**
مجموع مخاطر الإئتمان	**٧٢٤,٣٤٠**	**٦٧٣,٢٠٥**	**٤٣٥,٤٣٤**	**١,٣٦٩,٥٨١**	**٤٤٩,٥٠٧**	**٣١٠,٣٤٣**	**٣,٩٦٢,٤١٠**

١٤ تركز مخاطر الإئتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	من ١ الى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	من ٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	من ١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣٨٩,١٢٨	–	–	–	–	–	–	٨٠,٣٠٨	**٤٦٩,٤٣٦**
أذونات خزانة	٤٩,٩٢٩	١٣٥,٧٢٦	١٢٤,١٩٨	١١٧,٢٧٧	–	–	–	–	**٤٢٧,١٣٠**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٨٥,٢٠٥	٣٨,٦١٩	–	–	–	–	–	–	**٢٢٣,٨٢٤**
قروض وسلف العملاء	٢٥٢,٠٨٥	١٦١,٦٩٩	١٢٣,٨٩٦	١٦٣,٠٨٤	٧٤٢,١١٣	٢٤١,٢٧٩	٤٥,٨٧٢	٤٠,٢١٢	**١,٧٧٠,٢٤٠**
إستثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	–	–	–	٤٦,٤٨٣	**٤٦,٤٨٣**
أوراق مالية استثمارية	٢٩,٠٨٥	٢٩,٧٢٧	١٢,١٨٢	٧,٥٤٧	٣٠٥,٢٤٨	٢٢٦,٤٤٢	٢٦,٨٩١	١١٢,٩٦٧	**٧٥٠,٠٨٩**
موجودات أخرى	٦٨,٣١١	–	–	–	٣٢,٦٠١	٣٠٤	١,٢٥٧	١,٧١٢	**١٠٤,١٨٥**
مجموع التعرضات الممولة	**٩٧٣,٧٤٣**	**٣٦٥,٧٧١**	**٢٦٠,٢٧٦**	**٢٨٧,٩٠٨**	**١,٠٧٩,٩٦٢**	**٤٦٨,٠٢٥**	**٧٤,٠٢٠**	**٢٨١,٦٨٢**	**٣,٧٩١,٣٨٧**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	٦٢,٥٣٤	٣٢,٢٢٩	٢٨,٢٥٨	٤٠,٨١٠	٣,١٥٠	٢,٩١٦	٣٧٨	٧٤٨	**١٧١,٠٢٣**
مجموع مخاطر الإئتمان	**١,٠٣٦,٢٧٧**	**٣٩٨,٠٠٠**	**٢٨٨,٥٣٤**	**٣٢٨,٧١٨**	**١,٠٨٣,١١٢**	**٤٧٠,٩٤١**	**٧٤,٣٩٨**	**٢٨٢,٤٣٠**	**٣,٩٦٢,٤١٠**

١٥ قروض مضمحلة ومخصصات

	أصول المبالغ القائمة ألف دينار بحريني	قروض مضمحلة ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	صافي المخصصات المحددة خلال السنة ألف دينار بحريني	مبالغ مشطوبة خلال السنة ألف دينار بحريني
تجاري وتصنيعي	٦٢٤,٨٥٦	٥٠,٠٤١	٣٠,٥١٣	٢٠,٦٠٠	١٨,٤٩٩
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٨٠,٣١٩	٢,٣٧٩	١,٨٣٩	١١	–
إنشائي وعقاري	٤٠٠,٨٣٨	٢٩,٢١٤	١٧,٩٧٧	٥,٠٧٦	١٤,٦١٥
حكومي وهيئات عامة	٢٠,٧٩٥	١٦,٢٠٤	٧,٢٤٠	٨٨٦	–
أفراد	٤٥٩,٥٤٠	٨,٤٦٦	٧,٧٧٣	٢,٣١٣	٢,٣٤٧
أخرى	١٦٦,٦٣٠	١,٢٢٧	٩٢٠	٢٦	٩,٤٣٦
المجموع	**١,٨٥٢,٩٧٨**	**١٠٧,٥٣١**	**٦٦,٢٦٢**	**٢٨,٩١٢**	**٤٤,٨٩٧**

١٦ التحليل الزمني للقروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها حسب الإقليم

	دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	٧٤,٥٥٥	–	–	١,١٢٠	–	**٧٥,٦٧٥**
من سنة إلى ٣ سنوات	١٧,٤٦٥	–	–	–	–	**١٧,٤٦٥**
أكثر من ٣ سنوات	١٤,٣٧٧	–	–	١٤	–	**١٤,٣٩١**
مجموع القروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها	**١٠٦,٣٩٧**	**–**	**–**	**١,١٣٤**	**–**	**١٠٧,٥٣١**
المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(٦٥,٩٧١)	–	–	(٢٩١)	–	**(٦٦,٢٦٢)**
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً والمرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً	(٤٦,٠٦٥)	–	–	–	–	**(٤٦,٠٦٥)**

١٧ التحليل الزمني للقروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها حسب القطاع الصناعي

	تجاري وصناعي ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	إنشائي وعقاري ألف دينار بحريني	حكومي وقطاع عام ألف دينار بحريني	أفراد ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	٤١,٨١٢	٢,٣٧٩	١١,٨٤٢	١٦,٢٠٤	٢,٢١٤	١,٢٢٤	**٧٥,٦٧٥**
من سنة إلى ٣ سنوات	٥,٤٢١	–	٩,٢٢٥	–	٢,٨١٦	٣	**١٧,٤٦٥**
أكثر من ٣ سنوات	٢,٨٠٨	–	٨,١٤٧	–	٣,٤٣٦	–	**١٤,٣٩١**
مجموع قروض مضمحلة وفات موعد استحقاقها	**٥٠,٠٤١**	**٢,٣٧٩**	**٢٩,٢١٤**	**١٦,٢٠٤**	**٨,٤٦٦**	**١,٢٢٧**	**١٠٧,٥٣١**
المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(٣٠,٥١٣)	(١,٨٣٩)	(١٧,٩٧٧)	(٧,٢٤٠)	(٧,٧٧٣)	(٩٢٠)	**(٦٦,٢٦٢)**
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً والمرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً	(١٥,٢٣٩)	(٤,٥٩٢)	(٩,٨٩٥)	(٣٤٩)	(١١,٦٩٣)	(٤,٢٩٧)	**(٤٦,٠٦٥)**

١٨ قروض معاد هيكلتها

	ألف دينار بحريني
قروض معاد هيكلتها خلال السنة	٨٩,٧٣٩
تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات	١٥,٥١٢

إن إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه ليست لها أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

١٩ إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة

يتم استخدام «النموذج الداخلي لمخاطر السوق» لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩ بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام.

يحتفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير ٢٠١٧ إلى ديسمبر ٢٠١٧:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام) عالمياً (البحرين والكويت)

١ يناير ٢٠١٧ – ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

فئة الموجودات	الحد ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا ألف دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	٦٤١,٠٠	١٤٧,٣٧	٢٧٠,١٩	٨٧,٤٦	١٥٩,٢٢
سعر الفائدة	١٥١,٠٠	٢,٠٣	٨,٨٧	٠,١١	١,٢٢
	٧٩٢,٠٠	**١٤٩,٤٠**	**٢٧١,٣٥**	**٨٨,٤٧**	**١٦٠,٤٤**

يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولفحص إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقاربة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير – ديسمبر ٢٠١٧ بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

١٩ إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة (تتمة)

القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩ بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر ألف دينار بحريني
يناير ٢٠١٧	١٧٥
فبراير ٢٠١٧	٢٣١
مارس ٢٠١٧	١٨١
أبريل ٢٠١٧	١٦٢
مايو ٢٠١٧	١٥٩
يونيو ٢٠١٧	١٣٧
يوليو ٢٠١٧	١٢٩
أغسطس ٢٠١٧	١٠٩
سبتمبر ٢٠١٧	١٢٠
أكتوبر ٢٠١٧	١٥٨
نوفمبر ٢٠١٧	١٦٦
ديسمبر ٢٠١٧	١٤٩

يوضح الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير – ديسمبر ٢٠١٧

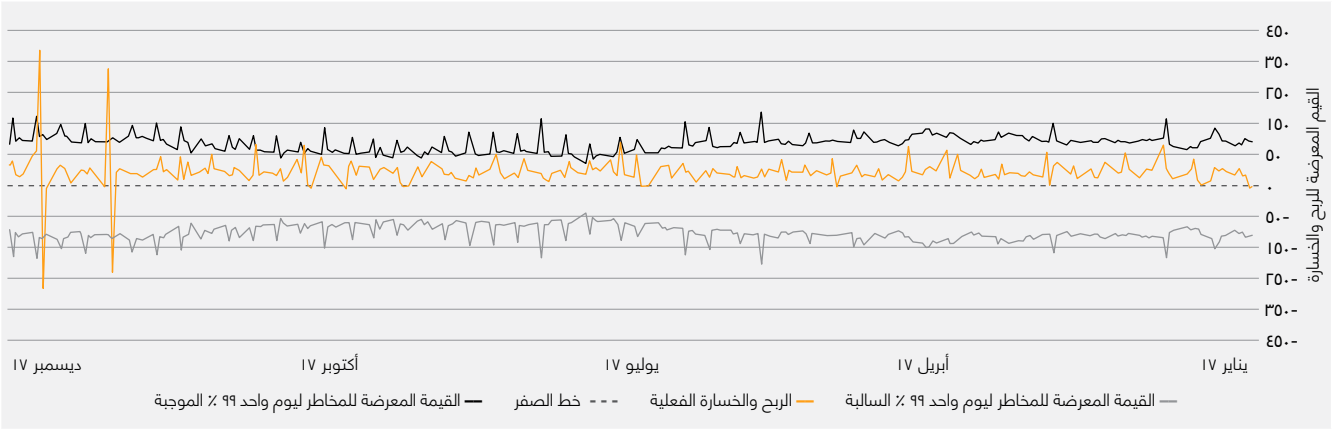

٢٠ تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو ١٥ بالمائة

	ألف دينار بحريني
تعرضات حكومات	٩١٤,٤٥٠
المجموع	٩١٤,٤٥٠

٢١ تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى بنك البحرين والكويت أية تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٢٢ مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

	ألف دينار بحريني
التداول العام للأسهم	٤٠,٩٧٩
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	٢٣,٧٢٠
المجموع	٦٤,٦٩٩
رأس المال المطلوب	٨,٠٨٧

٢٣ مكاسب من أدوات الأسهم

	ألف دينار بحريني
مكاسب / خسائر محققة في قائمة الأرباح أو الخسائر	٤٤٢
مكاسب / خسائر محققة في الأرباح المبقاة	(١,٣٢٥)
مكاسب / خسائر غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة ١	(٢٠,٥٣٠)

القسم الرابع

محاضر الاجتماعات

٩٦ محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
٩٩ محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لبنك البحرين والكويت

الوقت: ١٠:٠٠ صباحـــــــــا

المكان: فندق فورسيزونز – قاعة المنامة

التاريخ: الأربعاء ٢٩ مارس ٢٠١٧

مملكـــــــــة البحريـــــــــن

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد من ٤٦ إلى ٥٠ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ١٢ مارس ٢٠١٧، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وبتاريخ ٣١ اكتوبر ٢٠١٦ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
  - السيد مـــــراد علـــي مـــــراد
  - السيد محمـد عبدالرحمـن حسيـن
  - السيد جاســـم حســـن زينـــل
  - الشيخ عبـدالله بـن خليفـة آل خليفـة
  - الشيخ خليفـة بـن دعيـج آل خليفـة
  - السيد يوســف صالـــح خلـــف
  - السيد مـــروان محمـد الصالـــح
  - الدكتور زكريـا سلطـــان العبـاسي
- الرئيس التنفيذي للبنك
- أمين سر مجلس الإدارة بالبنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- مندوب مصرف البحرين المركزي
- ممثل المدقق الخارجي إرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
- ممثل مسجل الأسهم شركة كارفي كمبيوتر شير
- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ٨٦١,٥١٦,٨٤٤ سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ أي ما تقارب نسبته ٨٠,٨٢٪ (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم.

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

١. **اعتماد محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٨م.**

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

٢. **مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي لأهم الأعمـال والإنجازات للبنـك خلال العام.**

قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم انجازات البنك خلال عام ٢٠١٦، وأهم مؤشرات الأعمال بالنسبة للبنك والشركات التابعة له بالكامل، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسئولية الاجتماعية. ويعتبر العرض جزء لا يتجزأ من محضر هذه الجمعية.

٣. **الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.**

٤. **اعتماد القوائم المالية الختامية كما هي في ٢٠١٦/١٢/٣١م والتصديق عليها.**

٥. **الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:**

- توزيع مبلغ ٣٢,٢٦٦,٤٩٠,٥٥٠ دينار بحريني أرباحا نقدية عن عام ٢٠١٦م بواقع ٣٠ فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل ٣٠٪ من رأس المال المدفوع، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بتاريخ ٩ أبريل ٢٠١٧م
- اعتماد مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة
- تدوير مبلغ ٢٢,٧٤٣,٢٥٦,١٥٩ دينار بحريني كأرباح مستبقاة ترحل إلى العام القادم

٦. **اعتماد تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام ٢٠١٦م.**

أوضح السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل.

٧. **الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار٥٧٧,٥٠٠ دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام ٢٠١٦م.**

٨. **انتخاب سبعة أعضاء يكملون المعينين في مجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي.**

وبين السيد أمين سر مجلس الإدارة بأنه تم تعيين الأعضاء التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس من قبل المساهمين الرئيسيين للبنك استنادا إلى المادة رقم (١٧٥) من قانون الشركات التجارية لعام ٢١-٢٠٠١:

١. السيد عارف صالح خميس – معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
٢. الدكتور زكريا سلطان العباسي – معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
٣. السيد هاني علي المسقطي – معين من قبل بنك الإثمار
٤. السيد أشرف عدنان بسيسو – معين من قبل بنك الإثمار
٥. السيد مروان محمد الصالح – معين من قبل الهيئة العامة للاستثمار، الكويت

كما رشح السادة التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس:

١. السيد مراد علي مراد
٢. السيد جاسم حسن علي زينل
٣. السيد محمد عبدالرحمن حسين
٤. الشيخ خليفه بن دعيج آل خليفة
٥. الشيخ عبدالله بن خليفه آل خليفة
٦. السيد يوسف صالح خلف
٧. السيد ادريس مساعد ادريس

ولم يبدي السادة المساهمين أية ملاحظات على ذلك. وأوضح أمين سر المجلس بأنه بسبب عدم ترشح أكثر من سبعة أشخاص يكملون المعينين يفوز جميع السادة الأعضاء المذكورين أعلاه بالتزكية لعضوية المجلس.

٩. **إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١م.**

١٠. **تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٧م بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.**

ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بتعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

١١. **تعيين أو إعادة تعيين مسجلي أسهم البنك.**

أفاد السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة رفع توصيته إلى الجمعية العامة بتعيين شركة بورصة البحرين كمسجلي أسهم البنك لمدة عام على أن يتم الاستمرار في استخدام مسجل الأسهم الحالي السادة كارفي كمبيوتر شير للخدمات المتعلقة بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين.

١٢. **الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بغرض مراقبة المعاملات الإسلامية لدى البنك، على أن يكون التعيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.**

بين السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة رفع توصيته إلى الجمعية العامة بتعيين الأعضاء التالية أسمائهم:

١) فضيلة الشيخ د. أسامة بحر
٢) فضيلة الشيخ عبدالناصر آل محمود
٣) فضيلة الشيخ د. عادل المرزوقي

١٣. **ما يستجد من أعمال طبقا للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية**

ملاحظة: لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

وبعد المناقشة وافقت الجمعية العامة العادية على جميع المواضيع المذكورة أعلاه، مع تسجيل اعتراض أحد المساهمين وهو السيد إبراهيم صلاح الدين على مبلغ مكافأة مجلس الإدارة والذي ارتئاه مرتفعا.

مناقشات السادة المساهمين:

سأل أحد المساهمين عما ذكر في التقرير السنوي عن استمرار الظروف الصعبة في الدورة الاقتصادية الحالية وتأثير ذلك على البنك. وأجاب السيد الرئيس بأن العوامل التي تؤثر على الدورة الاقتصادية مازالت موجودة ومن أهمها النزول الحاد في أسعار النفط، عجوزات الميزانية والعوامل السياسية التي تؤثر سلبا على البيئة الاقتصادية، ومع ذلك فقد حقق البنك نتائج جيدة في ظل هذه الظروف الصعبة جدا. كما سأل ذات المساهم عن الشركة الاستثمارية المزمع انشاءها في المملكة المتحدة وعن طبيعة أعمالها وتأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي على ذلك. فردت الإدارة بأن الشروع في انشاء هذه الشركة قد بدأ قبل فترة من الزمن وأوضحت بأن فرص الأعمال في السوق البريطاني مازالت موجودة وفي قطاعات مختلفة ومنها القطاع العقاري. و اضافت بأن ملكية البنك سوف تكون بالمناصفة مع احدى الشركات الرائدة في مملكة البحرين. كما أفاد السيد الرئيس بأن هذه الشركة سوف تخدم مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في استثماراتهم في المملكة المتحدة بشكل كبير وخاصة في المجال العقاري وليس لها صلة بالاتحاد الاوروبي، ومن المؤمل أن يكون خروج بريطانيا من الاتحاد في صالح الشركة مع توقع الانخفاض في الاسعار.

واستطرد المساهم في السؤال عن ودائع الزبائن وعن تمديد فترات الاستحقاق فأجاب السيد الرئيس بأن البنك لم يتوسع في استقطاب الودائع الكبيرة ولكنه نظر في تمديد فترة الاستحقاق قبل ارتفاع اسعار الفوائد المتوقعة. ثم سأل المساهم عن التوقعات بخصوص تعثر بعض الديون. وأوضح السيد الرئيس بأن ذلك من المخاطر التي يأخذها البنك. ثم سأل عن الانخفاض في الارباح فرد السيد الرئيس بأن الارباح الصافية قد ارتفعت واخذ البنك مخصصات للتمكن من تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الجديدة IFRS9 ، واستوعب البنك هذه المتطلبات في عام واحد، كما أخذ في الاعتبار الفوائد التي تدفع على السندات والتي هي جزء من رأس مال البنك. وتابع المساهم بأن رأس المال لم يزد عن السابق، فشرح السيد الرئيس بأن رأس المال المقصود به هنا حقوق المساهمين والتي تشمل رأس المال بالإضافة إلى الاحتياطيات والسندات المستديمة وذلك حسب المعايير المحاسبية الدولية، وأكد ممثل المدقق الخارجي على نفس المبدأ حيث تعتبر السندات المذكورة سندات رأس مالية. كما أوضح السيد الرئيس بأن تمديد السندات أو تحويلها راجع للجمعية العامة وكذلك تحديد سعر السهم عند ذلك. وأكد ذات الموضوع عضو المجلس ورئيس لجنة التدقيق السيد جاسم حسن زينل. بعد ذلك سأل المساهم عن النزول في سعر السهم بعد اصدار السندات وبين السيد الرئيس بأن هذا الموضوع ليس له علاقة بالاصدار وجميع الشركات المدرجة معرضة لتقلبات السوق وارتفاع وانخفاض اسعار أسهمها.

ثم استفسر المساهم عن التغير في الأرباح المستبقاة بحوالي ٧ مليون دينار بحريني وشرح ممثل المدقق الخارجي بأن ٣,٥ مليون دينار بحريني دفعت لتوزيع الفوائد على السندات المستديمة و ٣,٧ مليون دينار ترجع إلى تطبيق المعايير IFRS9 . ومن جانب آخر سأل المساهم عن الدورة الاستراتيجية الجديدة ومبادرة تقديم خدمات للعمال الاجانب. وبين السيد الرئيس بأن الخدمات المذكورة لا تشمل الاقراض ولكن تحويل أموال لعمال الشركات الكبرى التي للبنك علاقة عمل معها ضمن مخاطر مدروسة.

وآخرا سأل المساهم عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وذكر بأن المبلغ مرتفع، فرد السيد الرئيس بأن نسبة المكافاة وهي ١٪ من الأرباح الصافية تقريبا لاتعد نسبة عالية مقارنة بالمسئولية الكبيرة الملقاة على عاتق المجلس. كما أن البنك قد حقق ارباحا قياسية وارتفاعا في حقوق المساهمين، ومع ذلك فإن مبلغ المكافأة لم يتغير منذ أعوام. وبعد اتمام الشرح طلب السيد المساهم السيد ابراهيم صلاح الدين تسجيل تحفظه كما ذكر أعلاه.

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعا للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة ١١:١٥ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق، ، ،

أحمد عبدالقدوس أحمد
أمين سر مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
لبنك البحرين والكويت

الوقت : ١١:١٥ صباحا

المكان: فندق فورسيزونز – قاعة المنامة

التاريخ: الأربعاء ٢٩ مارس ٢٠١٧

مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد من ٤٦ إلى ٥٠ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ١٢ مارس ٢٠١٧، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وبتاريخ ٣١ اكتوبر ٢٠١٦ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
  - السيد مراد علي مراد
  - السيد عارف صالح خميس
  - السيد محمد عبدالرحمن حسين
  - السيد جاسم حسن زينل
  - الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
  - الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
  - السيد هاني علي المسقطي
  - السيد أشرف عدنان بسيسو
  - السيد ادريس مساعد ادريس
  - السيد يوسف صالح خلف
  - السيد مروان محمد الصالح
  - الدكتور زكريا سلطان العباسي
- الرئيس التنفيذي للبنك
- أمين سر مجلس الإدارة بالبنك
- المستشار القانوني للبنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- مندوب مصرف البحرين المركزي
- ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
- ممثل مسجل الأسهم شركة كارفي كمبيوتر شير
- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ٨٦١,٥١٦,٨٤٤ سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ أي ما تقارب نسبته ٨٠,٨٢٪ (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم.

هذا وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

١. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦م.

٢. شطب المواد (١٨) «إصدار سندات القرض»، (١٩) «تغطية قيمة سندات القرض»، (٢٠) «الاكتتاب بالسندات المطروحة أو الرجوع عن القرض» والمادة (٢١) «الأحكام الأخرى الخاصة بسندات القرض» بالكامل من النظام الأساسي للبنك وذلك لغرض تمكين البنك من إصدار وهيكلة أي شكل من الأوراق المالية أو السندات تستوفي معايير الأهلية لرأس المال الإضافي من الفئة الأولى، واستبدالها بالتالي:

المادة (١٨) – إصدار سندات الدين/ الأوراق المالية الهجينة:

١) للشركة أن تقوم بالاقتراض أو بجمع رأس المال بأي عملة عن طريق (١) إصدار سندات دين أو (٢) إصدار وهيكلة أي شكل من الأوراق المالية أو السندات تستوفي معايير الأهلية لرأس المال الإضافي من الفئة الأولى، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. ويتم تفويض مجلس الإدارة بقرار من الجمعية العامة العادية فيما يتعلق بإصدار سندات الدين و تحديد تاريخ إصدارها على أن يتم ذلك خلال سنتين بعد إصدار ذلك القرار و/ أو يتم تفويض مجلس الإدارة بقرار من الجمعية العامة غير العادية فيما يتعلق بزيادة رأس المال عن طريق إصدار أوراق مالية هجينة، وذلك بإصدار الأوراق المالية الهجينة و قيام مجلس الإدارة بأي إجراء يعتبر ضرورياً أو مناسباً فيما يتعلق بإصدار الأوراق المالية الهجينة والإدراج المحتمل لها على أن يتم ذلك خلال سنتين بعد تاريخ إصدار ذلك القرار.

٢) لا يتم إصدار سندات الدين إلا بعد دفع رأس المال الصادر للشركة بالكامل ونشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر لسنتين ماليتين على الأقل.

٣) لا تتجاوز القيمة الكلية لسندات الدين الصادرة عن الشركة رأس المال المدفوع والصادر والاحتياطي غير القابل للتوزيع وفقاً لآخر ميزانية أجازتها الجمعية العامة.

٤) تكون سندات الدين إسمية أو لحاملها وقابلة للتداول وذات قيم أو فئات موحدة الإصدار وبميعاد استحقاق لا يقل عن سنتين. وتمنح السندات من ذات الإصدار حقوقا متساوية لمالكيها في مواجهة الشركة.

٥) يجوز للشركة إصدار أوراق مالية هجينة في صورة أوراق مالية للمساهمين الحاليين على أساس النسبة والتناسب مع مساهماتهم يمكن تحويلها إلى أسهم في الشركة حسب نشرة الإصدار والوثائق الأخرى وثيقة الصلة التي وافق عليها مصرف البحرين المركزي والجهات التنظيمية المختصة الأخرى.

٦) يكون أي تحويل للدين إلى أسهم بموجب الأوراق المالية الهجينة وفقاً لتقدير الشركة المنفرد.

المادة (١٩) – تغطية قيمة سندات الدين/إصدار أوراق مالية هجينة:

للشركة أن تغطي قيمة سندات الدين عن طريق إحدى الطريقتين التاليتين:

١) بسندات دين عائمة عن طريق الاكتتاب العام وعندها يتم تطبيق القواعد والأحكام المحددة للاكتتاب في الأسهم في النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية بما لا يتعارض مع طبيعة سندات الدين.

٢) ببيع سندات الدين عن طريق البنوك وشركات المال والاستثمار ومتعهدي تغطية الاكتتاب وتراعى في هذه الحالة الأعراف والممارسات السائدة التي لا تتعارض مع أحكام القانون المطبق.

٣) يجوز للمساهم أن يستبدل حقه أو حقها في الحصول على الأوراق المالية التي تشكل جزء من أية خطة لأوراق مالية هجينة عندما تكون تلك الأوراق المالية قابلة للتحويل بحرية فور إصدارها على أساس البندين أعلاه ووفقا للوثائق والقواعد التنظيمية والقوانين المطبقة على تلك الأوراق المالية وتحويلها.

المادة (٣٠) – الاكتتاب في سندات الدين المعروضة أو التخلي عن القرض:

إذا تمت تغطية ٥٠٪ أو أكثر من السندات المطروحة للاكتتاب خلال المدة المحددة أو أية مدة أخرى يتقرر مد مدة الاكتتاب إليها يعتبر الاكتتاب تاما، وبخلاف ذلك يجوز للجمعية العامة إما الرجوع عن الاكتتاب ورد الأموال للمكتتبين أو الاكتفاء بالقدر الذي تم تغطيته من السندات وإلغاء الباقي.

المادة (٣١) - أحكام أخرى تتعلق بسندات الدين / الأوراق المالية الهجينة:

١) يجب الإشارة إلى المواد ١٣٨-١٤٦ من القانون بشأن أي قواعد أو أحكام تتعلق بسندات الدين لم تتم الإشارة إليها في هذا النظام الأساسي للشركة.

٢) ستطبق قرارات الجمعية العامة للمساهمين على حاملي سندات الدين الخاصة. لكن لن تؤثر هذه القرارات على الحقوق المقررة لحاملي سندات الدين إلا إذا قاموا بمنح موافقتهم في اجتماع خاص لحاملي السندات المشار إليه في المادة ١٦٢ من القانون.

٣) ستطبق كل القواعد والقوانين واللوائح والمتطلبات والمعايير والتوجيهات والسياسات (كما يتم تحديثها وتطبيقها في أي وقت) المتعلقة بمتطلبات كفاية رأس المال للمؤسسات المالية في مملكة البحرين فيما يتعلق بأية خطة أو عرض للأوراق المالية الهجينة.

٤) ستطبق كل القوانين واللوائح والمتطلبات والمعايير والتوجيهات والسياسات (كما يتم تحديثها وتطبيقها في أي وقت) كما صدرت عن بورصة البحرين أو مصرف البحرين المركزي أو غير ذلك على إدراج الأوراق المالية تحت خطة أوراق مالية هجينة (أو أي إدراج لأسهم الشركة).

٣. شطب المادة (٢٢) «سندات قابلة للتحويل إلى أسهم» بالكامل من النظام الأساسي للبنك والتي تنص على التالي: «للشركة أن تصدر سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم بقرار من الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة ويتم الإصدار من جميع نواحيه وفقاً للأحكام الواردة في المواد (١٤٩) - (١٥٤) من القانون الخاص بهذه السندات.»

٤. طلب زيادة رأس المال المدفوع لفرع البنك بدولة الكويت من ٦ مليون دينار كويتي إلى ١٥ مليون دينار كويتي، بتحويل هذا المبلغ من الأرباح المستبقاة الخاصة بفرع البنك بدولة الكويت وذلك حسب متطلبات بنك الكويت المركزي.

٥. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة.

٦. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.

ووافقت الجمعية العامة غير العادية على جميع المواضيع المذكورة أعلاه، دون ابداء أية ملاحظات.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة ١١:٣٠ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق، ، ،

أحمد عبدالقدوس أحمد
أمين سر مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة